



الجمهورية التونسية



التقرير الوطني

لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة

2025

فهرس المحتويات

04	المحور الأول: إلتزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة
05	1. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الإقتصادي والقضاء على الفقر
05	1.1. الإدماج الإقتصادي والقضاء على الفقر
05	1.1.1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله
10	2.1.1. معالجة عدم المساواة في المناطق الحضرية
14	3.1.1. تعزيز الإدماج الإقتصادي للفئات الضعيفة والمهمشة
23	4.1.1. ضمان الوصول إلى الأماكن العامة
24	2.1. الحصول على مسكن ملائم
24	1.2.1. ضمان الوصول إلى سكن ملائم وميسور التكلفة
29	2.2.1. ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان
32	3.2.1. تحقيق ضمان الحيابة
33	4.2.1. تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات
38	3.1. الحصول على الخدمات الأساسية
38	1.3.1. الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي
42	2.3.1. ضمان الوصول لمنظومة نقل عمومي آمن وفعال
45	3.3.1. الحصول على الطاقة المتجددة الحديثة
48	2. تحقيق الرخاء الحصري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع
48	1.2. إقتصاد حضري شامل للجميع
48	1.1.2. تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب والنساء
53	2.1.2. دعم وتقوية الإقتصاد غير الرسمي
53	3.1.2. دعم ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للإبتكار
55	2.2. الرخاء المستدام للجميع
55	1.2.2. تنوع الإقتصاد الحضري وتعزيز صناعات مبدعة وثقافية
58	2.2.2. تطوير المهارات التقنية لتحقيق النجاحات في إطار إقتصاد حضري حديث
60	3. التنمية الحضرية المستدامة بينيا والمرنة
60	1.3. المرونة، الحد من مخاطر الكوارث، تأقلم المدن والموائل البشرية

60	1.1.3. الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك
61	2.1.3. تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي
65	3.1.3. تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان
67	4.1.3. بناء المرونة الحضرية من خلال تنفيذ بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وتخطيط مكاني متميز
68	2.3. الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية
68	1.2.3. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية
69	2.2.3. دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات
70	3.2.3. تنفيذ إدارة فعالة بينيا للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية
72	4.2.3. تبني توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية والتي تعزز الرقمنة، والطاقة النظيفة والتكنولوجيا
73	المحور الثاني: التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة
74	1. بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم
74	1.1. تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الإضطلاع بأدوارها
75	2.1. الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات
75	3.1. تطوير أطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية
77	4.1. بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات مستويات متعددة
78	5.1. تبني مداخل تشاركية تضع في إعتبارها المرأة والتنوع العمري في تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية
79	6.1. تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى جميع مستويات إتخاذ القرار
80	2. تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية
80	1.2. تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة
87	2.2. ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية
88	3.2. تضمين الثقافة كمكون ذو أولوية في التخطيط العمراني
90	4.2. تنفيذ إمتدادات عمرانية، وتكثيف، وتجديد عمراني وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية
91	5.2. تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة
91	6.2. دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة
92	3. حشد الموارد المالية
92	4. تنمية القدرات
93	5. تكنولوجيا المعلومات والإبتكار
96	المحور الثالث: متابعة التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة

يأتي هذا التقرير في إطار متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة "الموئل الثالث" المنعقد بمدينة كيتو بالإكوادور عام 2016، وهي تعد وثيقة توجيهية عالمية تعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كإطار مرجعي للتخطيط الحضري المستدام، وذلك قصد ضمان فاعلية تنفيذ الخطط وتحقيق تنمية مستدامة، عادلة وقادرة على الصمود خاصة وأن بلادنا تشهد تحديات وتحولات سكانية وعمرانية وإقتصادية وإجتماعية وبيئية متنامية نتيجة للتوسع العمراني المتسارع والغير منظم والتغيرات المناخية والأزمات الصحية والتفاوت التنموي بين المناطق.

وبتمثل الهدف الرئيسي من تقديم تحديث التقرير الطوعي الأول، في التأكيد على إلتزام الجمهورية التونسية بإستمرارية الجهود الوطنية التي تستهدف التوجه نحو التنمية الحضرية المستدامة من خلال تنفيذ محاور الأجندة الحضرية الجديدة خاصة وأن مبادئ الخطة وإلتزاماتها وبندوها تنصهر تماما مع التوجهات والإستراتيجيات والسياسات المعتمدة في الجمهورية التونسية.... جدير بالذكر أن التوجه الذي إتبعته تونس كان مدعوما بالعديد من القرارات، الإجراءات التشريعية والتنفيذية والمؤسسية، السياسات والبرامج الملأمة والفعالة التي سيتم ذكرها ضمن هذا التقرير الذي سيسلط الضوء على الروابط بين التحضر المستدام، وخلق فرص العمل، وتحسين نوعية الحياة.

المنهجية والخطوات المتبعة لإعداد التقرير الطوعي الثاني:

قامت الإدارة العامة للإسكان بوزارة التجهيز والإسكان بإعداد هذا التقرير بناء على خطوط مرجعية قامت بصياغتها تتضمن هيكلية التقرير وتبين مختلف المحاور وتعتمد آلية تشاركية تضم كافة الإدارات المعنية ذات الصلة بكل عنصر من العناصر المذكورة. وقد مثل هذا التقرير فرصة للتواصل مع الجهات المعنية كل في مجال إختصاصه وذلك قصد الحصول على البيانات والتقارير القطاعية والإحصاءات اللازمة لتقييم الأوضاع الراهنة ومدى التقدم في تحقيق محاور وأهداف الأجندة الحضرية الجديدة وإستعراض المستجدات والإنجازات المحققة في مختلف القطاعات وتوضيح تطورها والنظر في مدى إستجابتها للتحديات والصعوبات المعترضة.

المحور الأول:

إلتزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة

1. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر:

1.1. الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر:

1.1.1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله:

سجلت تونس إنخفاضا نسبيا في معدل الفقر على المستوى الوطني، حيث تشير بيانات المعهد الوطني للإحصاء إلى أن معدل الفقر في تونس إنخفض من 23.1% سنة 2005 إلى 16.6% سنة 2021. غير أن الفقر لا يتوزع بشكل متساو بين مختلف مناطق البلاد، فإن مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي لا تزالان تسجلان أعلى نسب حيث تبلغ على التوالي 22.5% و37% سنة 2021 مقابل نسب أدنى بمنطقة تونس الكبرى بمعدل 4.7%. وفي إطار التزام تونس بالحدّ من الفقر وفقا لأهداف التنمية المستدامة، تمّ العمل خلال السنوات الأخيرة على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية المتمثلة خاصة في:

- تسريع التقدّم في التقليل من نسبة السكّان من جميع الأعمار الذين يعيشون في حالة فقر من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية وضمان شمولية الحماية الاجتماعية وتجسيم حقوق الإنسان والتقليل من الفوارق الاجتماعية والحدّ من أوجه عدم المساواة بين مختلف الفئات ودعم القدرات والحفاظ على الكرامة والإنصاف حتى يتسنى قطع الدائرة المفرغة لتوريث الفقر وتأييده.

- إعطاء الأولوية لتعزيز سياسة التخريج من الفقر وتكريس مبدأ التعويل على الذات عبر تدعيم آلية بعث مشاريع موارد الرزق.

- دعم رقمنة برنامج الأمان الاجتماعي والتبادل البيئي ورقمنة التحويلات المالية من أجل تقديم أفضل الخدمات للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ودعم الحوكمة والشفافية ومقاومة الفساد.

وفقا للمقاربة الحقوقية التي أكدّها القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019 المحدث لبرنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل، تمّ التركيز على دعم قدرة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل على التكيف مع الأزمات الإقتصادية والإستثمار في الصّحة وتعليم أطفالها وبما يمكن من التقليل من عدم المساواة في الفرص خاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية الفقيرة والأقلّ حظوة.

ولبلوغ هذا الهدف، تمّ اعتماد سلّة من السياسات والبرامج بإعتمادات جمالية بلغت 1585 مليون دينار سنة 2025 ويفوق 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام بتونس. وتتمثل أهم هذه السياسات فيما يلي:

- سياسة شمول كافة العائلات الفقيرة المستحقة بمنافع برنامج الأمان الاجتماعي وخاصة منها التحويلات المالية الشهرية المباشرة والعلاج المجاني مع الحرص على تصويب هذه التحويلات نحو مستحقيها

بإعتماد أنموذج التنقيط المبني على مقارنة الفقر المتعدد الأبعاد. وقد مكّنت هذه المقاربة من القطع نهائيا مع نظام الحصص الجهوية مما يخوّل ضمان دخل أدنى قارّ وتغطية شاملة وعادلة لكافة العائلات المستحقة. وأفضت هذه السياسة إلى إرتفاع عدد المنتفعين الجملي بالتحويلات المالية الشهرية ببرنامج الأمان الإجتماعي في شهر أفريل 2025 إلى حوالي 386.000 منتفع يمثلون حوالي 12 % من عدد الأسر بتونس مقابل 261.000 منتفع سنة 2021 يمثلون حوالي 8% من السكّان أي بزيادة صافية بحوالي 125.000 منتفع تمثّل نسبة تطور بحوالي 47 %.

● **سياسة التعديل السنوي للمقدار الأساسي للتحويلات المالية الشهرية للأسرة الواحدة** سعى إلى المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الفقيرة في ظلّ المتغيّرات التضخّمية التي شهدتها الإقتصاد منذ بعض السنوات، تمّ الترفيع في مقدار التحويل الشهري المباشر من 180 دينار سنة 2020 إلى 260 دينار سنة 2025 أي ما يمثل حوالي 50% من الأجر الأدنى المضمون نظام 48 سنة، دون إعتبار الترفيع بعنوان الأبناء في الكفالة.

وحرصا على تحقيق أكثر عدالة وإنصاف لفائدة العائلات التي لديها أبناء في الكفالة ودعمها لتلبية حاجياتها، إعتمدت وزارة الشؤون الإجتماعية آلية تعديل وملاءمة مقدار المنحة الشهرية حسب خصوصيات كلّ عائلة من خلال إسناد منحة إضافية قدرها 10 دنانير شهريا لكل أسرة بعنوان كلّ ابن في الكفالة سنّه من 6 إلى 18 سنة دون أي شرط والى حدود سنّ 25 سنة بالنسبة للأبناء في الكفالة شرط مزاولتهم للتعليم أو التدريب أو التكوين. ويضاعف مقدار المنحة الإضافية مرّة واحدة بعنوان كلّ طفل حامل لبطاقة إعاقة.

وفي شهر أفريل 2025، تمّعت حوالي 107 ألف أسرة منتفعة بالتحويل المباشر الشهري بالترفيع في قيمة التحويل وذلك بعنوان 203198 ابن (6 سنوات فما فوق) و13798 ابن حامل لإعاقة (إلى سنّ 30 سنة).

وتسهم برامج التحويلات النقدية الشهرية والإستثنائية والمنح العائلية للأطفال في إمتصاص آثار الأزمة الإقتصادية والصحية الناتجة عن آثار جائحة كوفيد 19 إضافة إلى إنعكاسات التداعيات المناخية والتقليص من تأثيراتها السلبية على مستويات عيش الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل في تونس حيث قدّرت مساهمة برنامج التحويل النقدي للعائلات المعوزة في التخفيض في نسبة الفقر على المستوى الوطني بأقلّ من النقطتين.

• دعم الفئات الفقيرة والهشة ومحدودة الدخل المتضررة من التداعيات المنجزة عن تفشي "كوفيد 19"

تمّ تنفيذ هذا البرنامج بداية من شهر أوت 2021 إلى موفى سنة 2022 وبلغ العدد الجملي للمنتفعين بالمساعدات المالية الإستثنائية والظرفية 896657 منتفع بإعتماد جملي قدره 269 مليون دينار منهم 261699 منتفع بالمنح الشهرية القارة و31.4% من النساء.

• دعم سياسة الإستثمار في رأس المال البشري للأطفال وتوسيع قاعدة المستفيدين بمنح الأطفال بما

يمكنّ على المدى المتوسط والطويل من قطع الدائرة المفرغة لتأبيد الفقر وتوارثه عبر الأجيال من خلال دعم مواردها ومساعدتها على تلبية الإحتياجات الأساسية لأطفالها في فترة حساسة من نموها الذهني. تمّ في هذا الإطار:

- إحداث برنامج جديد سنة 2022 يتعلّق بالمنحة العائلية للأطفال الذين لم يبلغ سنّهم 6 سنوات من أبناء الأسر الفقيرة ومحدودة الدّخل المنتفعة ببرنامج الأمان الإجتماعي وبعد تجربة نموذجية لمدة سنتين ممولة عن طريق التعاون الدولي.

وينتفع سنة 2025 حوالي 170 ألف طفل من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل بمنحة شهرية قدرها 30 دينار للطفل الواحد. مقابل 50 ألف طفل سنة 2020.

وببلغ الإعتماد المرصود سنة 2025 لهذه المنح ضمن ميزانية الوزارة 72 مليون دينار. كما تتمّ مرافقة البرنامج بأنشطة إعلامية وتحسيسية لمزيد التعريف بهذه المنحة العائلية وبأهدافها.

- الإعداد لتعميم المنحة العائلية لفائدة حوالي 440 ألف طفل في سنّ 06-18 سنة من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل خلال السداسي الأول لسنة 2025 لدعم مواردها ومساعدتها على تلبية الإحتياجات الأساسية لأطفالها والتخفيف من حدّة الفقر حيث تمّ تخصيص إعتماد قدره 150 مليون دينار ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2025 لتمويل هذه المنح.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ خلال سنتي 2023 و2024، إنجاز برنامج نموذجي يتعلّق بالمنحة العائلية للأطفال في سنّ 6 سنوات -18 سنة، في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للطفولة والمتعلّقة ببرنامجي "التحويلات المالية المراعية لتغذية الأطفال الأكثر هشاشة في تونس" و"حماية الأطفال الأكثر هشاشة في تونس والإستثمار في الرأسمال البشري من خلال الخدمات الإجتماعية المتكاملة". وقد إنتفع بهذه المنح حوالي 410 ألف طفل ينتمون إلى حوالي 211 ألف عائلة فقيرة ومحدودة الدخل.

- شرعت تونس في تنفيذ توجّه "دعم الإلتحاق بالتعليم والوقاية من الإنقطاع المدرسي" منذ سنة 2011 من خلال تمكين التلاميذ والطلبة من الإنتفاع بمساعدات مالية تصرف في بداية السنة المدرسية والجامعية، وتم سنة 2025:

- مضاعفة مقدار المساعدة بمناسبة العودة المدرسية والجامعية لفائدة التلاميذ والطلبة من أبناء العائلات المسجلة ببرنامج الأمان الإجتماعي والتي بلغت 100 دينار لكل تلميذ وطفل بالسنة التحضيرية و120 دينار لكلّ طالب وانتفع بها 574126 تلميذ و23285 طالب خلال العودة المدرسية والجامعية 2024-2025 باعتمادات جمالية قدرها 60.8 مليون دينار.

- شرعت الوزارة في تنفيذ برنامج جديد لإقتناء إشتراكات النقل البرّي مجانا لفائدة التلاميذ والطلبة المسجلين ببرنامج الأمان الإجتماعي منذ العودة المدرسية 2022-2023 وإنّتفع بهذا العنوان حوالي 60 ألف ما بين تلميذ وطالب بمجانية النقل البري بمختلف شركات النقل البري العمومي على كامل التراب التونسي.

- إرساء منظومة متكاملة للمنافع في إطار الدعم المادي الظرفي للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الإجتماعي وذلك لمساعدة العائلات على مجابهة المصاريف الإضافية المرتبطة بشهر رمضان وعيدي الفطر والأضحى. كما تتمتع العائلات المنتفعة بالأمان الإجتماعي بدعم مادي إستثنائي لمجابهة ظروف صحية أو إجتماعية طارئة أو لدعم وسائل التعهد بالأبناء المتمدرسين وخاصة المعرضين منهم لسوء التكيف الإجتماعي والإنقطاع المدرسي.

- دعم رقمنة برنامج الأمان الإجتماعي والتبادل البيني ورقمنة التحويلات المالية من أجل تقديم أفضل الخدمات للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ودعم الحوكمة والشفافية ومقاومة الفساد باعتبارها أهميّة التثبّت في عملية إسناد خدمات برنامج الأمان الإجتماعي لمستحقيها والتقليص من آجال إسداء الخدمات وتبسيط الإجراءات سجلت المنظومة المعلوماتية للأمان الإجتماعي، تقدّما خلال الأشهر الأخيرة من خلال إنجاز الأنشطة التالية:

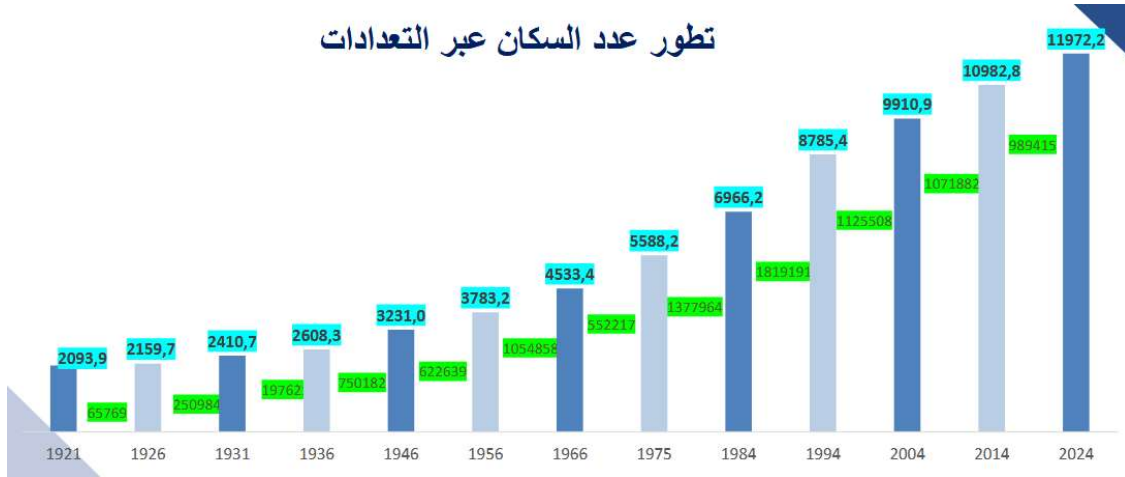
- إدخال تعديلات على منظومة الأمان تمكّن من إعتماد المضمون الإلكتروني حصريا وذلك للحدّ من أخطاء التسجيل اليدوي،

- إدراج تحسينات هامة لعمليات التبادل البيئي مع سجل الأمان والمنظومات المعلوماتية للمنخرطين بالصناديق الإجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي وتسجيل العربات وشركات النقل البري،
- إسناد المعرف الاجتماعي إلى 98,8 % من المسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي حوالي 999 ألف عائلة،
- الشروع في تعميم البطاقات الإلكترونية البريدية "الأمان الاجتماعي" من قبل البريد التونسي على حوالي 400000 منتفع بالتحويلات المالية الشهرية ومنح الأطفال،
- الشروع في رقمنة وتنظيم المنظومة العلاجية الإلكترونية "أمان" لفائدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وذلك في إطار حوكمة التصرف في المنظومة العلاجية الموجهة إلى الفئات المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي وترشيد نفقاتها من خلال إصدار الأمر عدد 919 لسنة 2022 مؤرخ في 29 نوفمبر 2022 المتعلق بإحداث وتنظيم المنظومة العلاجية الإلكترونية "أمان" لفائدة الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي.
- وللإشارة تنتفع العائلات الفقيرة بمجانية العلاج والإقامة بالهيكل الصحية العمومية. ويبلغ عدد المنتفعين سنة 2024 حوالي 380 ألف عائلة. كما تنتفع حوالي 620 ألف عائلة محدودة الدخل بالعلاج بتعريفة منخفضة.
- فضلا عن ذلك، تقوم وزارة التجهيز والإسكان، عند إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية، ببرمجة مناطق إقتصادية (صناعية، حرفية...) تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة (خاصة التي تعاني من الفقر) وهو ما يؤثر على تحسين ظروف العيش والتخفيض من نسب الفقر.
- كما تتولى الوكالات العقارية تنفيذ برامج الدولة كل حسب القطاع الراجع لها بالنظر وذلك من خلال بعث المناطق الصناعية أو السياحية أو السكنية بهدف توفير مواطن الشغل ودفع النسق الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية ويتم ذلك بصفة إستباقية من خلال إعداد أمثلة التهيئة التفصيلية أو التقسيمات حسب الوضعيات والتشريع الجاري به العمل.

2.1.1. معالجة عدم المساواة في المناطق الحضرية:

بلغ عدد السكان في تونس، وفقا للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، 11972169 نسمة مقابل 10982754 نسمة سنة 2014، مسجلة بذلك نسبة نمو سنوي يقدر بحوالي 0,87 % مقارنة بسنة 2014، أي بزيادة تقدر بـ 989415 نسمة.

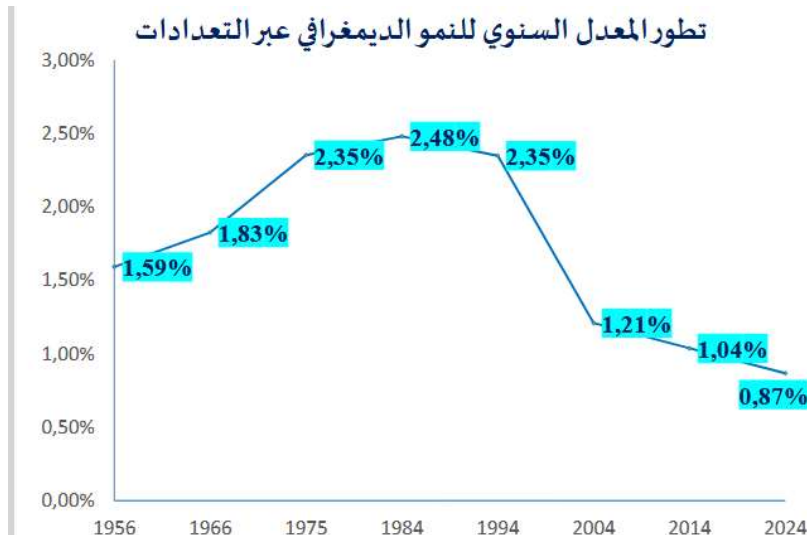
تطور عدد السكان عبر التعدادات



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (تقرير التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024)

وتعكس هذه الأرقام إرتفاعا في عدد السكان في البلاد التونسية رغم تسجيل تراجع في نسبة النمو الديموغرافي مقارنة بالعقود السابقة، كما يبينه الرسم البياني التالي:

تطور المعدل السنوي للنمو الديمغرافي عبر التعدادات



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (تقرير التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024)

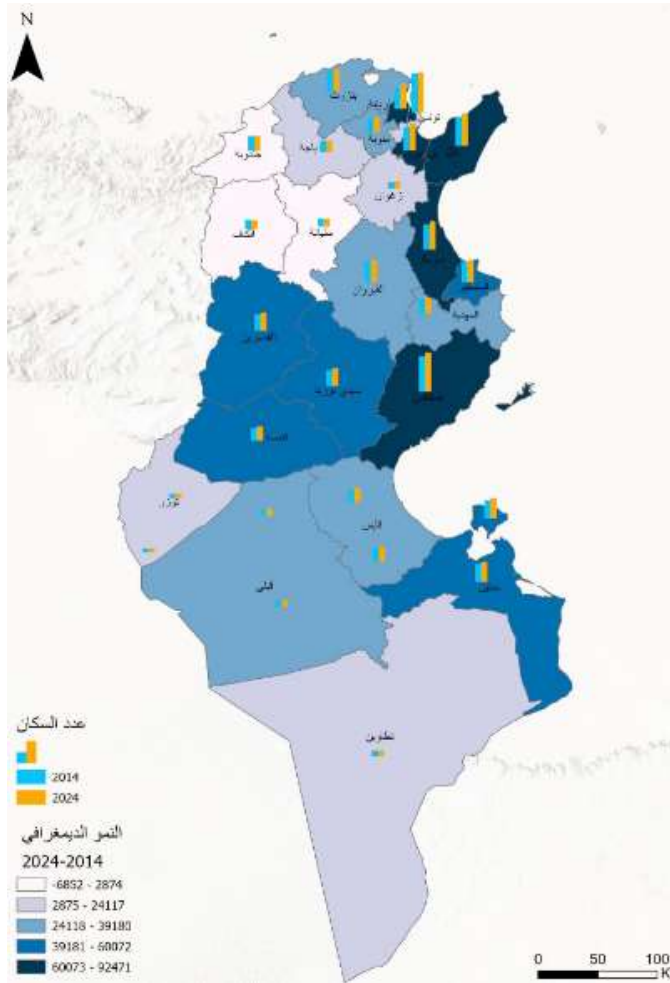
كما بينت نتائج تعداد سنة 2024 تباينا في الكثافة السكانية حسب الجهات. حيث تواصل تركيز السكان أساسا في الجهات الساحلية وبتونس الكبرى. إضافة إلى تراجع نسبي في عدد السكان بالنسبة لولايتي الكاف وسليانة وذلك كما يوضحه الرسم البياني التالي:

توزيع السكان حسب الولايات



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (تقرير التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024)

كما تشهد تونس تحولا حضريا ملحوظا، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 70.5% من السكان يعيشون في المناطق الحضرية في عام 2023 وتشير التوقعات أن هذه النسبة ستستمر في الإرتفاع لتبلغ 75% بحلول عام 2030. كما يقطن حوالي 70% من السكان في 10% فقط من مساحة البلاد مما يعكس التركيز السكاني الكبير في المناطق الساحلية وخصوصا في العاصمة وضواحيها، أين تتركز 80% من الأنشطة الاقتصادية.



الولاية	2014	2024	2014 - 2024
بنزرت	568227	607388	39161
باجة	303038	311417	8379
جندوبة	401478	404352	2874
الكاف	243161	237686	-5475
تونس	1056248	1075306	19058
أريانة	576081	668552	92471
بن عروس	631840	722828	90988
متونة	379509	418354	38845
نابل	787908	863172	75264
زغوان	176948	201065	24117
سوسة	674967	762281	87314
المنستير	548828	599769	50941
المهدية	410805	449985	39180
القصرين	439239	492741	53502
القيروان	570558	600803	30245
سليانة	223094	216242	-6852
صفاقس	955423	1047468	92045
قفصة	337333	388776	51443
سيدي بوزيد	429919	489991	60072
توزر	107906	120036	12130
قابس	374307	410847	36540
منين	479523	537255	57732
نطاوين	149456	162654	13198
قبلي	156958	183201	26243
المجموع	10982754	11972169	989415

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (تقرير التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024)

في هذا الإطار، تسعى تونس منذ سنوات إلى معالجة هذا الإختلال من خلال مجموعة من السياسات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة، تحسين جودة الحياة، وتوفير فرص متكافئة لجميع المواطنين، خاصة في المناطق المهمشة. فقامت بالخطوات التالية:

- إصدار قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018 يتعلق بمجلة الجماعات المحلية: يهدف هذا القانون الأساسي إلى ضبط القواعد المتعلقة بتنظيم هيكل السلطة المحلية وصلاحياتها وطرق تسييرها وفقا لآليات الديمقراطية التشاركية بما يحقق اللامركزية والتنمية الشاملة والعادلة والمستدامة في إطار وحدة الدولة.
- إحداث صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية يعتبر من أبرز أدوات التنمية المحلية والتميز الإيجابي بين الجماعات المحلية، ويسعى المشرع من خلال هذا الصندوق إلى مساعدة

الجماعات المحلية على بلوغ التوازن والإستقلالية المالية ويمكنها من الإضطلاع بدورها في التنمية المحلية المندمجة.

تُوزَّع موارد الصندوق بين أصناف الجماعات المحلية وفقاً لمعايير موضوعية تأخذ بعين الإعتبار خاصة عدد السكان، نسبة البطالة، الطاقة الجبائية، مؤشر التنمية، طاقة التداين.

هذا وتُوزَّع موارد الصندوق بين أصناف الجماعات المحلية كما يلي (70% من الإعتمادات لفائدة البلديات/ 20% من الإعتمادات لفائدة الجهات/ 10% من الإعتمادات لفائدة الأقاليم).

- إحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم المتمثلة مهامه أساساً في ممارسة صلاحيات الرقابة والمساءلة في مختلف المسائل المرتبطة بتنفيذ المشاريع المتعلقة بميزانية الدولة ومخططات التنمية الجهوية والإقليمية والوطنية لضمان التوازن بين الجهات والأقاليم. كما تم بمقتضى الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 إحداث خمس أقاليم يشمل كل إقليم منها ولايات ساحلية وأخرى داخلية وذلك بهدف توزيع الموارد والفرص التنموية بشكل أكثر عدلاً بين المناطق، وتخفيف الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، والحد من التفاوت.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (تقرير التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024)

غير أن هذا التقسيم الحديث لم يحقق بعد الأهداف المرجوة منه حيث يتصدر الإقليمان الثاني والثالث تباعا الترتيب من حيث عدد السكان كما هو مبين بالجدول التالي:

النسبة	عدد السكان	الإقليم
13,04	1 560 843	الإقليم 1: بنزرت - باجة - جندوبة - الكاف
32,99	3 949 277	إقليم 2: تونس - أريانة - بن عروس - منوبة - نابل - زغوان
26,08	3 121 821	إقليم 3: سوسة - المنستير - المهدية - القيروان - القصيرين - سليانة
17,09	2 046 271	إقليم 4: صفاقس - قفصة - سيدي بوزيد - توزر
10,81	1 293 957	إقليم 5: قابس - مدينين - تطاوين - قبلي
100,00	11 972 169	مجموع السكان

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (تقرير التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024)

3.1.1. تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة:

لا شك أن التحديات التي تواجهها الحكومة هي تحديات كبيرة، غير أنها تسعى جاهدة للتدارك وإقرار جملة من الإصلاحات ساهمت في النهوض بظروف عيش المواطن والسعي نحو المساواة بين جميع فئات المجتمع وخاصة منها الفقيرة والمهمشة وذوي الإحتياجات الخاصة والأطفال فاقد السند والنساء وكبار السن ومكنتهم من الأخذ بأسباب الرقي الاجتماعي في إطار مقاربة تركز على مبادئ التضامن وتكافؤ الفرص والإدماج ونبذ الإقصاء والتهميش وتطوير قطاع الأسرة.

من بين التحديات التي تواجه بلادنا، نذكر:

- تزايد مظاهر التفكك الأسري: تفكك الأسرة وعدم قيامها بدورها في تأطير أبنائها ورعايتهم من الأسباب الرئيسية لتزايد عدد الأطفال المهددين بالإستغلال والتشرد.
- الظواهر الاجتماعية المستجدة: تشهد تونس تزايد الظواهر الاجتماعية الخطيرة مثل التسول المنظم، التهريب، الإتجار بالبشر، وترويج المخدرات، مما يتطلب من مراكز الدفاع الاجتماعي تطوير آليات عملها لمواجهة هذه التحديات على مستوى الموارد البشرية ووسائل العمل.
- محدودية التغطية الجغرافية: على الرغم من وجود مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي بكل ولايات الجمهورية، إلا أن تغطيتها الجغرافية لا تزال محدودة، خاصة في المناطق الداخلية حيث تتفاقم الظواهر الاجتماعية المهددة للأفراد والمجتمع وحيث تزداد إحتياجات المساعدة والتدخل.

- تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني: تتطلب مواجهة هذه التحديات تعزيز التعاون والشراكة مع مكونات المجتمع المدني والوزارات فيما بينها لضمان فعالية أكبر في التعهد بالفئات الهشة. وفي هذا السياق تسعى الحكومة إلى تشريك مكونات المجتمع المدني في معاضدة مجهودات القطاع الحكومي.
- توفير خدمات ذات جودة: السعي إلى العمل على حصول الفئات الهشة على خدمات إجتماعية ذات جودة مما يعزز من حمايتهم ويقلل من مخاطر الإقصاء والتهميش.
- نقص الموارد المالية والبشرية، مما يؤثر على قدرات وزارة الشؤون الإجتماعية على تنفيذ البرامج بشكل فعال ومواكبة الإحتياجات المتزايدة للفئات المستحقة.
- تطوّر عدد الأطفال المغادرين للمدارس في سنّ مبكرة وحاجتهم للتأطير وإعادة الإدماج.
- تفشّي مظاهر العنف والتطرّف لدى الناشئة.
- صعوبات الولوج للعدالة لدى الفئات الهشة وخاصة النساء.

بالرغم من كل التحديات التي طرحت، فإن بلادنا تسعى للإستدراك قصد تحسين بعض المؤشرات.

فقد تبنت وزارة الشؤون الإجتماعية جملة من السياسات والبرامج المعتمدة والإنجازات، نذكر منها:

- بعث شبكة مؤسسات متمثلة في (24 مركز دفاع وإدماج إجتماعي، 03 مراكز إحاطة وتوجيه إجتماعي بتونس وسوسة وصفاقس، 02 مركز رعاية إجتماعية للأطفال بتونس وسيدي بوزيد، مركز إجتماعي لملاحظة الأطفال بمنوبة، المعهد الوطني لرعاية الطفولة) تتولّى هذه المؤسسات تنفيذ برامج إجتماعية وقائية وحمائية وإدماجية لفائدة الأطفال والشباب والنساء والأسر في وضعية هشاشة.

- إصدار قانون الأمان الإجتماعي، إكتسبت الدولة مرجعية قانونية لإسناد الإعانات في إطار رؤية جديدة تأخذ بعين الإعتبار الفقر متعدد الأبعاد وتضع أسسا جديدة لتحقيق العدالة الإجتماعية للجميع.

- مراجعة الإستراتيجية الوطنية للدفاع والإدماج الإجتماعي التي إنطلق العمل بها منذ 1992، بما تتضمنه من قوانين وتشريعات وهياكل ومؤسسات تعنى بالفئات الإجتماعية الهشة، ووضع تصوّر إستراتيجي عملي لتطوير برنامج الدفاع والإدماج الإجتماعي الذي يركز على مبدأ إحترام حقوق الإنسان وضمان تكافؤ الفرص في كنف الحرية والعدل والمساواة، وإعتماد مقاربة ثلاثية الأبعاد: وقاية - رعاية - إدماج.

- تطوير الشراكة والتنسيق مع مصالح وزارة العدل وذلك من خلال تحيين الإتفاقية القطاعية للتعهد بالمساجين المسرّحين والتي تعزّز سبل التعاون في التعهد المبرم منذ سنة 2010، ووضع خطة عمل بين الوزارتين تتضمن محاور أساسية لتطوير ودعم التنسيق ووسائل العمل الإجرائية بهدف توفير خدمات ذات جودة وفعالية لهذه الفئة الهشة من المجتمع وحمايتها من العوامل المؤدية للوقوع في الجريمة أو العود إليها.

- إصدار المنشور عدد 5 بتاريخ 14 ماي 2024 المتعلق بالإجراءات المتعلقة ببعث مشاريع للفئات الهشة في إطار التمويل العمومي للجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية بمقتضى إتفاقيات شراكة مع مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.

- مشروع قرار بصدد الإصدار يتعلق بالترفيه في المنح والمساعدات العينية المسندة للعائلات الحاضنة للأطفال فاقد السند العائلي في إطار الإيداع العائلي من 200 دينار إلى 300 دينار بالنسبة للأطفال الأسوياء، و350 دينار بالنسبة للأطفال من ذوي الإعاقة وذلك بهدف التخلي عن التعهد المؤسسي للأطفال الفاقدين للسند العائلي نظرا للإنعكاسات السلبية لهذه الصيغة على نمو الطفل الذهني والحركي والحسي، وتمكينهم من فرصة العيش داخل وسط أسري متوازن.

- متابعة تنفيذ الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020 المتعلق بمراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة، من خلال نشر مطبوعة مبسطة لمطلب إحتضان طفل على موقع الواب الخاص بوزارة الشؤون الاجتماعية والمعهد الوطني لرعاية الطفولة.

- صياغة المشاريع والأنشطة القطاعية لإدراجها ضمن المخطط التنفيذي للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب 2023-2027.

- تهيئة وتوسعة مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودعم قدراتها بما يضمن قدرتها على الإستقبال والإيواء اللائق للفئات الهشة وفق المعايير الدولية، وهو برنامج يتم العمل عليه مع المانحين الدوليين وخاصة منها اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة (PNUD).

- مراجعة التنظيم الهيكلي لمراكز الدفاع والإدماج وللمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

- تنفيذ أنشطة برنامج مكافحة ظاهرة تشغيل الأطفال في إطار تدخلات هياكل النهوض الاجتماعي (مراكز الدفاع وأقسام النهوض الاجتماعي) وتقديم خدمات تحسيسية توعوية حول هذه الظاهرة إلى جانب تقديم خدمات مرافقة نفسية اجتماعية وإدماج اجتماعي وإقتصادي.

- الشروع في تنفيذ مشروع الحماية الاجتماعية والمساعدة القانونية لفائدة الأسر الفقيرة والمجموعات والأفراد في الوضعيات الهشة للنفوذ إلى المساعدة القانونية من خلال إعداد تقرير حول الوضع الحالي وحول إحتياجات مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي في مجال المعدات الإعلامية وتهيئة فضاءات الإستقبال ومكاتب الإستماع،

وتنظيم 27 زيارة عمل لمراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي ومراكز الرعاية الاجتماعية في إطار تشخيص احتياجات المؤسسات في مجال تهيئة فضاءات الإستقبال.

- يتم تنفيذ مشروع تونسنا (2028/2019) بالشراكة مع ديوان التونسيين بالخارج والهيئة العامة للنهوض الاجتماعي وExpertise France والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ANETI ، وقد تمت دراسة 60 ملف مهاجر تونسي عائد بصفة قصيرة أو طوعية قصد إعادة إدماجه اجتماعيا وإقتصاديا ومساعدته ماديا على بعث مشروع.

- يتم تنفيذ مشروع "تعزيز فرص التشغيل والتكوين لفائدة الشباب المحرومين من التعليم والتشغيل والتكوين ببلدان الجوار الجنوبي" الممول من الاتحاد الأوروبي ويتم تنفيذه من طرف منظمة العمل الدولية.

- المشروع في إعداد ملحق إحصائي للشباب بدون دراسة وبدون تدريب وبدون عمل Profils statistiques des jeunes NEET.

أما وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن فقد اعتمدت مقاربة شمولية لتوسيع الحماية الاجتماعية تنفيذا لالتزامات الدولة التونسية من خلال إقرار مجموعة من المبادئ والإنجازات، على غرار:

- بعث برنامج الإدماج الاجتماعي للأسر، وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة ويهدف إلى تمكين مختلف أفراد الأسر وخاصة بالمناطق الدائرية من خدمات الفضاءات المندمجة للأسر التي تستجيب لمشاكلهم وتساعدهم على بناء أسرة متوازنة قادرة على تلبية حاجيات أفرادها، كما يهدف إلى دعم وظائف الأسرة وتعزيز مكانتها من خلال تقديم خدمات التعهد بأفرادها بمراكز الإرشاد والتوجيه الأسري، من الناحية الاجتماعية، النفسية، القانونية والوساطة العائلية ودعم قدراتهم وتمكينهم إقتصاديا من خلال التكوين، والتعهد بأبنائها من ذوي إضطرابات التعلم ومرافقتهم بمراكز خاصة بالتعهد بالأولياء والأبناء ذوي إضطرابات التعلم.

شمل التدخل خلال الثلاثي الأول من سنة 2025:

- إستفادة 1600 أسرة بمعدل 4 أفراد داخل الأسرة الواحدة.
- إستفادة 6400 فرد بولاية زغوان.
- إستفادة 1228 فرد بولاية منوبة.
- إستفادة 652 فرد بولاية سيدي بوزيد.
- إستفادة 900 فرد بولاية القيروان.

كما تم تأهيل 4440 فرد بولايات توزر، قبلي، قابس، القصرين، سيدي بوزيد، جندوبة، سليانة، القيروان، المهدية ومدنين بعدة خدمات مثل الإرشاد والتوجيه والمرافقة والإحاطة الاجتماعية والقانونية والتربية الوالدية والتنشئة الاجتماعية السليمة والوقاية من السلوكيات السلبية.

- في مجال الإدماج الاجتماعي للنساء، تسعى وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن إلى تقديم الخدمات الاجتماعية، النفسية والقانونية للنساء ضحايا العنف ودعم قدراتهن وتمكينهن إقتصاديا من خلال:

- إحداث المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 126 لسنة 2020 مؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بإحداث مرصد وطني لمناهضة العنف ضد المرأة وضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق سيره.
- وضع الخط الأخضر 1899 لتلقي الشكايات أو الإشعارات حول حالات العنف المسلط على المرأة.
- إحداث التنسيقيات الجهوية لمقاومة العنف ضد المرأة بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة الخاضعة لإشراف الوزارة.
- إحداث مراكز الإنصات والإيواء والتعهد بالنساء ضحايا العنف.
- بعث البرنامج الوطني "صامدة" للتمكين الإقتصادي للنساء ضحايا العنف والمهّدّات به، يهدف البرنامج إلى دعم تشغيلية النساء ضحايا العنف والمهّدّات به وإدماجهن في سوق الشغل وفي الحركة الإقتصادية من خلال إحداث موارد الرّزق لهن. تم تسليم الدفعة الأولى من موارد الرزق لفائدة 93 ناجية من العنف بـ: 17 ولاية بإعتمادات تفوق 1 مليون دينار وسيتم مواصلة تمكين النساء ضحايا العنف من موارد الرزق.

- في قطاع الطفولة، ساهمت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن من خلال برامجها الاجتماعية التربوية على النهوض بالفئات الهشة وتقديم خدمات تربوية مندمجة ذات جودة والتي من شأنها أن تساعد العائلات ضعاف الحال ومحدودة الدخل على مجابهة مصاريف إلحاق أطفالهم بمؤسسات التربية ما قبل المدرسة وتكريس حق النفاذ الى خدمات هذه المؤسسات وذلك من خلال:

- مواصلة تنفيذ برنامج النهوض بالطفولة المبكرة "روضتنا في حومتنا": الذي إنطلق تنفيذه منذ سنة 2010 ويهدف إلى مساعدة العائلات المعوزة على مجابهة مصاريف تسجيل أطفالها بالرياض المرخص لها، وخلص المعلوم الشهري للطفل طيلة سنة تربوية كاملة، تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين أطفال

الجهات وتقريبا لهذا النوع من الخدمات من جميع الأطفال خاصة في المناطق الريفية والمناطق الداخلية ذات الأولوية.

وفي هذا الإطار تم إنتفاع حوالي 22 ألف طفلا خلال السنة التربوية 2023-2024 ومن المزمع تمتيع 30 ألف طفل من عائلة محدودة الدخل بالتسجيل برياض الأطفال باعتمادات مالية تناهز 16,8 م د نهاية سنة 2025.

• إنطلاق تنفيذ برنامج "دعم الأطفال من ذوي الإحتياجات الخصوصية والمصابين بطيف التوحد خلال السنة التربوية 2022-2023": وذلك عبر التكفل بخلاص معاليم تربيتهم ما قبل المدرسية، ويهدف هذا البرنامج الى ضمان حق هذه الفئات في تربية دامجة ضمن مؤسسات توفر البيئة والإطارات ذات الكفاءة، بالإضافة لدعم الأولياء بتكفل الدولة بجزء من مصاريف التعهد بهذه الفئات وتخفيف عبئ التعهد والإحاطة بأبنائهم. حيث تم إنتفاع 618 طفلا خلال السنة التربوية 2023-2024.

• الإستراتيجية الإتصالية للتصدي لمختلف مظاهر العنف المسلط ضد الطفل: يهدف البرنامج إلى تطوير التعاون من أجل ضمان حماية أفضل للأطفال إزاء جميع أشكال العنف المسلط ضدّ الأطفال وتغيير السلوك الاجتماعي على أساس المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة في التصدي لإرتفاع نسب العنف المسلط ضدّ الأطفال داخل الأسرة.

عملت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على مأسسة التنسيقيات الجهوية بولايات القصرين، سيدي بوزيد، القيروان، جندوبة، سليانة. ووضع إطار قانوني لها وتسعى إلى مواصلة العمل من أجل تعميم تنفيذ الإستراتيجية على الولايات المتبقية بالشراكة مع المنظمة العالمية اليونيسف والوزارات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

• صياغة وتنفيذ إستراتيجية لتطوير التنشيط التربوي الاجتماعي: يهدف البرنامج إلى تطوير مؤسسات الطفولة القارة والمتنقلة العمومية منها والخاصة والتي تقدم خدمات تربوية واجتماعية وترفيهية موجهة للأطفال بهدف وقايتهم وتربيتهم وتنشئتهم الاجتماعية وصقل مواهبهم تماشيا مع تحديات العصر والحاجيات الحقيقية للأطفال وأسرهم.

تمت صياغة قانون توجيهي للتنشيط الاجتماعي يرتكز على البعد الوقائي للأطفال ويحدد مهام المؤسسات وأدوارها وموازناتها المالية وبرامجها ومهام الإطارات العاملة بها وآليات متابعتها وتقييمها ووضع أوامر تريبية لمختلف المؤسسات لتنظيمها وتسييرها.

- تحسين جودة الخدمات في الطفولة المبكرة: من خلال إعتداع معايير الجودة في البنايات والتجهيزات والبيداغوجيا وتحسين قدرات ومعارف الإطارات التربوية ومراجعة برامج تكوينهم الأساسي والمستمر وذلك بالشراكة مع منظمة اليونسيف والبنك الدولي والوزارات المعنية بقطاع الطفولة والبلديات والمجتمع المدني.
- برنامج الإيداع العائلي: دعم قدرات الأسر على إحتضان أطفالها عن طريق برنامج الإيداع العائلي الذي يستهدف فقط الأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة والذين تشكوا عائلاتهم عجزا ماديا وغير معرضين لأي حالة تهديد أخرى، ويهدف إلى مرافقة العائلة (عائلة طبيعية أو بديلة) ومساعدتها على إسترجاع دورها في الإحاطة بطفلها، وفي هذا الإطار تم:
 - ✓ إحداث مركز الوضعيات الصعبة (الوضعيات ذات الأولوية) لفائدة الأطفال الذين يحتاجون لتعهد خصوصي والمقبولين بالمراكز المندمجة.
 - ✓ إعادة هيكلة المراكز المندمجة للشباب والطفولة.
 - ✓ إعادة هيكلة مركبات طفولة بالمناطق النائية وذات الكثافة السكانية الكبيرة.
- إحداث مكتب المندوب العام لحماية الطفولة والمكاتب الجهوية التابعة له: موكلة له مهمة:
 - ✓ التدخل الوقائي لفائدة الأطفال في خطر،
 - ✓ التكفل بالأطفال في خطر وحمايتهم من خلال إتخاذ الإجراءات الحمائية المناسبة والتدابير الملائمة لوضع كل طفل حسب خطورة الحالة التي يعيشها،
 - ✓ المتابعة الدورية لنتائج التدابير المتخذة في شأن الأطفال في خطر ومراجعتها عند الإقتضاء بما يضمن قدر الإمكان إبقاء الطفل في محيطه العائلي وعدم فصله عن أبويه أو إرجاعه إليهما في أقرب وقت ممكن،
 - ✓ مساعدة الأطفال المنحرفين.
- إحداث المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل: تم إحداث المركز بمقتضى القانون عدد 73 لسنة 1996 المؤرخ في 29 جويلية 1996، ويعنى المركز بتكوين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و18 سنة في مجال الإعلامية المتعددة الوسائط والأنترنات وذلك من خلال:
 - ✓ المساهمة في إعداد أجيال المستقبل وذلك بإستقبال الأطفال خارج مجالات التكوين قبل الدراسة والتكوين المدرسي قصد تسهيل إندماجهم في مجتمع المعلومات والإتصال.

- ✓ المساهمة في المحافظة على التراث الثقافي والحضاري والتجديد فيه وذلك بتشجيع الأطفال على الخلق والإبداع والإنتاج في الميادين المتصلة بهم.
- ✓ توفير برامج وتقنيات الإعلام والاتصال لمساندة البيئة الثالثة وإستغلال الرسائل المتطورة وذلك قصد تحسين أساليب تلقين المعارف وصقل المواهب وتطوير الطاقات.
- ✓ تنمية وتعزيز قدرات الطّفل ومؤهلاته وذلك بمساعدته على التفتّح والتفاعل مع المحيط العلمي والتكنولوجي.

- في قطاع كبار السن، بادرت تونس بإقتراح القانون العربي الإسترشادي لدعم حقوق كبار السن وهو قانون أعدته جامعة الدول العربية لدعم حقوق كبار السن ويمثل مرجعا مهما لصياغة وتعديل التشريعات الوطنية لفائدة كبار السن وتحسين جودة حياتهم. فقد تبنت وزارة الشؤون الإجتماعية، مقاربة شمولية لتوسيع حماية كبار السن ورعايتهم، وذلك من خلال:

- . التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين.
- . إرساء الحق في جراحة إجتماعية للشيخوخة تستهدف كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 62 سنة فما فوق والذين يعيشون تحت خط الفقر.
- . ضمان الدخل الأدنى لغير القادرين على العمل كالأشخاص ذوي الإحتياجات الخصوصية والمصابين بأمراض مزمنة والذين يعيشون تحت خط الفقر.
- تعمل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على كسر العزلة الإجتماعية التي يعيشها كبار السن من خلال البرامج التالية:
- . الرعاية المؤسسية: يهدف البرنامج إلى توفير الإحاطة والرعاية لفائدة كبار السن المعوزين والفاقرين للسند وغير القادرين على القيام بشؤونهم الحياتية اليومية وخاصة فيما يتعلق بإيوائهم في ظروف صحية وإجتماعية ملائمة والعمل على تحسين جودة الخدمات المسداة لفائدتهم والمتمثلة في الإقامة والإحاطة الإجتماعية والصحية والترفيهية ويبلغ عددها الحالي 13 مؤسسة، وتسهر على خدمتهم إطارات طبية وشبة طبية وإداريون وأخصائيو إجتماعيون وأخصائيو نفسانيون وأعوان إحاطة حياتية.
- . برنامج الإيداع العائلي لكبار السن: يركز البرنامج على التّكفّل بكبار السنّ الفاقدين للسند العائلي من قبل أسر بديلة وذلك لتأمين محيط طبيعيّ ومناخ أسريّ يوفّر لهم العيش الكريم ويرسّخ قيم التّضامن والتّآزر بين أفراد المجتمع.

شهد هذا البرنامج تطورا ملحوظا منذ سنة 2023 من حيث عدد كبار السن المكفولين المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي والذي ارتفع من 148 مسنّا ومسنّة سنة 2022 إلى 366 مسنّا ومسنّة خلال الثلاثي الأول من سنة 2024 أي بنسبة زيادة قدرت بـ 147 %، مع التّرفيع في قيمة الإعتمادات المرصودة لبرنامج الإيداع العائلي لكبار السنّ بنسبة تقدّر بحوالي 257 %، من 408 ألف دينار سنة 2022 إلى 1458 ألف دينار إلى حدود شهر فيفري 2024، كما تم التّرفيع في مقدار المنحة الشهرية المسندة للأسرة الكافلة للمسنّ المعوز بنسبة 75 % من 200 دينار إلى 350 دينار.

- برنامج النوادي النهارية لكبار السن: وهي فضاءات إجتماعية يلتقي فيها كبار السن وأسرهم ويستفيدون من الخدمات والأنشطة الترفيهية الموضوعة على ذمتهم للمحافظة على إدماجهم وحركيتهم داخل المجتمع التونسي ومعاودة لمجهود الاسر في التكفل بأفرادها من كبار السن والاستجابة لتطلعاتهم وتوفير فضاءات للتلاقي والتواصل الإجتماعي بينهم.

تم إحداث النوادي النهارية لكبار السن منذ سنة 2004 لتقديم الأنشطة الثقافية والترفيهية وذلك بهدف تثمين كفاءات وخبرات كبار السن ومزيد إدماج المتقاعدين لوقايتهم من العزلة والإستبعاد الإجتماعي، ويبلغ حاليا عدد هذه النوادي 20 ناديا ويصل عدد رواده 1035 رائدا.

- برنامج الفرق المتنقلة: تعمل الفرق المتنقلة على تنفيذ برنامج تقديم خدمات الرعاية الصحيّة والإجتماعيّة بالبيت، وهي فرق متعدّدة الاختصاصات تتكوّن من إطارات طبيّة وشبه طبيّة وأخصائيين إجتماعيين وأعوان إحاطة حياتيّة وغيرهم، ينتقلون بصفة دوريّة إلى مقرّ إقامة المسنّين ويقدمون خدمات إجتماعيّة وصحيّة ومساعدات عينيّة (أدوية، حشايا، مواد غذائية) لفائدة 4000 مسنّة ومسنّ في بيوتهم وذلك لمساعدتهم على البقاء في وسطهم الطبيعي. عرفت الفرق المتنقلة تطورا خلال سنة 2023 على مستوى العدد الذي إرتفع من 25 فريقا سنة 2023 إلى 40 فريقا إلى حدود شهر فيفري 2024، كذلك على مستوى الإعتمادات الماليّة التي شهدت ترفيعا بنسبة قدرها 60 % مقارنة بسنة 2022 أي بزيادة تقدّر بحوالي 47 % في الإعتمادات المرصودة من 750 ألف دينار سنة 2023 إلى 1102 ألف دينار سنة 2024.

- كما تم إعداد السجل الوطني للكفاءات من كبار السن وذلك بهدف الإستفادة من خبراتهم وإدماجهم وتشجيعهم على العمل التطوعي وتعزيز التوعية والمشاركة المجتمعية، ويعد هذا السجل بنك معلومات يخص الكفاءات الوطنية من كبار السن والمتقاعدين الذين عبّروا عن رغبتهم في مواصلة المساهمة في المسيرة التنموية للبلاد ولتيسير توظيف كفاءات المتقاعدين في العمل التطوعي والإستفادة منهم في

مجالات مختلفة وإستنادا إلى القانون عدد 26 لسنة 2010 المتعلق بالعمل التطوعي والأمر عدد 338 لسنة 87 المؤرخ في 06 مارس 1987 المتعلق بتحديد الأشغال التي تخول للمتقاعدين ممارستها في القطاع العمومي، خصصت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن موقع واب يوفر إمكانية إنخراطهم والتسجيل عن بعد للتمكن من إمكانية التصرف وتأمين الوساطة بينهم وبين المؤسسات الوطنية والدولية لمزيد ادماجهم وإفادة المجموعة الوطنية بتجاربهم.

. حماية كبار السن من كل أشكال العنف والتهديد المسلطة عليهم والتعهد بهم: من خلال التنسيق مع الجهات المعنية والمؤسسات المختصة في النهوض بالفئات الهشة وفي الوضعيات الصعبة ومختلف الهياكل ذات الصلة، وفي هذا الإطار تم إمضاء المنشور المشترك عدد 183 سنة 2021 بين وزارة العدل ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المتعلق بالإعانة العدلية الوجوبية لفائدة النساء ضحايا العنف وذلك قصد مساعدتهن على إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لتتبع المعتدي أو الإنتفاع بالتدابير الحمائية، كما أطلقت الوزارة في 15 جوان 2023 الخط الأخضر 1833 الخاص بالتوجيه والإشعار والإحاطة بكبار السن في وضعية تهديد قصد تقديم الخدمات الأساسية لهم بالتنسيق مع بقية الهياكل التابعة للوزارة وغير التابعة لها من أجل المصلحة الفضلى لكبير السن.

4.1.1. ضمان الوصول إلى الأماكن العامة:

تسعى وزارة التجهيز والإسكان إلى تأهيل شبكة الطرقات وتحسينها حسب المواصفات الفنية العالمية حتى تربط كل ولايات البلاد ومناطقها بشكل يتيح لمستخدمي الطرقات التنقل بشكل آمن ويسير والوصول إلى الأماكن العامة بكل سهولة. يبلغ طول شبكات الطرقات المرقمة في تونس حوالي 20 ألف كيلومترا وهي تعتبر الأعلى كثافة بشمال إفريقيا. تسعى الوزارة إلى تدعيم شبكة الطرقات بالخرسانة الإسفلتية لبلوغ طول 14 ألف كيلومترا بحلول عام 2035 وذلك من خلال صيانة 500 كيلومتر من الطرقات المرقمة و500 كيلومتر من المسالك الريفية سنوياً.

أما فيما يخص توفر المناطق الخضراء والتجهيزات والمرافق العمومية الموضوعة على ذمة المواطن، ونظرا لإعتباره مؤشرا يعكس مستوى التحضر وجودة الحياة، فإنه يتم برمجة العديد من المناطق المخصصة للغرض عند إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وأمثلة التهيئة التفصيلية وذلك لضمان الوصول إلى الأماكن العامة وتقريب الخدمات.

وقد تم خلال الفترة 2022-2024 المصادقة على 33 مثال تهيئة عمرانية خاصة بـ 28 بلدية، وقد خصصت هذه الأمثلة حوالي 23% من مساحتها للمناطق الخضراء والتجهيزات الجماعية. حيث يلاحظ تراجع في هذه

النسبة مقارنة بالنسبة المسجلة خلال الفترة 2019-2021، البالغة 26%. ويرجع ذلك إلى أنّ أغلب الأمثلة التي تمت المصادقة عليها خلال الفترة 2022-2024 تخص بلديات وتجمعات سكنية يغلب عليها الطابع الفلاحي وتتميز بضعف عدد سكانها وهي بالتالي لا تستوجب تجهيزات جماعية كبرى أو مناطق خضراء شاسعة لتلبية حاجيات متساكنيها علاوة أنها محاطة بالمناطق الفلاحية التي يستوجب المحافظة عليها واستغلالها في تدعيم النشاط الفلاحي الذي يمكن متساكني المنطقة من التمسك بالبقاء في محيطهم وعدم الهجرة إلى مدن أخرى.

2.1. الحصول على مسكن ملائم:

1.2.1. ضمان الوصول إلى سكن ملائم وميسور التكلفة:

حرصت الحكومة التونسية منذ الإستقلال على ضمان توفير المسكن اللائق والميسور لكافة الفئات الإجتماعية، بما أنه يعتبر حقا وهدفا من أهداف التنمية المستدامة لعلاقته المباشرة بكرامة الإنسان ورفاهيته. فإنتهجت سياسات عمومية في مجال الإسكان كانت لها آثار إيجابية ملموسة من حيث تطور الرصيد السكني. فمن خلال بعض المؤشرات المنبثقة عن آخر تعداد عام للسكان والسكنى لسنة 2024، يمكن إستقراء نتائج إيجابية، حيث بلغ الرصيد السكني ما يقارب 4.2 مليون وحدة سكنية لحوالي 3.4 مليون أسرة، وتقلص عدد المساكن البدائية من حوالي 0,8 % سنة 2014 إلى 0,6 % سنة 2024. وقد تم تحقيق ذلك من خلال وضع إطار تشريعي ومؤسساتي ومالي تطور على مرّ السنين وذلك حسب التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها تونس خلال العقود الماضية.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (تقرير التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024)

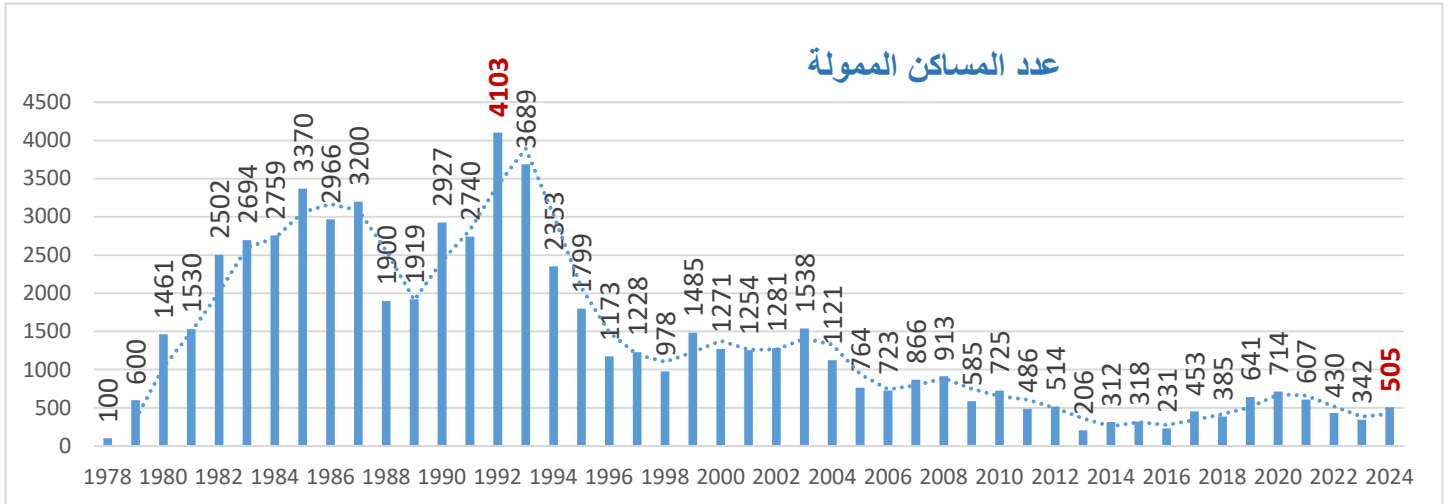
هذا وشرعت وزارة التجهيز والإسكان بالجمهورية التونسية في مراجعة الإستراتيجية الوطنية للسكن، سعيًا منها لضمان الحصول على مسكن لائق وميسور التكلفة للجميع، فضلًا عن معالجة ظاهرة البناء الفوضوي وصيانة الرصيد السكني القائم وتحسين النسيج العمراني للمستوطنات غير اللائقة وتحسين إنتاجية القرى والتجمعات الريفية.

يتمثل الهدف الأساسي لسياسة الإسكان في تيسير حصول الجميع على سكن ملائم ومستدام وبأسعار معقولة وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية على قدم المساواة ودون تمييز، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية. لذلك تقوم وزارة التجهيز والإسكان بتنفيذ البرامج الوطنية السكنية المنبثقة عن السياسة الوطنية في مجال السكن من خلال إصدار النصوص القانونية والترتيبية وإدخال التعديلات والتنقيحات اللازمة بصفة دورية. نذكر منها:

* مساهمة صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء:

بعد إنشائه سنة 1977، يساعد الصندوق الأجراء على إمتلاك عقار معد للسكنى بواسطة قروض تمنح لهم لغرض البناء، أو التوسعة، أو إقتناء قطعة أرض أو إقتناء مسكن لدى باعث عقاري عمومي أو خاص. ويستفيد من تدخلاته الأجراء الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري الخام 6 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون. (علمًا وأن الأجر الأدنى المهني المضمون الحالي يقدر بـ 564.4 دينار).

تطور عدد المساكن الممولة عن طريق صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء من سنة 1978 إلى سنة 2024



المصدر: مرصد السكن والعقار-وزارة التجهيز والإسكان

*مساهمة برنامج المسكن الأول:

بعث برنامج المسكن الأول سنة 2017 ويهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل التي لا تملك مسكنا. ويستفيد من تدخلاته كل من:

- العائلات التي يتراوح دخلها الشهري الخام بين 4.5 و 12 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون على أن يكون المنتفع أو قرينه أجيرا.
- الأفراد الذين يتراوح دخلهم الشهري الخام بين 4.5 و 10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون على أن يكون المنتفع أجيرا.

وقد تم ضمن هذا البرنامج ادراج المساكن المتكوّنة من غرفتين وقاعة استقبال على الأقل والتي لا يتجاوز ثمن التقيوت فيها 220 ألف دينار دون إعتبار الأداء على القيمة المضافة، والمنجزة من قبل باعثين عقاريين أو خواص من غير الباعثين العقاريين.

فقد تمّ إلى موقى سنة 2024، تمكين 2881 منتفع من مسكنها الأول بتمويلات بلغت ما يقارب 84.1 مليون دينار.

*مساهمة البرنامج الخاصي للسكن الإجتماعي:

في إطار تجسيم إستراتيجية سكنية تؤمن مقومات العيش الكريم وتراعي حاجيات الفئات الإجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق بشروط ميسرة، وبهدف إستيعاب العجز في المجال السكني والحد من إنتشار السكن الغير اللائق والبناء الفوضوي، أقرت الحكومة التونسية إحداث البرنامج الخاصي للسكن الإجتماعي بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 كما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022.

ويشتمل البرنامج الخاصي للسكن الإجتماعي على عنصرين يقترن فيهما البعد الإقتصادي بالبعد الإجتماعي عبر توفير السكن الإجتماعي وتعزيز الإنسجام الإجتماعي والإدماج الحضري.

يتعلق العنصر الأول بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها، حيث تمّ إلى حدود أفريل 2025 التدخل لفائدة 10189 منتفع بهذا البرنامج بكلفة جمالية قدرها 218 مليون دينار حيث تم الإنطلاق في إنجاز أشغال 9527 مسكنا والإنتهاء من إنجاز 7357 مسكنا ومواصلة بناء 2170 مسكنا.

ويتعلق العنصر الثاني بإنجاز وتوفير مساكن إجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم إجتماعية، حيث تم إنجاز حوالي 8400 مسكنا ومقسما إجتماعيا بحوالي 540 مليون دينار من بينها 4507 مسكنا تم تسليمها و1184 مسكنا ومقسما جاهزا في انتظار التسليم و2681 مسكنا ومقسما إجتماعيا بصدد الإنجاز. ومن المبرمج الإنطلاق في إنجاز المرحلة الثانية من البرنامج المتكون من 5000 مسكنا وذلك خلال سنة 2025 بقيمة تناهز 500 مليون دينار.

وقد بلغ عدد المساكن المنجزة والمقاسم المهيئة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الإجتماعي 13044 مسكن ومقسم إجتماعي موزعة كما يلي:

العنصر الأول:
إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها

قبل التدخل:



بعد التدخل:



تم إلى حدود أفريل 2025، الإنتهاء من إنجاز وتسليم 7357 مسكن في إطار العنصر الأول.

المصدر: وزارة التجهيز والإسكان

العصر الثاني:

إنجاز وتوفير مساكن إجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم إجتماعية



المرحلة الأولى:

الكلفة: 540 مليون دينار- 8400 مسكن ومقسم إجتماعي

تم إلى حدود أفريل 2025، **إنجاز وتسليم 4507 مسكن ومقسم+1184 مسكن جاهز للتسليم + 2681 مسكن ومقسم في طور الإنجاز.**

المرحلة الثانية:

الكلفة: 500 مليون دينار- 5000 مسكن ومقسم إجتماعي

المصدر: وزارة التجهيز والإسكان

كما تمّ الأخذ بعين الاعتبار المنتفعين من ذوي الإحتياجات الخاصة، حيث صُمّمت نسبة من الشقق لتستجيب لحاجيات هذه الفئة من حيث أبعاد وإتجاه فتح الأبواب، إرتفاع الحوض، تصميم المطبخ، إعتقاد دش مهيب عوضاً عن حوض للإستحمام...

كما سيتم سنة 2025، الإنطلاق في بناء 5000 مسكن إجتماعي إضافي موزعة على عدة ولايات يقع تحديدها نهائياً بعد إحصاء العقارات اللازمة التي ستقام عليها وتسوية وضعياتها العقارية وإعداد الدراسة العمرانية لجزء من العقارات المبرمجة.

العدد التراكمي للمساكن الإجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2024 مقارنة بتقديرات 2024 (1)/(2)	إنجازات 2024 (2)	تقديرات 2024 (1)	إنجازات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر
2026	9000	80%	4613	5740	4108	3766	عدد تراكمي مساكن ومقاسم الفوبرولوس
	3950	99%	2881	2920	2670	2412	عدد تراكمي المسكن الأول
	20336	82%	13044	15939	11857	11185	عدد تراكمي مساكن ومقاسم البرنامج الخاصي للسكن الإجتماعي
	33286	83%	20538	24599	18635	17363	العدد التراكمي الجملي

المصدر: وزارة التجهيز والإسكان

بلغ العدد التراكمي الجملي للمساكن المنجزة والمقاسم المهيأة 24599 مسكنا ومقسما خلال سنة 2024.

2.2.1. ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان:

شهد القطاع جملة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية للنهوض به وتطويره عبر بعث مؤسسات عمومية متخصصة تعنى بقطاع السكن والتهيئة العمرانية وإقامة العديد من المشاريع وإحداث العديد من البرامج والصناديق وإرساء منظومة تمويل توفر السكن الميسر الذي يستجيب لحاجيات مختلف الفئات الاجتماعية، على غرار:

* صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء:

موارد الصندوق

- 1% من المرتبات والأجور وجميع الاستخلاص الأخرى يتقاضاها الأجراء،
- المبالغ المتأتية من استخلاص القروض وفوائدها،
- أيّة مبالغ أخرى يتم تخصيصها له.

مهام الصندوق

- بعد إنشائه سنة 1977، يساعد الصندوق الأجراء على إمتلاك عقار معد للسكنى بواسطة قروض تمنح لهم لغرض البناء، أو التوسعة، أو إقتناء قطعة أرض أو إقتناء مسكن لدى بائع عقاري عمومي أو خاص.

المستفيدين

الأجراء الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري الخام 6 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون. (الأجر الأدنى المهني المضمون = 564,4 دينار)

لمحة عن المشاريع الممولة من الصندوق



مشروع تقسيم اجتماعي بالمحمدية من ولاية بن عروس - 151 مقسم اجتماعي منجز من قبل بائع عقاري خاص

مشروع مساكن اجتماعية ببلدية طينة من ولاية صفاقس- 102 مسكن اجتماعي جماعي منجز من قبل بائع عقاري خاص

* البرنامج الخاصي للسكن الإجتماعي:

تتمثل الفئة المستفيدة من هذا البرنامج في العائلات التي يتراوح دخلهم الشهري الخام بين مرة و3مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

المستفيدين

العائلات من صنف 3:

يتراوح دخلهم الشهري الخام بين مرتان و3 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون

بالنسبة للمقاسم:

- دعم الدولة: 20% من الكلفة،
- يتحمل المنتفع المبلغ المتبقي ويتم تسديده على 15 سنة.

بالنسبة للمساكن

- دعم الدولة: منحة بـ 10 أ.د.
- يتحمل المنتفع المبلغ المتبقي ويتم تسديده على 15 سنة.

العائلات من صنف 2:

يتراوح دخلهم الشهري الخام بين مرة ومرتان الأجر الأدنى المهني المضمون

بالنسبة للمقاسم:

- دعم الدولة: 30% من الكلفة،
- يتحمل المنتفع المبلغ المتبقي ويتم تسديده على 15 سنة.

بالنسبة للمساكن

- دعم الدولة: منحة بـ 10 أ.د.
- يتحمل المنتفع المبلغ المتبقي ويتم تسديده على 20 سنة.

العائلات من صنف 1:

لا يفوق دخلهم الشهري الخام مرة الأجر الأدنى المهني المضمون

بالنسبة للمقاسم:

- دعم الدولة: 50% من الكلفة،
- يتحمل المنتفع المبلغ المتبقي ويتم تسديده على 15 سنة.

بالنسبة للمساكن

- دعم الدولة: 50% من الكلفة،
- يتحمل المنتفع المبلغ المتبقي ويتم تسديده على 25 سنة.

* برنامج المسكن الأول:

بعث برنامج المسكن الأول سنة 2017 ويهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل التي لا تملك مسكنا.

"برنامج المسكن الأول"



المساكن المدرجة بالبرنامج:

- المساكن المتكوّنة من **غرفتين وقاعة استقبال** على الأقل
- التي لا يتجاوز ثمن التفويت فيها **220 ألف دينار** دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة
- المنجزة من قبل باعثين عقاريين أو خواص من غير الباعثين العقاريين.

الفئة المستهدفة:

- لا تمتلك مسكنا،
- العائلات التي يتراوح دخلها الشهري الخام بين 4.5 و 12 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون على أن يكون المنتفع أو قرينه أجيرا.
- الأفراد الذين يتراوح دخلهم الشهري الخام بين 4.5 و 10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون على أن يكون المنتفع أجيرا.

كيفية التمويل:

قرض بنكي

في حدود 80% من ثمن المسكن خاضع للشروط والإجراءات المعمول بها في القطاع البنكي.

تمويل ذاتي

في حدود 20% من ثمن المسكن على ألا يتجاوز 40 ألف دينار، يسند للمنتفع في شكل قرض ميسر من البنك الذي سيمول اقتناء المسكن، يسدد على مدة سداد القرض بعد 5 سنوات إمهال بنسبة فائض في حدود 2 %.

كما أنه وفي إطار الحرص على إستعادة الدور الاجتماعي للباعثين العقاريين العموميين وبهدف الضغط على كلفة المشاريع السكنية، فقد تم تخصيص عدد من الأراضي الدولية لفائدتها، قصد توفير مساكن إجتماعية بأسعار تراعي القدرة الشرائية للفئات الإجتماعية محدودة ومتوسطة الدخل. فقد تم القيام بالإجراءات التالية:

*** تطبيق مقتضيات الفصل 30 من المرسوم 68 لسنة 2022 مؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة انجاز المشاريع العمومية والخاصة، من خلال اصدار قرار مشترك من وزير التجهيز والإسكان ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مؤرخ في 8 أبريل 2025 يتعلق بضبط شروط وإجراءات إقتناء الوكالة العقارية للسكنى أراض على ملك الدولة الخاص أو على ملك الجماعات المحلية بسعر تفضيلي:** حيث يسمح هذا القرار بانتفاع الوكالة بتخفيض ب 70% عند الاقتناء مقابل تخصيص نسبة 50% على الأقل من عدد المقاسم المنجزة لفائدة الفئات محدودة الدخل.

* توفير مقاسم ومساكن اجتماعية لفائدة الفئات الاجتماعية محدودة ومتوسطة الدخل عن طريق آلية الكراء الممّك أو البيع بالتقسيط

تساند وزارة التجهيز والإسكان كل من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وفروعها وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والوكالة العقارية للسكنى، لإنجاز مشاريع سكنية يتم تخصيصها للفئات الاجتماعية محدودة الدخل، والتي سيتم إنجازها على العقارات الدولية التي تم التوقيت فيها بالدينار الرمزي والسعر التفضيلي. في إطار إستعادة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية لدورها الاجتماعي، تم إلى حد الآن التوقيت في 03 عقارات لفائدتها كما يوضحه الجدول التالي، حيث يجري حاليا التنسيق مع مختلف المتدخلين للتسريع في الإنجاز والضغط على الكلفة.

عدد	الولاية	موقع العقار	المساحة	ملكية العقار	أمر التخصيص	تقدير عدد المساكن الممكن إنجازها
1	بن عروس	المغيرة فوشانة	4 هك	أرض دولية تم التوقيت فيها لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	أمر عدد 206 لسنة 2025 المؤرخ في 15 أفريل 2025	750
2	منوبة	منطقة النصر بالمرناقية	1.218 هك		أمر عدد 204 لسنة 2025 المؤرخ في 15 أفريل 2025	بصدد الدرس
3	نابل	قربالية	- القطعة E بمساحة 1874 م ² - القطعة F بمساحة 273 م ²		أمر عدد 205 لسنة 2025 المؤرخ في 15 أفريل 2025	بصدد الدرس

المصدر: وزارة التجهيز والإسكان

3.2.1. تحقيق ضمان الحيازة:

- تعتبر حقوق الملكية أمرا أساسيا لضمان الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي وهو مكفول بموجب القانون التونسي (الفصل 29 من دستور 2022). تتولى إدارة الملكية العقارية مسؤولية إدارة السجل العقاري، وهو النظام الرسمي لتسجيل العقارات لضمان الحماية القانونية للملكية وحماية الحقوق من التعديات.
- تشمل ملكية العقارات في تونس عدة فئات ولكل منها خصائصها وإستخداماتها:
- الملكية الخاصة: العقارات المملوكة للأفراد أو الشركات لأغراض سكنية أو تجارية أو صناعية، حيث يتمتع المالك بحقوق كاملة في إستخدام العقار أو الإستثمار فيه أو بيعه أو تأجيرها.
 - الملكية المشتركة: العقارات المملوكة لأكثر من شخص والتي يمكن تقسيمها.
 - الملكية العامة: الممتلكات المملوكة للدولة أو الهيئات العامة والمستخدمة لأغراض عامة مثل المباني الحكومية والحدائق والتجهيزات العمومية والطرق.

- ملكية الوقف: العقارات المخصصة للأوقاف الخيرية أو الدينية، والتي تديرها هيئات الوقف، وتستخدم لأغراض محددة مثل المساجد والمدارس الخيرية والمستشفيات.
- ملكية الأراضي الزراعية: الأراضي المخصصة للزراعة، تخضع لقوانين خاصة تنظم إستخدامها وإستغلالها للحفاظ على الأراضي الزراعية وتعزيز التنمية الريفية.
- ملكية العقارات التجارية والصناعية: العقارات المخصصة للأغراض التجارية والصناعية، والتي تتطلب تراخيص خاصة للإستخدام التجاري أو الصناعي.

كما يعمل الديوان الوطني للملكية العقارية على تعزيز الشفافية والحوكمة في مجال الملكية العقارية. وفي إطار تحديث الخدمات، قام الديوان بجملة من الإجراءات:

- رقمنة الخدمات وتحسين الإجراءات: تطوير منصات إلكترونية تتيح للمواطنين والمؤسسات تقديم مطالبهم ومتابعتها عن بعد. منذ إنطلاق هذه الخدمة الإلكترونية في مارس 2022، تم إستقبال حوالي 120 ألف مطلب عبر الموقع الرسمي لديوان وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية. كما ساهمت الرقمنة في تقليص آجال دراسة مطالب الترسيم من 40 يوما إلى حوالي 8 أيام فقط.

في إطار تعزيز الحق في السكن، تسعى الدولة جاهدة لضمان أكبر قدر من التملك لكل مواطن، في هذا الإطار تقوم على سبيل المثال بـ:

- إصدار الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 المتعلق بالإنطلاق في تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات القديمة المقامة على ملك الدولة، بغاية رفع الجمود وإدخال هذه العقارات في الدورة الإقتصادية وكذلك تمكين المتساكنين من شهادات ملكية قصد تسوية وضعيات تصرفهم في تلك العقارات.
- التخفيض في الأداء على القيمة المضافة من 13% إلى 7% بداية من سنة 2025 بمقتضى قانون المالية لسنة 2025، بالنسبة إلى العقارات المبنية المعدة قصرا للسكن والمنجزة من قبل الباعثين العقاريين والتي لا يتجاوز ثمنها 400 ألف دينار.

4.2.1. تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات:

عرفت تونس كسائر البلدان النامية ظاهرة السكن العشوائي والمتمركز بالأساس حول المدن الكبرى والمتوسطة وخاصة منها العاصمة. ويمكن إرجاع تفاقم ظاهرة السكن العشوائي في تونس إلى عديد الأسباب نذكر منها:

- عدم قدرة القطاع المنظم للإستجابة لحاجيات المواطنين،

- عدم التطابق بين السياسة السكنية وحاجيات الشرائح الاجتماعية ذات الدخل الضعيف،
 - إعتقاد سياسة سكنية موجهة نحو الطبقات المتوسطة،
 - عدم قدرة الفئات المحدودة الدخل على الإستجابة لشروط تمويل السكن،
 - إرتفاع تكلفة المساكن،
 - لجوء الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل إلى القطاع الغير منظم،
 - بروز سوق عقارية موازية غير منظمة تعتمد على الإستلاء على الأراضي الفلاحية التي هي بالأساس ملك للدولة وبيعها في شكل تقسيمات لغاية البناء،
 - عدم قدرة الهياكل العمومية على السيطرة على الأوضاع العقارية.
- فتمثلت إنعكاسات إنتشار السكن العشوائي فيما يلي:
- توسع مشط للمدن وتشتت أحيائها لتموقع السكن العشوائي على أطراف المدن وخارج أمثلة التهيئة البلدية ودون مراقبة،
 - خروج نمو المدن عن دائرة التحكم والتخطيط،
 - هامشية الأحياء العشوائية عمرانيا وإجتماعيا،
 - إفتقارها إلى التجهيزات والخدمات الأساسية،
 - تلاشي الأراضي الفلاحية،
 - تعمير مواقع قد تكون عرضة للمخاطر الطبيعية (كالفيضانات...).

● تقديم إنجازات وكالة التهذيب والتجديد العمراني منذ 1994:

إتخذت سياسة التهذيب العمراني والعناية بالأحياء الفوضوية والغير مندمج في تونس أشكالا متعددة إختلفت باختلاف أولويات الدولة وتوجهاتها السياسية العامة في مجال التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وكذلك في مجالي التهذيب والتجديد العمراني وخاصة بمدى تبنيها لقضايا الفئات الاجتماعية محدودة الدخل وظروف عيشها وسكنها. وإذا ما حاولنا إمعان النظر في تطور سياسة الحد من السكن العشوائي في تونس يمكن أن نحصي مراحل كبرى مرت من الحلول الظرفية والمشاريع المؤقتة والمحدودة كالمشروعين العمرانيين الثالث والرابع إلى مرحلة البرامج الوطنية الكبرى ثم مرحلة المشاريع المندمجة التي تعتمد على عناصر متكاملة تجمع بين تحسين البنية الأساسية (الطرق والتطهير وصرف مياه الأمطار والتتوير العمومي) وتوفير التجهيزات

الجماعية والمرافق (الترفيه والتثقيف والرياضة... إلخ) والنهوض بالأنشطة المنتجة وتحسين الدخل عبر إقامة مناطق حرفية وتشجيع مختلف إمكانيات الإنتاج الأخرى .

وقد أنجزت وكالة التهذيب والتجديد العمراني منذ سنة 1994 عديد البرامج الوطنية الكبرى التالية:

- برنامج التنمية العمرانية المندمجة (1، 2، 3): (1994-2007)
- البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء (1، 2، 3، 4): (1992 - 2013)
- التعبيد
- برنامج الإحاطة بالأحياء السكنية بالمدن الكبرى (2007 - 2013)
- برنامج تهذيب وإدماج أحياء السكنية-الجيل الأول (2013 - 2025)
- برنامج تهذيب وإدماج أحياء السكنية - الجيل الثاني (2019 - 2028)

* برنامج تهذيب وإدماج الأحياء في جيليه الأول والثاني:

1- الجيل الأول:

يتم خلال سنة 2025 إستكمال المراحل الأخيرة من إنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية قصد تحسين ظروف العيش بها، وعددها 155 حيا موزعا على 71 بلدية يقطنها قرابة 864,5 ألف ساكن. وتقدر الكلفة الجمالية لهذا البرنامج بحوالي 618 مليون دينار، بتمويل من ميزانية الدولة بما قدره 210 مليون دينار، و408 مليون دينار عن طريق قرض من البنك الأوروبي للإستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية وهبة من الاتحاد الأوروبي. ويمتد إنجاز هذا البرنامج طوال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2025.

وتحتوي مكونات هذا البرنامج على العناصر التالية:

■ تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية، وذلك بـ:

- تعبيد حوالي 1404 كلم من الطرقات،
- مدّ حوالي 405 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة،
- مدّ حوالي 59 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
- تركيز حوالي 28602 نقطة إنارة عمومية،
- تحسين حوالي 9720 مسكنا داخل 104 أحياء.
- مدّ حوالي 238 كلم من قنوات المياه الصالحة للشرب.

■ التجهيزات الجماعية وتتمثل في:

- ✓ بناء 52 فضاء متعدد الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي...).
- ✓ إنجاز 47 ملعب حي.

■ التجهيزات الاقتصادية: وذلك بإقامة 19 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

2- الجيل الثاني:

يشمل برنامج التدخل عدد 160 حيّا موزعة على 99 بلدية يقطنها حوالي 907,3 ألف ساكن موزعة زمنيا على 4 أقساط، ويمتد إنجازه على مدى سنوات 2019-2028.

يتم تمويل كلفة البرنامج المقدرة بـ 825 مليون دينار كالأتي:

- 214 مليون دينار عن طريق ميزانية الدولة،

- 611 مليون دينار عن طرق تمويلات خارجية: (حوالي 267 مليون دينار في شكل قرض من

الوكالة الفرنسية للتنمية - 251 مليون دينار في شكل قرض من البنك الأوروبي للاستثمار - 92.5

مليون دينار في شكل هبة من الإتحاد الأوروبي).

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية:

تحسين ظروف العيش (595.5 مليون دينار) من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية للأحياء السكنية الكبرى التي تم تحديدها وذلك عبر:

✓ تحسين البنية الأساسية بكلفة 555 مليون دينار:

- تعبيد حوالي 1252 كلم من الطرقات،
- مدّ حوالي 247 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة،
- مدّ حوالي 118 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
- مدّ حوالي 144 كلم من قنوات المياه الصالحة للشرب.
- تركيز حوالي 28584 نقطة إنارة عمومية،

✓ تحسين السكن بكلفة 41 مليون دينار:

- تحسين حوالي 14516 مسكنا.

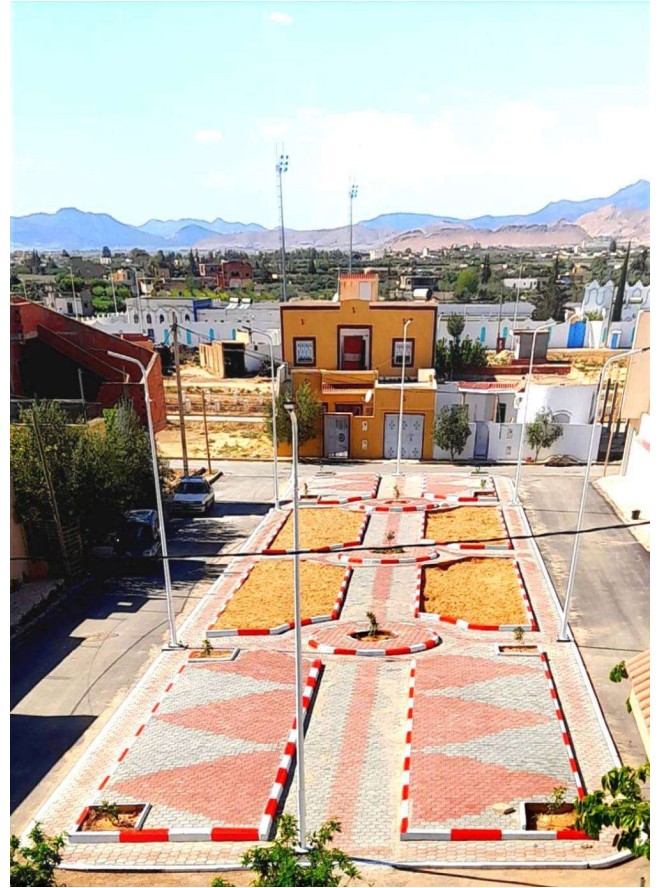
✓ التجهيزات الجماعية بكلفة 63 مليون دينار وتتمثل في:

- بناء 47 فضاء متعدد الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي...)،

✓ التجهيزات الاقتصادية بكلفة 22.0 مليون دينار:

■ وذلك بإقامة 15 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

✓ إحداث مقاسم بأثمان ميسرة، معدة للبناء حذو مناطق التدخل بكلفة 30 مليون دينار.



المصدر: وكالة التهذيب والتجديد العمراني

ويختص هذا البرنامج، على إعتداد مقارنة تشاركية وعمرانية، وإدراج الجوانب البيئية والاجتماعية في مختلف مراحل إنجاز المشاريع (التشخيص، التصميم، الأشغال، الاستغلال)، وإدراج النجاعة الطاقية في بعض مكونات المشاريع (التنوير العمومي، الفضاءات متعددة الإختصاصات والفضاءات الصناعية أو الاقتصادية)، وإدراج مكونة جديدة تتمثل في تهيئة مقاسم ببعض مناطق التدخل للحد من البناء العشوائي تستلزم تسخير الإمكانيات اللازمة لحسن تنفيذها كإحداث خلية تعنى بهذه المكونة وكذلك يتم إعداد دراسات خصوصية لضبط نوعية التجهيزات الجماعية والفضاءات الاقتصادية وملاءمتها مع متطلبات الجهة.

* البرنامج الخاصي لتهديب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي:

يشمل هذا البرنامج في قسطيه الأصلي والتكميلي، تهديب 224 حيا بكلفة جمالية قدرها 295 مليون دينار، منها 245 مليون دينار تهم 187 حي بعنوان المناطق البلدية و50 مليون دينار بعنوان المناطق الريفية وتهم 31 حيا. وإعتبارا للخبرة التي إكتسبتها وكالة التهذيب والتجديد العمراني في مجال إنجاز مشاريع تهذيب الأحياء الشعبية، فقد تولت 92 بلدية تكليف الوكالة بتنفيذ مشاريعها المدرجة ضمن البرنامج. وبلغ عدد المشاريع التي تم تكليف الوكالة بإنجازها بعنوان المناطق البلدية 106 مشروعا بكلفة جمالية قدرها 122 مليون دينار. فيما تم تكليف الوكالة بإنجاز 31 مشروعا مدرجا بالمناطق الريفية بإعتمادات جمالية تبلغ 56 مليون دينار.

3.1. الحصول على الخدمات الأساسية:

1.3.1. الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي:

* الحصول على مياه الشرب المأمونة:

خلال الخمس سنوات الأخيرة تطورت مؤشرات التزويد والربط بالماء الصالح للشرب طبقا للجدول التالي:

العناصر	2022	2023	2024
نسبة التزويد	%98.5	%98.5	%98.7
نسبة الربط	%91.3	%91.7	%91.8

المصدر: الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه

لمجابهة الزيادة على الطلب لمياه الشرب، أعدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، دراسة إستراتيجية لقطاع المياه في أفق 2050، تدرج ضمنها خطة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه.

✓ إستراتيجية قطاع المياه في أفق 2050:

تم تنفيذ هذه الدراسة وفق مقاربة تشاركية واسعة النطاق شملت جميع الأطراف الفاعلة في القطاع. وفي هذا الصدد يجدر التذكير أن إدارة الموارد المائية في تونس أصبحت أكثر تحديًا نتيجة تزايد الطلب المستمر على المياه وتزايد الضغط على المنشآت الحالية، خاصة في ظل تأثيرات التغيرات المناخية. ومن أبرز التحديات الرئيسية محدودية الموارد المائية الجوفية والسطحية، وتملح المياه الجوفية، والتوصيلات غير القانونية التي تستغل المياه الصالحة للشرب للأغراض الفلاحية. وتزيد التغيرات المناخية من حدة هذه التحديات من خلال تراجع كميات الأمطار وعدم انتظام توزيعها، وارتفاع درجات الحرارة وتواتر وحدة فترات الجفاف.

وتقتضي مواجهة هذه التحديات إتباع إستراتيجية شاملة تشمل إدارة العرض وإدارة الطلب بحيث تتضمن إدارة العرض تطوير البنية التحتية وإنجاز المشاريع الكبرى لتدعيم الموارد المائية وتأمين تزويد الأقطاب الكبرى للإستهلاك والمناطق الريفية. أما إدارة الطلب فترتكز أساسا على برامج شاملة تمكن من تحسين مردودية الشبكات والحد من الفواقد وترشيد الإستهلاك عبر سياسات توعوية وإجراءات تنظيمية.

ولضمان التزويد المستدام بالماء الصالح للشرب، وضعت الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه خطة متكاملة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة على الموارد المائية، وتشمل تطوير كل من إدارة العرض وإدارة الطلب.

وترتكز خطة الشركة لتأمين التزود بمياه الشرب حول المحاور الرئيسية التالية:

1. خطة التزود بالماء الصالح للشرب:

- تحسين نسبة التزود بمياه الشرب وإنجاز المحاور الكبرى بالوسط الريفي.
- تدعيم وتأمين التزود بالمدن وبالأقطاب الكبرى للإستهلاك.

2. البرنامج العام للاقتصاد في الماء:

- تحسين مردودية الشبكات.
- برنامج ترشيد الإستهلاك الفردي والحد من فاقد المياه على مستوى المشتركين.

3. البرنامج العام للإنتقال الطاقوي.

وفيما يخص المحور المتعلق بتدعيم الموارد المائية وتأمين تزويد الأقطاب الكبرى للإستهلاك والمناطق الريفية تتجسد هذه الخطة من خلال برمجة وتنفيذ خمسة عشر (15) مشروعا وبرنامجا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وقد دخل العديد منها حيز الإستغلال خلال الأشهر الأخيرة أو في مرحلة التجربة، مثل محطتي تحلية مياه البحر في الزارات وصفافس ومنها بعض المشاريع التي تم الإنتهاء من إنجازها مثل مشروع تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب أما بقية المشاريع فهي قيد التنفيذ أو في طور الأخير للتنفيذ.

تبلغ المشاريع الكبرى المبرمجة والتي هي في طور الإنجاز أو التي دخلت حيز الإستغلال 15 مشروعا بقيمة جمالية تبلغ 4,5 مليون دينار.

ويمكن تبويب المشاريع حسب صنفين:

- المشاريع الخاصة بتحسين نسبة التزود بمياه الشرب بالمناطق الريفية حيث يبلغ عدد المشاريع أربعة بكلفة جمالية 733 مليون دينار لفائدة 430 ألف ساكن.

- المشاريع الخاصة بتأهيل وتطوير منظومات مياه الشرب وتعزيز الموارد المائية وتحسين نوعيتها وتحسين مردودية الشبكات حيث يبلغ عدد المشاريع إحدى عشر بكلفة جمالية 3758 مليون دينار.

✓ محطات معالجة المياه السطحية في طور الإنجاز:

تمكن محطات معالجة المياه السطحية الجديدة التي وقعت برمجتها وهي في طور الإنجاز من رفع طاقة الإنتاج من 1334880 م³/اليوم إلى 2152680 م³/اليوم أي بزيادة 61% ورفع عدد محطات المعالجة من 19 إلى 25 محطة وذلك لتدعيم وتأمين التزود بالماء الصالح للشرب خاصة أمام إرتفاع الطلب وشح الموارد المائية في ظل التغيرات المناخية.

✓ البرنامج الوطني للتحلية:

يشهد نسق اللجوء إلى تحلية مياه البحر تطورا كبيرا نظرا إلى تقلص حجم الموارد المائية التقليدية في ظل التغيرات المناخية، إذ من المبرمج أن يرتفع عدد محطات التحلية من 18 محطة حاليًا إلى 28 محطة، وطاقة الإنتاج من 310000 م³/اليوم حاليًا إلى 928000 م³/اليوم سنة 2036. مع الإشارة إلى أن طاقة الإنتاج قبل دخول محطة تحلية مياه البحر بجربة حيز الإستغلال في ماي 2018 لا تتجاوز 110000 م³/اليوم.

✓ إستهلاك الطاقة بمحطات التحلية:

بلغ إستهلاك الطاقة النوعي سنة 2023 ما قيمته 4.2 ك و س / م³ بمحطة تحلية مياه البحر بجربة و حوالي 1.1 ك و س/ م³ بمحطات تحلية المياه الجوفية المالحة في حين يقدر معدل الإستهلاك الطاقوي النوعي بالجهد المتوسط و الجهد المنخفض 0.725 ك و س / م³. وتعد الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من أكبر المستهلكين للطاقة بالبلاد حيث تقدر جملة تكاليف الطاقة الكهربائية لسنة 2023 ب 172 مليون دينار (دون إعتبار الأداء على القيمة المضافة) وبنسبة تطوّر 10,55% مقارنة بسنة 2022.

✓ إحدات خلية إستمرار ومراقبة بالشركة:

في إطار حرصها على تحسين نوعية الخدمات المسداة إلى حرفائها وضمان إستمرارية تزويد المواطنين بالماء الصالح للشرب، أحدثت الشركة خلية الإستمرار، التي يشرف على أعمالها فريق عمل متكوّن من إدارات عليا ومهندسين. وتتولى هذه الخلية المتابعة المستمرة لوضعية التزويد بالمياه في مختلف الجهات، مع التدخل السريع

لمعالجة البلاغات الواردة ويعمل الفريق بصفة متواصلة ودون إنقطاع على مدار 24 ساعة يوميا، وكامل أيام الأسبوع بما في ذلك أيام الآحاد والعطل، بما يضمن إستجابة فورية وناجعة لكل الطلبات.

* الحصول على الصرف الصحي:

يبلغ عدد السكان المرتبطين بشبكة التطهير حوالي 7,4 مليون ساكن من جملة حوالي 11,9 مليون ساكن. سنة 2024، تبلغ نسبة المساكن المؤهلة المربوطة بالشبكة العمومية للتطهير 61.9 %. ويبلغ عدد البلديات المتبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير 197 بلدية من جملة 350 بلدية، حيث يبلغ عدد السكان بهذه البلديات 9,2 مليون ساكن لذا فإن نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بمناطق تدخل الديوان تبلغ 79.1 %.

✓ مؤسسات أو شركات أو هيئات الصرف الصحي الوطنية والمحلية:

يعتبر الديوان الوطني للتطهير المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي ومقاومة مصادر التلوث المائي إذ تتمثل مهامه في:

- مقاومة كل أشكال التلوث المائي بالبلديات المتبناة من طرف الديوان،
- التصرف وإستغلال وصيانة وتجديد وإقامة كل المنشآت المعدة لتطهير المدن التي يقع تبنيها بمقتضى أمر،
- النهوض بقطاع بيع وتوزيع منتجات محطات التطهير من مياه معالجة وحماة،
- التخطيط وإنجاز المشاريع المتعلقة بالصرف الصحي،
- إعداد وتنفيذ مشاريع مندمجة تتعلق بمعالجة المياه المستعملة وتصريف مياه الأمطار.

✓ مياه الصرف الصحي المعالجة:

تبلغ كمية مياه الصرف الصحي المعالجة إلى موقى سنة 2024 حوالي 296 مليون م³ متأتية أغلبها من مياه الصرف الصحي الحضري وهي تمثل نسبة 95.5 % من جملة مياه الصرف الصحي المجمعة والتي تبلغ حوالي 310 مليون م³. كما تجدر الإشارة أن 65 مليون م³ من المياه المعالجة تتم إعادة إستعمالها في المناطق السقوية، المساحات الخضراء وملاعب الصولاجان، أي بنسبة 22 %.

✓ وحدات معالجة الصرف الصحي:

يتم معالجة مياه الصرف الصحي بمحطات التصفية البالغ عددها 127 محطة. 87 % من المحطات تعتمد على منظومة المعالجة ذات حماة منشطة، 7 % تعتمد على المعالجة في بحيرات طبيعية مهوئة و 6 % تعتمد على

المعالجة الغير تقليدية باستعمال منظومات طبيعية مثل أحواض الترشيح، إستعمال القصب وتخص المناطق الريفية.

كما تجدر الإشارة أن 15% من كمية المياه المستعملة المعالجة أي ما يقارب 44 مليون م³ يتم معالجتها بمرحلة ثلاثية للتحسين من جودة المياه المعالجة والرفع من كمية المياه المعالجة المعاد إستعمالها.

✓ نظم المعلومات الجغرافية:

يستغل الديوان حالياً نظام المعلومات الجغرافية لتونس الكبرى (ولايات تونس – أريانة – منوبة – بن عروس) حيث يهدف هذا النظام بالأساس إلى دعم النظام المعلوماتي للديوان على مستوى تونس الكبرى. تم تصميم هذا النظام لدمج البيانات الجغرافية والنصية، مما يتيح جمع وتخزين وتنظيم وتحليل البيانات الجغرافية. ويعدّ أداة قويّة لمساعدة المستخدمين على إتخاذ قرارات مستنيرة وإدارة العمليات بفعالية.

يهدف مشروع SIG ONAS إلى إرساء نظام تصريف معلوماتي خاص بشبكة التطهير ومنشآته. ويمكن هذا النظام المستعملين من تلقي المعلومة المحيطة والمحددة جغرافياً حول شبكة التطهير ومنشآتها. كما يتيح تحليل البيانات بناءً على الموقع الجغرافي، من خلال أمثلة وخرائط تفاعلية لمختلف مكونات الشبكة. هذا ما يجعله أداة فعالة للمساعدة على حسن التصرف وأخذ القرار. إن الهدف من تشغيل نظام المعلومات الجغرافية هو ضمان التحيين المستمر للبيانات المتعلقة بشبكة التطهير، مما يضمن استدامة النظام وحسن سيره ومختلف وظائفه.

2.3.1. ضمان الوصول لمنظومة نقل عمومي آمن وفعال:

* النقل الحضري:

النقل الحضري في تونس يعدّ من المواضيع الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطنين، خاصة في المدن الكبرى مثل تونس العاصمة، صفاقس، سوسة، وبنزرت. يعاني هذا القطاع من عدة تحديات، لكنه يشهد أيضاً محاولات للإصلاح والتطوير.

✓ أنواع وسائل النقل الحضري في تونس:

- الحافلات: تنتشر في كافة المدن، لكنها تعاني من تقادم الأسطول والإكتظاظ،
- الميترو الخفيف: يخدم ضواحي تونس الكبرى، ويعتبر من وسائل النقل الأساسية، لكنه يعاني من تأخيرات ونقص الصيانة،
- القطارات: تربط بين العاصمة وضواحيها الجنوبية والشمالية،
- التاكسي الفردي والجماعي: يشكل بديلاً شعبياً وسريعاً، لكنه غير منظم بشكل جيد في بعض المناطق،
- النقل العشوائي: تنتشر في المناطق الريفية والضواحي، وغالباً ما تكون خارج نطاق الرقابة.

✓ نسبة استخدام النقل العمومي:

في منطقة تونس الكبرى، إنخفضت نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل النقل العمومي من 68% في عام 1977 إلى حوالي 28% في عام 2011، مما يعكس تراجعاً كبيراً في الإعتماد على هذه الوسائل. وتشير التوقعات إلى أن نسبة المستخدمين ستصل إلى 48.5% في عام 2025، مع زيادة تدريجية حتى 53.6% بحلول عام 2029.

✓ طول شبكات النقل متعدد الوسائط:

- الميترو الخفيف: يمتدّ على 45.2 كم عبر 6 خطوط و 80 محطة، ويخدم منطقة تونس الكبرى،
- القطارات: تشمل شبكة بطول 23 كم، بالإضافة إلى خط تونس-المرسى بطول 18.8 كم،
- شبكة السكك الحديدية السريعة: تهدف إلى إنشاء 5 خطوط سريعة تمتد على 20 كم، بسعة نقل تصل إلى 600,000 راكب يومياً.

✓ السياسات والبرامج الداعمة للتنقل المستدام:

في عام 2020، أطلقت تونس السياسة الوطنية للتنقل الحضري، قصد إرساء منظومة متكاملة تستجيب لمتطلبات التطور العمراني والديمقراطي والاجتماعي والإقتصادي والبيئي. تهدف هاته السياسة إلى تعزيز التنقل المستدام من خلال:

- إصلاح الحوكمة المالية والمؤسسية،

- إعادة هيكلة النقل العمومي،

- تشجيع وسائل النقل غير الملوثة،

- إنشاء صندوق وطني لتمويل التنقلات الحضرية،

- الشروع في إحداث هياكل تنظيمية جهوية للتنقل الحضري،

تُنفذ هذه السياسة بالتعاون مع مبادرة MobiliseYourCity ، بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) .

تتضمن المبادرة أيضاً تطوير خطط التنقل الحضري المستدام على المستوى المحلي، مع التركيز على تحسين التنقل المشترك بين وسائل النقل المختلفة.

كما شرعت وكالة التعمير لتونس الكبرى بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بإعداد مشروع دراسة "المخطط التوجيهي للتنقل الحضري في تونس الكبرى" وذلك بوضع خطة لنظام نقل حضري فعال يلبي احتياجات متساكني وزوّار تونس الكبرى، ويساهم في تقليل الإختناقات المرورية ويقلل من تلوث الهواء.

* تعزيز السلامة المرورية:

- في إطار تعزيز السلامة المرورية، قام المرصد الوطني لسلامة المرور بتدخلات مختلفة نذكر من بينها:
- الإشراف على صياغة الإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للسلامة المرورية 2034/2025 والتي تتقاطع مع محاور الأجندة الحضرية الجديدة في عدة مجالات ذات العلاقة بسلامة مستعملي الطرقات والبنية التحتية والنقل الحضري متعدد الوسائط والتدخلات بعد الحادث.
 - تم إدراج الهدف 11 للتنمية المستدامة المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية قادرة على الصمود ومستدامة ضمن دليل التربية على السلامة المرورية للطفولة المبكرة من خلال سلوكيات محمودة متعلقة بالمحافظة على نظافة الطريق والفضاء المروري.
 - تم إدماج عنصر النقل المستدام ضمن محاور المخطط السنوي للدراسات الذي ينفذه المرصد الوطني لسلامة المرور بالشراكة مع المؤسسات الجامعية. في هذا الإطار تم سنة 2024 تأطير عدد من الطلبة يعملون على مواضيع ذات علاقة بالنقل العمومي (خاصة الحلول المبنية على التكنولوجيات الحديثة) وبدراسة جدوى وتنفيذ مسلك دراجات عادية بمنطقة المروج وفق المعايير الأممية (Economic and Social Council) الصادرة بتاريخ 17 جويلية 2024.
 - تم إدماج الحلول الذكية المرتبطة بالنقل الحضري المستدام كعنصر قار ضمن مسابقات الابتكار التي ينظمها المرصد الوطني لسلامة المرور بالشراكة مع المؤسسات الجامعية التونسية أو مع الهياكل الأممية (PNUD).
 - تم إدراج عنصر مؤاممة الفضاء الحضري لتنقلات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن مشروعين جاريين، الأول متعلق بإنجاز دراسة بالشراكة مع المعهد العالي للتربية المختصة، والثاني بالشراكة مع وزارة الأسرة و المرأة و الطفولة و كبار السن و UNICEF فيما يتعلق بإعتماد urbanization shaping for children.
 - تضمن مشروع الإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لفائدة السلامة المرورية 2034/2025 مشروعا خاصا بتوفير عناصر السلامة المرتبطة بنقل العاملات الفلاحات.
- في إطار ترسيخ مقاربة المجلس الوطني لسلامة المرور القاضية بتدعيم حلول السلامة المرورية على المستوى الجهوي والمحلي، وضع المرصد الوطني لسلامة المرور مخططا واضحا لتفعيل دور البلديات في مجال السلامة المرورية من خلال:
- تنفيذ ندوة وطنية حول السلامة المرورية والبلديات تم التمهيد لها من خلال إنجاز عديد الدراسات ذات العلاقة.

- إصدار نصوص تريبية تغطي محاور العمل المطلوبة من البلديات في مجال السلامة المرورية.
- تنفيذ دورة مكوني مكونين في مجال السلامة المرورية لفائدة الإطارات البلدية والجهوية.
- برمجة تنفيذ دورات تكوينية في مجال السلامة المرورية لفائدة الإطارات البلدية والجهوية تشمل 24 ولاية.
- برمجة إعداد دليل للسلامة المرورية خاص بالمسؤولين البلديين.

3.3.1. الحصول على الطاقة المتجددة الحديثة:

تتمتع تونس بإمكانات كبيرة من الطاقات المتجددة، حيث تستفيد بحوالي 3000 ساعة شمس في السنة، وتعد هذه الطاقة الطبيعية مكسب هام له أن يساهم في تقليص العجز الطاقوي، والمقدر بـ 59% خلال سنة 2024 بينما كان لا يتجاوز 10% سنة 2010.

وعليه وضعت تونس إستراتيجية وطنية للطاقة في أفق سنة 2035 ومن بين أهداف هذه الإستراتيجية ضمان الأمن الطاقوي عبر التحكم في الطلب على الطاقة من خلال النجاعة الطاقية ودعم برامج الطاقات المتجددة والاستثمار فيها بالإضافة إلى إستخدام أحدث التكنولوجيا في برامج الإنتقال الطاقوي على غرار الهيدروجين الأخضر والتنقل الكهربائي فضلا عن تنوع مصادر التزود بالطاقة وتنويع المزيج الطاقوي ليبلغ 35% في أفق سنة 2030.

وقد قامت تونس بالتقدم في هذا المجال منذ 2015 وذلك بإصدار العديد من النصوص والإعلان عن العديد من البرامج التي من شأنها أن تسرع الإنتقال نحو هذا المنوال الجديد من الطاقة والذي شهد خلال سنة 2024 التقدم في عديد المشاريع التالي ذكرها:

- **في نظام الطاقة الشمسية الفولطاضوية:**
 - إطلاق عدة مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوية بمواقع مختلفة مقترحة من قبل الدولة:
 - 100 ميغواط بولاية القيروان: وضع حجر الأساس لإنطلاق إنجاز المحطة المذكورة بتاريخ 8 ماي 2024 ومن المتوقع إتمام الأشغال خلال موفى سنة 2025.
 - 100 ميغواط بولاية قفصة: تم توقيع الإتفاقية لإنجاز المحطة المذكورة بتاريخ 8 ماي 2024 ومن المتوقع الإنطلاق في الأشغال خلال سنة 2026.

- 50 ميغاواط بولاية توزر: تم وضع حجر الأساس لإنطلاق الإنجاز بتاريخ 19 سبتمبر 2024 ومن المتوقع إتمام الأشغال موفى سنة 2025.
- 50 ميغاواط بولاية سيدي بوزيد: تم وضع حجر الأساس لإنطلاق الإنجاز بتاريخ 19 سبتمبر 2024 ومن المتوقع إتمام الأشغال موفى سنة 2025.
- 200 ميغاواط بولاية تطاوين: تم إبرام الإتفاقيات في 08 ماي 2024 وإسناد المشروع لشركة للإنطلاق في الأشغال.
- إطلاق عدة مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضونية بمواقع مختلفة مقترحة من طرف المستثمرين:
 - مصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء في 10 ديسمبر 2024 على تقييم طلب العروض عدد 01 (جولة أولى) المتعلق بتركيز 3 مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضونية بقدرة قصوى 100 ميغاواط للمشروع الواحد في كل من ولاية قفصة وسيدي بوزيد وقابس.
 - تمّ نشر طلب عروض لتركيز مشروعين لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضونية بقدرة قصوى 100 ميغاواط للمشروع الواحد.
- في نظام طاقة الرياح:
 - إستكمال إنجاز الدراسات لتهيئة محطة إنتاج الكهرباء بطاقة الرياح بسيدي داود بقدرة جملية قدرها 30ميغاواط.
 - إعداد دراسات خاصة بتركيز مشروعين بقدرة جملية 150 ميغاواط من طاقة الرياح على موقعين يقترحهما المستثمرون.
 - إنجاز حملة لقيس سرعة الرياح بستة مواقع في إطار التعاون الدولي.
- في نظام التراخيص والإصلاحات:
 - لتحقيق الأهداف المنشودة لتطوير الطاقات المتجددة، عملت وزارة الصناعة والمناجم والطاقة على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية العميقة في القطاع، ولعل أهمها:

- إعداد "مجلة للطاقات المتجددة" ابتداء من ماي 2024 قصد توحيد الإطار التشريعي وإدخال إصلاحات جديدة وإعتماد نهج لتبسيط الإجراءات الإدارية.
- إعداد منظومة معلوماتية مندمجة لرقمنة كل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالطاقات المتجددة طيلة كل مراحل إنجاز المشاريع إنطلاقا من تقديم المطالب وحتى الربط بالشبكة والدخول حيز الإستغلال وينتظر أن تكون المنظومة جاهزة سنة 2025.
- إعداد مشروع قانون حول تركيز هيئة تعديلية لقطاع الكهرباء، التي تهدف بالخصوص إلى تطوير حوكمة القطاع وإضفاء المزيد من الشفافية والحياد في التعامل بين مختلف المتدخلين.
- في ماي 2024، تمّ إمضاء مذكرة تفاهم مع المجمع الفرنسي طوطال إنرجي والمجمع النمساوي فربوند لتنفيذ مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر، تدرج في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية التونسية لإنتاج الهيدروجين الأخضر التي تمّ إطلاقها في أكتوبر 2023. وسيتم العمل على إنتاج 8.3 مليون طن من الهيدروجين الأخضر في أفق سنة 2050، منها 6 ملايين طن موجهة للتصدير و 2.3 مليون طن للسوق المحلية وتوفير حوالي 430 ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر.
- تشجيع التنقل الكهربائي بوضع حوافز جبائية مهمة لفائدة السيارات الكهربائية. والشروع في إعداد كراس الشروط الفنية الخاص بتركيز معدات الشحن بالتنسيق مع كافة الهياكل المعنية من القطاع العام والخاص وسيتم عرضه على إستشارة عمومية.
- مراجعة العقد النموذجي لجعله أكثر مقبولة لدى البنوك ونشره بمقتضى القرار الصادر في 09 أكتوبر 2024.
- مراجعة دليل الإجراءات في اتجاه تبسيط الإجراءات وإعتماد قبول المشاريع بصفة تلقائية أولا بأول وفق الجاهزية.
- نشر الدعوة الخامسة لتقديم مشاريع في 14 أكتوبر 2024 وضبط قدرة جمالية في حدود 200 ميغواط.

2. تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع:

1.2. إقتصاد حضري شامل للجميع

1.1.2. تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب والنساء:

* الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والإستجابة للطلب الإقتصادي من الكفاءات، وتحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين رأس المال البشري:

- تم العمل على تحسين الإستراتيجية الوطنية للتشغيل ومخططها العملي، حيث ينتزّل تحيين الإستراتيجية في إطار حزمة الإصلاحات التي أقرتها الدولة على المستوى الإجتماعي لتعزيز شروط العمل اللائق وتوفير الظروف الملائمة للإدماج في الدورة الإقتصادية والحدّ من العمل غير المنظم.

- كما تضع وزارة التشغيل والتكوين المهني والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل على ذمة الباحثين عن شغل والمسجلين بمكاتب التشغيل والعمل المستقل العديد من البرامج والآليات الهادفة إلى تحسين التشغيلية وتيسير الإدماج في الحياة النشيطة. حيث تهدف هذه البرامج إلى تمكين الباحثين عن موطن شغل ومن الإنتفاع بتربّصات للتأهيل المهني لتنمية مؤهلاتهم ومكتسباتهم المعرفية التي تيسّر عملية الإدماج في سوق الشغل، وذلك من خلال التّعرف على ظروف العمل الحقيقيّة وربط شبكة من العلاقات مع المحيط المهني.

- هذا ويتم العمل على تصويب تدخلات برامج وآليات التشغيل من خلال إجراء عدد من التنقيحات على الأمر عدد 542 لسنة 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الإنتفاع في إتجاه إحداث برامج وآليات جديدة وإدخال بعض التعديلات على عدد من البرامج المعمول بها. وقد تم في هذا السياق الإنطلاق في تنفيذ آليتي التكوين التكميلي والتأهيل لتحسين تشغيلية الباحثين عن شغل والإستجابة لحاجيات المؤسسات الإقتصادية والقطاعات من الكفاءات. حيث تهدف الآليتين إلى تلبية مواطن شغل مشخصة بالمؤسسات الإقتصادية من الكفاءات أو تطوير مؤهلات المنتدبين الجدد قصد دعم تشغيلهم بالمؤسسات أو الإستجابة لحاجيات قطاعات إقتصادية أو تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن شغل قصد تيسير إدماجهم في الحياة المهنية سواء في إطار عمل مؤجر أو عمل مستقل من خلال تمكينهم من الإنتفاع بعمليات تكوين تكميلي أو تأهيل وإعادة تأهيل أو تكوين وتأهيل والتكفل بها مع إسناد منحة للمنتفعين بهذا البرنامج.

- تواصل العمل من أجل تحسين خدمات الوساطة في سوق الشغل من خلال العمل على تحيين منظومة التنميط الإحصائي عبر إحداث تطبيقه لتشخيص وتنميط الباحثين عن الشغل في اتجاه توجيههم لتوظيف مكتسباتهم في مسار يتماشى وحاجيات سوق الشغل. كما يتم العمل على إستكمال الأشغال المرتبطة بتحيين المصنف التونسي للمهن والكفاءات بما يمكن من توحيد المفاهيم بين جميع المتدخلين في سوق الشغل وملاءمة مخرجات التعليم العالي والتكوين مع حاجيات سوق الشغل.

- العمل على تطوير منظومة مرافقة لمختلف أصناف الباحثين عن شغل، وخاصة الفئات صعبة الإدماج، قصد تطوير قدراتهم في مجال البحث النشط عن شغل والمهارات الحياتية والتأقلم الاجتماعي وذلك من خلال تشخيص حاجياتهم ومساعدتهم على بلورة إنجاز مشروع مهني في أحد المسارات المهنية.

- تلعب الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل دورا محوريا في دعم الشباب العاطل عن العمل لإحداث مشاريعهم الخاصة وذلك من خلال مجموعة من البرامج الوطنية، على غرار، برنامج الأحداث الفردي للمشاريع الذي يوفر مرافقة لإعداد خطة العمل ودراسة الجدوى وتمويل ميسر عن طريق آليات التمويل العمومي مثل الصندوق الوطني للتشغيل. وكذلك برنامج "فرصتي" لدعم الفئات الضعيفة من الشباب، يساهم في تدريبهم على المهارات الأساسية والريادية، يؤطّرهم ويساعدهم على تحديد مسار مهني ثم يدعم إنشاء مشاريع خاصة أو يوجههم نحو التكوين المهني.

- إنطلاق تنفيذ برنامج كبار المشغلين وتوقيع إتفاقيات شراكة بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وعدد من المؤسسات الإقتصادية الكبرى ذات القدرة التشغيلية العالية وذلك في إطار تكريس مبدأ التكامل بين القطاع العام والخاص وتحقيق الإدماج الإقتصادي والاجتماعي لكل الفئات. نذكر على سبيل المثال شراكات بينها وبين القطاع الخاص والمنظمات الدولية مثل (GIZ و UNDP) لدعم ريادة الشباب على غرار برنامج "مشروع دعم التشغيل والتنمية الإقتصادية المحلية" تهدف لدعم رواد الأعمال الشباب في المناطق الداخلية ومرافقتهم وتسهيل الإدماج في السوق.

- في إطار دعم روح المبادرة الخاصة لدى النساء والفتيات وإكسابهن القدرات الضرورية لإحداث المشاريع وتسييرها والتصرف فيها والإستفادة من الفرص المتاحة بغاية إشراكهن وإدماجهن وتفعيل دورهن في ديناميكية التنمية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي والرفع من تشغيلية النساء والفتيات وتيسير إنتفاعهن بمصادر التمويل وتنويعها تم بعث برنامج ريادة الأعمال النسائية والإستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" من قبل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن. ويهدف إلى التقليل من نسبة البطالة لدى النساء والفتيات

اللاتي تتراوح أعمارهنّ بين 18 – 59 سنة من ذوات المستوى العلمي الضعيف والمتوسّط أو الحاملات للشهادات العليا. تم إحداث قرابة 5131 مشروع منذ بداية البرنامج.

- الإستراتيجية الوطنية للتمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (المرحلة الثانية 2022-2025)، تتضمن برنامج التمكين الإقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالإنقطاع المدرسي، يهدف البرنامج إلى الحد من الإنقطاع المدرسي الناتج عن أسباب إقتصادية وضمان حق الجميع في مواصلة الدراسة خاصّة الفتيات في الوسط الرّيفي، وإحداث موارد رزق للأمّهات للرفع من دخل الأسرة ولتعزيز قدرتها على مجابهة مصاريف المستلزمات الدراسية. تم إحداث حوالي 100 مورد رزق ونجاة حوالي 400 طفل من الإنقطاع المدرسي.

يهدف برنامج التمكين الإقتصادي للنساء والفتيات العاملات بالقطاع الفلاحي إلى رفع الهشاشة الإقتصادية والإجتماعية عن النساء والفتيات العاملات في القطاع الفلاحي وتيسير نفاذهن إلى وسائل الإنتاج عبر توفير موارد الرّزق للانتقال بهن من القطاع غير المهيكّل إلى القطاع المهيكّل. كما تم إستصدار المرسوم عدد 04 لسنة 2024 المؤرخ في 22 أكتوبر 2024 يتعلق بنظام الحماية الإجتماعية للعاملات الفلاحيات.

*** إصدار القانون عدد 9 لسنة 2025 مؤرخ في 21 ماي 2025 والمتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة.**

*** الشركات الأهلية:**

تعتبر الشركات الأهلية مشروعا وطنياً وخياراً إستراتيجياً من أجل إرساء العدالة الإجتماعية والتّوزيع العادل للثروات عبر خلق ديناميكية إقتصادية تحقق التّنمية المحلية والجهوية بإعتبارها مقاربة جديدة للمبادرات الجماعية وفقاً لإرادة المواطنين وتماشياً مع خصوصيّات الجهات، بهدف تحقيق الرفاه الإجتماعي والإقتصادي في تونس. وقد تم إحداث الشركات الأهلية بمقتضى المرسوم عدد 15 لسنة 2022. كما تم بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 498 لسنة 2022 المصادقة على النظامين الأساسيين النموذجيين للشركات الأهلية المحلية والشركات الأهلية الجهوية. ويتم العمل على دفع نسق إحداث الشركات الأهلية والمحافظة على ديمومتها، وقد تم بالأساس في هذا السياق:

- تنظيم ملتقيات إقليمية وأيام دراسية تحسيسية للتعريف بالشركات الأهلية وبالإجراءات التشريعية والتنظيمية الخاصة بها وبمختلف الحوافز والإمّيازات والتشجيعات الجبائية والمالية التي أقرتها الدولة

لدفع نسق هذه الشركات وضمان أوفر السبل لدخولها حيز النشاط وتطوير مجالات نشاطها والمحافظة على ديمومتها.

- إعداد دليل لإحداث الشركات الأهلية للإستئناس به وإعتماده في الإحاطة بالشركات الأهلية من طرف مختلف المتدخلين.
- إعداد دليل مرافقة انطلاقا من خصائص الشركات الأهلية يهدف إلى تمكين الشركات الأهلية من المهارات الحياتية على غرار التماسك الإجتماعي والتحاور والتسيير داخل المجموعة وإعتماد تقنيات مخططات الأعمال ودراسة الجدوى الخاصة بالمبادرات الجماعية.
- تكليف مخاطبين قارين بفضاءات المبادرة ومكاتب التشغيل والعمل المستقل لتأمين المرافقة والإحاطة بالشركات الأهلية.
- إمضاء إتفاقيات لتمويل الشركات الأهلية بالتنسيق مع وزارة المالية مع عدد من المؤسسات البنكية (البنك التونسي للتضامن، الشركة التونسية للبنك، بنك الإسكان، بنك الأمان، التجاري بنك، بنك تونس العربي الدولي).

* التشجيع على ريادة الأعمال والإدماج الإقتصادي والإجتماعي للشباب:

- تواصل العمل من أجل نشر وترسيخ ثقافة المبادرة وريادة الأعمال من خلال إدراج محور خاص بالمبادرة الخاصة صلب البرامج البيداغوجية على مستوى عدد من مؤسسات التكوين المهني والعمل على إحداث نظام خاص بالبائع المتكون قصد مزيد التشجيع على ريادة الأعمال وإحداث المشاريع والمؤسسات الصغرى، من خلال وضع إطار مرن يمكن من مرافقة المتكّوين في مجال المبادرة وريادة الأعمال أثناء فترة تكوينهم بمؤسسات التكوين المهني لمساعدتهم على إحداث مشاريعهم خلال فترة تكوينهم أو إثر الحصول على شهادة تكوين. كما يتم العمل على تنفيذ المسابقات الوطنية للمبادرة الخاصة بما يدعم ريادة الأعمال لدى الشباب ويدعم تشبيك مختلف المتدخلين العموميين في مجال المرافقة والمساندة ويعزز تكامل تدخلاتهم.

- كما تم تطوير وإطلاق البوابة الوطنية للمبادرة الخاصة "مبادر" حيث تهدف هذه البوابة إلى تجميع كل البيانات والمعطيات المتعلقة بالمبادرة الخاصة قصد تسهيل النفاذ إلى مصادر المعلومة وتوجيه الشباب ورصد مختلف حاجياتهم في مجال المبادرة الخاصة، إضافة إلى مساعدة الباعثين الشبان والراغبين في إحداث مشاريعهم الخاصة للاطلاع على مختلف الخدمات المتوفرة في المجال.

- العمل على تطوير خدمات المرافقة وآليات الإحاطة حيث يتم العمل على مساعدة باعثي المشاريع والمؤسسات الصغرى على دعم مرونتها والحفاظ على ديمومة نشاطها وتوسعتها. وقد تم في هذا السياق إحداث برنامج جديد موجه للمشاريع والمؤسسات الصغرى المتعثرة بهدف مساعدتها ودعمها لاستعادة نسق نشاطها والمحافظة على ديمومتها وتثبيت مواطن الشغل بها وذلك من خلال توفير خدمات مرافقة وإحاطة تؤمنها جميع الهياكل العمومية المعنية بالمرافقة إضافة إلى دعم مالي في شكل قروض بشروط ميسرة. كما يتم العمل من أجل الاعداد لإطلاق تجربة نموذجية تهدف إلى إثراء وتعزيز خدمات المرافقة المشخصة التي تقدمها مصالح التشغيل لفائدة باعثي المشاريع والمؤسسات الصغرى بعد الإنطلاق الفعلي في النشاط وذلك من خلال توفير والتكفل بمصاريف المساعدة الفنية التي يؤمنها خبراء مختصون في عدة مجالات لمساعدة المؤسسات على تجاوز صعوباتها وتطوير وتوسعة نشاطها.

- الدعم المالي للإدماج الإقتصادي والاجتماعي لجميع الفئات من خلال العمل على توفير السبل للنفذ إلى التمويل حيث تم إعداد مشاريع الإتفاقيات بين وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة المالية والمؤسسات المالية الشريكة لتنفيذ خطوط التمويل على موارد الصندوق الوطني للتشغيل على النحو التالي:

- خط تمويل لإسناد قروض دون فائدة لا تتجاوز 10 ألف دينار لتمويل أنشطة في كافة المجالات الإقتصادية لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وتشجيعها على بعث المشاريع.
- إحداث خط تمويل لإسناد قروض دون فائدة لا تتجاوز 10 ألف دينار لتمويل أنشطة في كافة المجالات الإقتصادية لتعزيز التمكين الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- خط تمويل لإسناد قروض دون فائدة لتمويل أنشطة في كافة المجالات الإقتصادية لدعم التمكين الإقتصادي لفائدة مصابي الإعتداءات الإرهابية وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها.
- إحداث خط تمويل لفائدة الباعثين المنخرطين في نظام المبادر الذاتي يخصص لإسناد قروض بشروط تفاضلية لا تتجاوز 15 ألف دينار.
- خط تمويل لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والصيد البحري لتمويل إستثماراتها بشروط ميسرة.
- خط تمويل لتمويل حاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والصيد البحري بما في ذلك الناشئة من حاجيات التصرف والإستغلال بشروط ميسرة.
- خط تمويل لإسناد قروض مساهمة دون فائدة لفائدة باعثي المؤسسات الناشئة.

• توقيع إتفاقية شراكة مع البنك التونسي للتضامن بهدف إسناد 13 ألف قرض بدون تمويل ذاتي ودون نسبة فائدة خلال الفترة 2025-2027 لباعثي المشاريع لتمويل الإحداثيات الجديدة أو المُحدثة للمحافظة على ديمومتها وتثبيت مواطن الشغل بها.

2.1.2. دعم وتقوية الإقتصاد غير الرسمي:

تدعم بلادنا الانتقال من العمل غير المنظم إلى العمل المنظم من خلال تطوير "نظام المبادر الذاتي"، فقد تمّ: - إنجاز دراسة حول التشغيل غير المنظم في تونس تهدف إلى تشخيص واقع التشغيل غير المنظم في تونس وتحديد حجمه وخصائصه وفق المعايير الدولية والوقوف على أهم الأسباب والعوائق التي تحول دون الانتقال إلى التشغيل المنظم . وقد تم في هذا السياق إنجاز مسح وطني بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء شمل قرابة 12 ألف فرد.

- إصدار المرسوم عدد 33 لسنة 2020 المتعلق بالمبادر الذاتي والذي ويهدف إلى وضع إطار قانوني خاص لإحداث نظام للمبادر الذاتي. كما تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2025 إدراج الناشطين في القطاع الرقمي الإبداعي للإنتفاع بهذا النظام.

- الإنطلاق في تركيز نظام المبادر الذاتي من خلال إطلاق العمل بمنصة المبادر الذاتي وفتح باب التسجيل بها في نوفمبر 2025 حيث بلغ عدد المسجلين بالمنصة قرابة 7000 راغب في الانخراط في النظام واسناد قرابة 2000 بطاقة مبادر ذاتي. هذا ويخوّل الانخراط في نظام المبادر الذاتي لباعثي المشاريع الفردية الإنتفاع بجملة من الحوافز التّموليّة والجبائيّة والمرتبطة بالحماية الإجتماعية إلى جانب برامج التّكوين والمرافقة في مختلف مراحل إرساء مشاريعهم.

3.1.2. دعم ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للإبتكار:

تعطي الدولة الأولوية لتعزيز سياسة التخريج من الفقر وتكريس مبدأ التعويل على الذات عبر تدعيم آلية بعث مشاريع موارد الرزق. وتعتبر تكريس ثقافة المبادرة والعمل ومبدأ التعويل على الذات والقطع مع سياسة التواكل والإتكال على الدولة عبر تعزيز الإدماج والتمكين الإقتصادي من أولويات السياسة الوطنية وإحدى آليات تجسيم أهداف برنامج الأمان الاجتماعي وبعث مشاريع صغرى ومتوسطة. وقد عملت وزارة الشؤون الإجتماعية في هذا الإطار على تعزيز هذه السياسة من خلال:

- بمقتضى الأمر عدد 715 لسنة 2022 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022 تم إحداث برنامج التمكين الإقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الإجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة.
- الترفيع سنوياً في الإعتمادات المرصودة ضمن ميزانية الدولة لبرنامج التمكين الإقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة لتبلغ 13.5 مليون دينار سنة 2025 مقابل 2 مليون دينار سنة 2022. وقد بلغ عدد المشاريع المحدثة خلال سنة 2024 حوالي 523 مشروع مقابل 307 مشروع سنة 2023 و 298 مشروع سنة 2022.
- كما ستمكّن خطوط التمويل (بقيمة 25 مليون دينار) التي أقرّها قانون المالية لسنة 2025 بتمويل مشاريع في شكل قروض دون فائدة تستهدف الفئات محدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة.
- كما تلعب الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات دوراً أساسياً في تعزيز المبادرة الخاصة والابتكار من خلال دعم رواد الأعمال والمشاريع الناشئة في مختلف مراحل تطورها، مع تشجيع بروز مشاريع ذات إمكانيات إقتصادية وتكنولوجية عالية.
- خلال سنة 2024، سجلت الشبكة أكثر من 3200 حامل فكرة مشروع إتصل بمحاضن المؤسسات للإنتفاع بالخدمات المقدّمة.
- وقد نظّمت المحاضن 60 دورة تدريبية ضمن برنامج "APIE" (ورشات تطبيقية للمبادرة الخاصة)، لفائدة 1085 من حاملي أفكار المشاريع، حيث إستفاد أكثر من 320 منهم من خدمة المرافقة، وقد مكّن هذا المسار من إعداد 164 مخطط عمل، وتمويل 69 مشروعاً بجملة إستثمارات تجاوزت 23 مليون دينار، وبطاقة تشغيل تقدر بحوالي 1000 موطن شغل.
- كما تم تنظيم عرض برنامج Start'APII الخاص بدعم المشاريع المجددة للحصول على علامة STARTUP في مختلف الجهات، لفائدة 123 من حاملي أفكار المشاريع المبتكرة، تم توزيعهم على 8 دورات.
- وفيما يتعلق بمرافقات المؤسسات تضمّ الشبكة حالياً 137 مؤسسة ناشئة تستفيد من خدمات الإيواء، حيث تنشط أكثر من 64% من هذه المؤسسات في مجالات الخدمات المعلوماتية والبرمجة والأنشطة ذات الطابع التكنولوجي من بينها 36 مؤسسة حاملة لعلامة Startup.
- كما شملت خدمات المحاضن دعم الشركات الأهلية من خلال مرافقة أكثر من 15 مشروعاً، وتكوين أكثر من 50 من حاملي المشاريع في إطار التحضير لإحداث شركات أهلية.

وقد كثفت الشبكة الوطنية لحاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهودها خلال سنة 2024 في مجال الترويج لريادة الأعمال، من خلال تنظيم أكثر من 350 نشاطاً تحسيسياً وتظاهرات على المستوى المحلي شارك فيها أكثر من 7000 مشارك.

كما تقوم مؤسسات التمويل على غرار Enda tamweel و Taysir microfinance والبنوك العمومية بتمويل إحداث مؤسسات ومشاريع صغيرة.

2.2. الرخاء المستدام للجميع:

1.2.2. تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز صناعات مبدعة وثقافية:

في مشهد عالمي دائم التغير والتطور، نريد إنشاء مساحات مبتكرة وتقديم مهمة جديدة لفضاءاتنا الثقافية لترتقي كمواقع للإبداع المشترك تقوم على التجديد في المجالات الفنية باعتبار أن الإبداع الثقافي أصبح عنصر أساسي في الدورة الاقتصادية حيث يمكن جمع مختلف مكونات المجتمع المحلي في فضاء واحد لبناء اقتصاد إبداعي أكثر تطوراً من خلال تبادل الأفكار والخبرات والمهارات والإمكانيات بغاية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. نسعى أيضاً إلى الارتقاء بمؤسساتنا وإدراجها ضمن الدورة الاقتصادية كحاضنة للمبادرات المبتكرة لبناء اقتصادات إبداعية متطورة من خلال فضاءات مفتوحة للشباب والنساء تجمع أصحاب المبادرات وتشجعهم على تطوير أفكارهم، كما نرى ضرورة إرساء برنامج وطني للنهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية وتنظيم تظاهرات للتعريف بالصناعات الثقافية والإبداعية ومكان الاستثمار فيها مع التعريف بالحوافز والامتيازات الجبائية والمالية في القطاعات الثقافية. مثال تبسيط الإجراءات للتشجيع على تصوير الأفلام والأعمال الدرامية الأجنبية في تونس وتطوير الشباك الموحد لتسهيل الحصول على التراخيص في المجال السمعي البصري.

وقد تم تحيين قائمة القطاعات والأنشطة المعنية في المجال الثقافي ضمن القطاعات ذات الأولوية لتمتعها بالحوافز والمنح المنصوص عليها بالفصلين 18 و 19 من قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 وإقتراح إدراج قائمة أنشطة الصناعات الثقافية والإبداعية ضمن قانون الاستثمار قصد تيسير إحداث المؤسسات الخاصة الناشطة في الصناعات الثقافية والإبداعية.

ومن ناحية أخرى فإن العمل على تطوير التراث المحلي والصناعات التقليدية يوفر مورداً اقتصادياً قادراً على دفع التنمية المحلية وذلك بصفة مستدامة وبسيطة التكاليف بالمقارنة مع المشاريع التي لا تعتمد على الثروة والهوية المحلية.

في سعي إلى إستشراف الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025، قامت وزارة الشؤون الثقافية بالاشتراك مع برنامج "تفنن" (وهو برنامج دعم لتعزيز القطاع الثقافي التونسي، ممول من الإتحاد الأوروبي بالشراكة مع شبكة المعاهد الثقافية الوطنية للاتحاد الأوروبي ومنفذ من قبل السفارة البريطانية في تونس) ومكتب "متين" الإستشاري بالقيام ببحث ميداني شامل سنة 2019 تحت عنوان: "مشروع تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية نظرة عامة على الصناعات الثقافية والإبداعية في تونس"، وحسب مخرجات هذا العمل، إتضح ما يلي:

- على المستوى الوطني، يُقدَّر حجم سوق قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية بنحو 1.5 مليار دينار، مساهمةً بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وتظل هذه المساهمة أقل من المتوسط العالمي البالغ 3%، وأقل من مساهمة بعض الدول، مثل بلجيكا ولبنان، حيث تصل مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%.

- من بين قطاعات الصناعات الثقافية والإبداعية الأحد عشر المحددة في تونس، يُعد قطاع "التصميم والخدمات الإبداعية" الأكبر من حيث الإيرادات، حيث يُدرّ ما يقارب 600 مليون دينار سنوياً، أي ما يعادل 39% من سوق الصناعات الثقافية والإبداعية تونس. ويُفسّر هذا الإسهام القوي بثقل قطاع "الإعلان"، الذي يُمثل ثلثي حجم سوق القطاع.

- في المرتبتين الثانية والثالثة، يأتي قطاعا "الموسيقى" و"الإعلام السمعي البصري". يُدرّ هذان القطاعان ما يقارب 200 مليون دينار و145 مليون دينار سنوياً على التوالي، أي ما يعادل 13% و10% من سوق مركز التجارة الدولية. ومن بين القطاعات الأقل ربحاً في تونس قطاع "ألعاب الفيديو"، الذي، على الرغم من توسعه العالمي القوي، لا يزال غير مُستغلّ في تونس، حيث لا تتجاوز إيراداته السنوية حوالي 20 مليون دينار. يعكس هذا الدخل المنخفض غياب سوق حقيقية لألعاب الفيديو في تونس، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ندرة آليات التمويل، وعدم كفاية الإطار المؤسسي، وغياب أدوات تحقيق الدخل.

- في سوق محلية تبلغ قيمتها 1.5 مليار دينار، يُتداول ما يقرب من 500 مليون دينار سنوياً في السوق غير الرسمية، وهو ما يمثل ثلث سوق الصناعات الثقافية والإبداعية في تونس. وهذا يُظهر الفرصة التي تُتيحها هذه الصناعات لتحقيق إيرادات ضريبية إضافية لتونس. على المستوى القطاعي، يُسجل قطاع "الموسيقى" أعلى معدل للنشاط غير الرسمي، حيث يُتداول ما يقرب من ثلاثة أرباع إيراداته في السوق غير الرسمية، وهو ما يُمثل ما يقرب من 150 مليون دينار سنوياً. ويأتي هذا النشاط غير الرسمي بشكل رئيسي من الدخل غير المُعلن عنه من الفعاليات الخاصة.

- يُقدَّر عدد شركات قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في تونس بحوالي 14,000 شركة، أي ما يعادل 1.7% من إجمالي عدد الشركات التونسية. ويظل هذا الرقم أقل من المتوسط في بعض الدول، مثل لبنان، حيث تُمثل شركات غرف التجارة الدولية 3.2% من إجمالي عدد الشركات. ويُعزى هذا المعدل المنخفض إلى الإجراءات الإدارية الصارمة لإنشاء الشركات وصعوبة الوصول إلى التمويل والأسواق. ومع ذلك، يُشير هذا المعدل إلى أن الصناعات الثقافية والإبداعية قطاعٌ قائمٌ على ريادة الأعمال، ويتمتع بإمكاناتٍ غير مُستغلة لتعزيز النسيج الاقتصادي وسوق العمل.

- في تونس، تُوفر قطاعات الصناعات الحرفية والمهنية ما يقارب 70,000 فرصة عمل، أي ما يُمثل 1.6% من القوى العاملة. ويظل هذا الرقم أقل من المتوسط في بعض الدول مثل فرنسا والأردن ولبنان وبلجيكا، والتي تصل إلى 2.2% و3.4% و4.5% و5% على التوالي. ومن بين القطاعات التي تُوفر أكبر عدد من فرص العمل على الصعيد الوطني، قطاعات "الموسيقى" و"التصميم والخدمات الإبداعية" و"الفنون البصرية". تُوفر هذه القطاعات الثلاثة ما يقارب 27,000 و9,000 و8,000 فرصة عمل على التوالي، وتُمثل مجتمعةً ثلثي فرص العمل في قطاع الصناعات الحرفية والمهنية في تونس. وتأتي هذه المساهمة الكبيرة بشكل رئيسي من السوق غير الرسمي، الذي يُميز هذه القطاعات الثلاثة.

ويُعد القطاع غير الرسمي أكبر مُوفر للوظائف. في الواقع، تُقدر الوظائف غير الرسمية في قطاع الصناعات الحرفية والمهنية بحوالي 42,000 وظيفة، أي ما يُعادل 58% من إجمالي فرص العمل في هذا القطاع. لا يزال هذا المعدل مرتفعاً بشكل ملحوظ، ويتجاوز المعدل الوطني البالغ 38%، وفقاً للمعهد الوطني للإحصاء. ويُعزى هذا الارتفاع في القطاع إلى عدة عوامل، منها عدم وجود صفة فنان، والأحكام الحالية لمنح البطاقات المهنية. بناءً على هذه النظرة العامة وأرقامها الواضحة، يُمكننا التأكيد على أن إمكانات قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في تونس لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي. وقد تُعزى هذه الظاهرة إلى عدة عقبات هيكلية، منها غياب تسمية موحدة للصناعات الثقافية والإبداعية لدى مؤسسات الدولة. في الواقع، لا يزال مفهوم الصناعات الثقافية والإبداعية غامضاً لدى المؤسسات الرسمية، مما يُعيق صياغة السياسات العامة لتطوير هذه الصناعات، ويحول دون تطوير البيانات اللازمة لتقييم هذا القطاع وإدارته.

نشير أيضاً إلى صعوبة الوصول إلى التمويل والأسواق، وهي مشكلة تنطبق بلا شك على العديد من القطاعات الاقتصادية في تونس، لكنها أكثر وضوحاً في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية، لا سيما بسبب الطبيعة "المحفوفة بالمخاطر" لهذه الصناعات، ونقص فهم نماذج الأعمال التي تحكم هذا القطاع، وبيئة عمل لا تزال غير ناضجة، حيث لا تزال قنوات التوزيع بحاجة إلى التطوير. على الصعيد القانوني، يتعلق أحد أوجه القصور

الرئيسية بالقوانين والمراسيم التي تحكم غرف التجارة والصناعة. هذه القوانين والمراسيم في معظمها غير كافية وقديمة، ولا تأخذ في الاعتبار التغييرات الرئيسية التي أحدثت اضطراباً في هذه الصناعات، لا سيما مع ظهور التكنولوجيا الرقمية وتغير نماذج الأعمال. وأخيراً، والأهم من ذلك، لا يزال نظام المساعدات والدعم يُشكل عقبة كبيرة تؤثر على القطاع. في الواقع، تُعتبر الحكومة نفسها أحد الممولين "الحصريين" لقطاع

الصناعات الثقافية والإبداعية، حيث تُصرف ما يقرب من 50 مليون دينار تونسي سنوياً على شكل إعانات ومنح. ومع ذلك، تبقى لدى الجهات المعنية بالقطاع تحفظات كبيرة بشأن فعالية هذه المساعدات وطرق تخصيصها.


 وزارة الشؤون الثقافية
 MINISTÈRE DES AFFAIRES CULTURELLES


 مخطط
 STRATEGIE
 URBAIN


 MATINE
 CONSULTING
 متين

Vue consolidée – Panorama des Industries Culturelles et Créatives en Tunisie

#	Filière ICC	Indicateurs (2019)											
		Chiffre d'affaires ('000'000 TND)					Taille de marché ('000'000 TND)	Valeur ajoutée ('000'000 TND)	Part dans le PIB (En %)	Nombre d'entreprises ('000)	Emploi ('000)		
		Formel	Informel	Total	Import	Export					Formel	Informel	Total
1	Arts de la scène	7,5	5,8	13,3			13,3			0,4	0,5	1,7	2,2
2	Musique	50,4	149,0	199,3			199,3			1,5	1,8	25,0	26,8
3	Arts visuels	15,5	18,6	34,1			34,1			2,4	4,2	3,9	8,1
4	Cinéma & vidéo	86,7	57,8	144,6			144,6			1,4	2,3	1,4	3,8
5	Médias audiovisuels	141,9	3,6	145,5			145,5			0,1	3,3	2,0	5,3
6	Design et autres services créatifs	366,0	234,2	600,2			600,2			4,0	6,0	2,6	8,6
7	Architecture	65,4	65,4	130,9		10,0	120,9			3,3	4,3		4,3
8	Edition	111,5		111,5	34,9	5,6	140,8			0,7	3,2		3,2
9	Patrimoine	9,9		9,9			9,9			0,12	2,2	1,8	4,0
10	Festivals et événements culturels et créatifs	95,3		95,3			95,3			0,2	2,5	1,5	4,0
11	Jeux vidéo	20,0		20,0			20,0			0,02	0,8		0,8
#	Total	970,2	534,4	1 504,6	34,9	15,6	1 523,9	990,5	0,7*	14,2	31,1	40,1	71,1

رؤية موحدة – بانوراما الصناعات الثقافية والإبداعية في تونس – المصدر: تقرير وزارة الشؤون الثقافية بالاشتراك مع برنامج "تفنن" ومكتب "متين" الاستشاري بالقيام ببحث ميداني شامل سنة 2019 تحت عنوان: "مشروع تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية نظرة عامة على الصناعات الثقافية والإبداعية في تونس"، 2019

2.2.2. تطوير المهارات التقنية لتحقيق النجاحات في إطار إقتصاد حضري حديث:

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري وتحفيزه أحد أهم الحلول التي يتعين المراعاة عليها اليوم في مسار الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية باعتبار دوره الإستراتيجي لكسب رهانات التنمية الشاملة والمستدامة ولبناء إقتصاد المعرفة بما يضمن إنتقال تونس إلى مصاف الدول الصاعدة. وفي هذا السياق يلعب التكوين المهني، باعتباره أحد المكونات الأساسية للمنظومة الوطنية لتنمية الرأس المال البشري، دوراً هاماً في الإستجابة

لجملة هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية عبر مساهمته في توفير المهارات وتأهيل الكفاءات والمساهمة في التقليل من بطالة الشباب وعلى الإستجابة لتطلعات الأفراد والمواطنين وتعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا السياق يتواصل العمل على تطوير العرض الوطني للتكوين المهني بما يتلاءم مع الحاجيات الاقتصادية للقطاعات والمؤسسات الاقتصادية والحاجيات الجهوية وتطلعات الأفراد وطالبي التكوين من خلال:

- العمل على تعزيز طاقة التكوين وتنويع العروض والترفيه في طاقة الإيواء بمؤسسات التكوين المهني
- والعمل على تطوير الخدمات الموجهة للمتكورين داخل المبيئات والمطاعم ودعم الفضاءات الثقافية والرياضية والمواطنة. حيث يبلغ عدد مؤسسات التكوين المهني 512 مؤسسة منها 195 مؤسسة تكوين عمومي تؤمن قرابة 54 ألف عرض تكوين مقيس سنويا (معترف به في مستويات شهادة المهارة وشهادة الكفاءة المهنية ومؤهل التقني المهني ومؤهل التقني السامي) بالإضافة إلى قرابة 12 ألف متكونا وفق عقود التدريب المهني،
- تطوير الأنماط الجديدة للتكوين على غرار التكوين عن بعد وتطوير نمط التدريب المهني والتكوين قصير المدة،
- تطوير التكوين قصير المدة (التكميلي-إعادة التأهيل-التخصصي) بما يمكن من تحسين التشغيلية والاستجابة السريعة لحاجيات المؤسسات وطلبات طالبي التكوين والتشغيل،
- تنفيذ برنامج لتكوين وإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة من خلال تنفيذ مشروع "الفرصة الثانية" الموجه لفئة الغير متابعين للتعليم أو التكوين المهني أو غير الناشطين من الفئة العمرية 12-18 سنة عبر مرافقتهم وإستحثائهم للعودة للدراسة أو التسجيل بمسارات التكوين المهني وتنفيذ برنامج "الفرصة الجديدة" المخصص لفئة الغير متابعين للتعليم أو التكوين المهني أو غير الناشطين "NEET" للفئة العمرية 18-30 سنة.
- تطوير التكوين المستمر من خلال الإحاطة بالمؤسسات الاقتصادية في مجالات تشخيص حاجياتها من الكفاءات وإعداد وتقييم البرامج التكوينية لفائدة الشغالين والترقية المهنية من خلال خدمات شبكة الوحدات الجهوية للتكوين المستمر ومعاهد الترقية المهنية.

3. التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة:

1.3. المرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية:

تتولى وزارة البيئة إقتراح السياسة العامة للدولة في مجالات حماية البيئة والنهوض بجودة الحياة وإرساء مقومات إستدامة التنمية في سياسات الدولة العامة والقطاعية، تتم المساهمة في تحسين ظروف عيش المواطنين في المناطق الحضرية والإرتقاء بجودة الحياة وذلك عبر النهوض بأوضاع النظافة والعناية بالجمالية الحضرية ومقاومة التلوث بجميع أشكاله. كما تعمل مصالح وزارة البيئة على ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية في ظل شح مائي غير مسبوق وإستهلاك متزايد للطاقة مع وجود مخاطر تهدد إستدامة التنمية بسبب تأثيرات التغيرات المناخية.

ونظراً لأهمية البعد الدولي للمسائل البيئية فإن وزارة البيئة تساهم في تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 وخاصة الأهداف 6 و11 و12 و13 و14 و15 ذات العلاقة بحماية البيئة والتخطيط الحضري المستدام.

1.1.3. الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك:

الحدّ من النمو الحضري العشوائي وما يترتب عنه من تدهور في التنوع البيولوجي يعدّ من التحديات الكبرى التي تواجهها الدولة، خاصة في ظل التوسع العمراني السريع والعشوائي على حساب الأراضي الفلاحية والمساحات الطبيعية. هذا التحول يشكل تهديداً للأمن الغذائي الوطني، خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة. هذه الظاهرة تتفاقم في سنوات ما بعد 2011، وقد بلغت نسبة تناهز حوالي 40 % من التوسعات العمرانية نتيجة لضعف أجهزة الرقابة وعدم فاعلية العقوبات.

مما حث الدولة إلى إعتداد مقارنة للتخطيط الحضري المستدام للحد من النمو الحضري العشوائي. وتتجلى هذه المقاربة خاصة فيما يلي:

- تنظيم عمليات البناء والتخطيط أخذاً بعين الإعتبار الخرائط التي تحدد وتصنف المناطق الفلاحية والمناطق التي يحجر فيها البناء،
- تغطية جميع المدن (بصفة جزئية أو كلية) بوثائق تخطيط عمراني، والتي يتم تحيينها بصفة دورية عند الإقتضاء حتى تتماشى مع نسق النمو العمراني وحاجيات المناطق المعنية بها،
- إعداد أمثلة توجيهية للمناطق الحساسة،
- تشجيع الإستثمار في السكن منخفض الكلفة في المناطق المهيأة،

- إعتد سياسة تكثيف الأنسجة العمرانية القائمة والتشجيع على البناء العمودي ضمن هذه الأمثلة للتقليص من التمدد العمراني والحد من مساحة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية.
- وتعزيز الرقابة القانونية من قبل البلديات وتوعية المواطنين بخطورة التوسع العشوائي وأثره على الطبيعة وصحتهم.

2.1.3. تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي:

تلتزم تونس بالقضايا والرهانات البيئية على المستوى الدولي، يتجسد ذلك خاصة من خلال المصادقة على عدد من **الاتفاقيات الدولية** المتعلقة بحماية البيئة ومجابهة التغيرات المناخية نذكر منها بالخصوص:

- 1- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،
 - 2- إتفاق باريس حول المناخ لتنفيذ الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ،
 - 3- إستراتيجية التنمية المحايدة للكربون والصمود أمام التغيرات المناخية في أفق 2050.
- كما أعدت وزارة البيئة على المستوى الوطني، **الإستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي** والتي أدمجت خاصة أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومخطط التنمية الوطني 2023-2025 وبرنامج الإصلاحات الكبرى الذي أعدته الحكومة للفترة القادمة 2023-2030 لتكون بذلك بمثابة لوحة قيادة لتنفيذ عدة إصلاحات في مجال حماية البيئة وتكريس التنمية المستدامة تركز على 53 إجراء موزعة على خمسة محاور تعنى بالحوكمة والتمويل، التغيرات المناخية، الإدارة المستدامة للموارد والنظم الإيكولوجية، الاستهلاك والإنتاج المستدامان ومكافحة التلوث، إلى جانب محور العلم والمعرفة والثقافة في خدمة الانتقال الإيكولوجي، حيث إلتزمت وزارة البيئة بتنفيذها بالتعاون مع باقي القطاعات وذلك على إثر مجلس وزاري صادق على هذه الإستراتيجية الوطنية بتاريخ 03 فيفري 2023، بإعتبارها تهدف إلى تدعيم مختلف الإستراتيجيات القطاعية وتعزيز إنتقائها حول أهداف مشتركة من أجل ضمان الرفاهية المادية واللامادية للأجيال الحالية والمستقبلية بإعتماد منوال تنمية، إجتماعيا منصفا ودامجا، متوائما مع الطبيعة ومقتصدا للموارد والطاقة، ومتأقلا مع التغيرات المناخية وصامدا أمام الكوارث.

كما تساهم وزارة البيئة في تجسيد المحور الثاني من الإستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي للحد من التغيرات المناخية وخاصة الإجراءان 13 و19 "تنفيذ تدابير وإجراءات المساهمات المحددة وطنيا 2030-2021 والإستراتيجية الوطنية للحيادية الكربونية والمرونة المناخية إلى أفق 2050 و تنفيذ عمل نموذجي للقدرة على التكيف مع المناخ (نموذج قرنة للانتقال الإيكولوجي)" اللذان يهدفان إلى إرساء أسس الانتقال الطاقوي المستدام وإلى تحقيق صناعة نظيفة ومستدامة وتنافسية بالإضافة إلى المساهمة في المحور الثالث وهو ترشيد

التصرف في الموارد الطبيعية والحفاظ على النظم الإيكولوجية من خلال خاصة الإجراء 20 والمتمثل في إطلاق برنامج الإقتصاد في المياه والحد من الضياع والتبذير والذي يهدف إلى إعادة إستخدام المياه المستعملة المعالجة لمجابهة الشح المائي الذي تشهده بلادنا نتيجة التغيرات المناخية إلى جانب الإجراء 21 "تأمين المياه المعالجة والموارد الهيدرولوجية غير التقليدية" الذي يهدف إلى الحفاظ على النظم البيئية الإيكولوجية.

كما تسعى وزارة البيئة في إطار المحور الرابع للاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي إلى إرساء أسس الإقتصاد الدائري و الأخضر من خلال خاصة الإجراءات 31 "تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري العام والقطاعي للنفايات في أفق 2050/2035" و 32 "إستعادة نظام جمع ومعالجة النفايات الخاصة" و 34 "تجسيد تطبيق القانون عدد 2018-2035 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية والبيئية للمؤسسات والمنظمات" و 42 "إعداد خارطة طريق لإزالة وإعادة تأهيل النقاط الساخنة: قابس، قفصة، القصرين، صفاقس، بن عروس والحوض الساكب لوادي مجردة" و 43 "تنفيذ المخطط الوطني للإستهلاك والإنتاج المستدامين.

لكن في المقابل لا تزال هنالك عديد التحديات والمتمثلة خاصة في تردي الوضع البيئي بالمدن التونسية نتيجة تدني مستوى النظافة العامة بالمناطق الحضرية وكذلك نقص العناية بالمناطق الخضراء والجمالية الحضرية بالمدن.

بالإضافة إلى أن منظومة التطهير تشكو من بروز الأحياء العشوائية الغير متصلة بشبكة التطهير وتفاقم الطلب على الربط نظرا لتعميم النظام البلدي وتوسع المناطق الحضرية كما أن تقادم شبكة التطهير أصبح يمثل إشكالا تسعى وزارة البيئة إلى مجابهته بأشغال الصيانة والتجديد بصفة تدريجية وحسب الأولوية، رغم الإرتفاع الهام في تكاليف هذه التدخلات.

إلى جانب تفاقم التلوث الصناعي بعدد من المدن لا سيما بالأقطاب الصناعية الكبرى مما خلف تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان ويعود ذلك لعدم جدية إنخراط الأقطاب الصناعية في منظومة المسؤولية الإجتماعية للشركات إضافة إلى تفاقم ظاهرة التغير المناخي نتيجة الانبعاثات الغازية المضرة بطبقة الأوزون. بناء على هذا التشخيص تمت بلورة الرؤية المستقبلية لتونس على النحو التالي:

"إرساء نظام بيئي مستدام في بلد مزدهر، يتمتع سكانه بجودة حياة عالية، تتطافر فيه أدوار مختلف الفاعلين والمؤسسات والمجتمع المدني من أجل تدعيم قدرات التكيف إزاء التغيرات المناخية والمساهمة في إرساء أسس الإقتصاد الأخضر والأزرق والدائري وتنمية الثقافة البيئية" وذلك بفضل إعتداد 53 إجراء التي أفرزتها الإستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي.

في هذا السياق، تم إرساء البرنامج الوطني للمدن المستدامة والذي من بين أهدافه الرئيسية:

- إعطاء طابع مميز وخاص لكل مدينة تونسية مع إحترام مبادئ التنمية المستدامة (على المستوى العمراني، الهندسة المعمارية، تهيئة المشاهد، النقل، إستهلاك المياه والطاقة والموارد الطبيعية).
- تحفيز مختلف الفاعلين بالمدن التونسية على الإرتقاء بالإستراتيجيات التنموية الخاصة بهم على أساس مبادئ الإستدامة.
- ملائمة التهيئة والتخطيط العمراني للمدن التونسية لمقتضيات الإستدامة وخاصة التأقلم مع التغيرات المناخية لمزيد المرونة وتفادي الكوارث الناجمة عن الظواهر المناخية القسوى.
- وضع مؤشرات متابعة التنمية المستدامة بالمدن التونسية ومؤشرات تقييم التقدم المحرز من أجل تيسير المرور نحو نموذج المدينة المستدامة.

وقد تم الإنطلاق في تنفيذ هذا البرنامج بإعداد دراسة تشخيصية لواقع المدن التونسية وإقتراح مؤشرات ومعايير المدينة المستدامة بالإستئناس بالتجارب المقارنة، وهو ما أفضى إلى إعداد كراس شروط نموذجية خاصة بالمدن المستدامة ستساعد بشكل هام ومباشر المدن التي تطمح إلى التحول نحو مدن مستدامة والإنخراط في هذا المسار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة التشخيصية لواقع المدن التونسية قد أبرزت عدّة إشكاليات وصعوبات سواء على المستوى المؤسّساتي أو التشريعي أو على مستوى إعداد وتنفيذ أدوات التهيئة الترابية والتعمير من خلال:

- التفاوت الكبير بين الجهات في مجال التوزيع السكاني والأنشطة الإقتصادية، وتفاقم ظاهرة الهجرة من المناطق الداخلية إلى الشريط الساحلي، حيث يقطن في تونس الكبرى وحدها قرابة 24% من سكّان الجمهورية.
- التوسّع العمراني للمدن على حساب الأراضي الفلاحية، حيث يعيش حوالي 8 ملايين شخص من بين 12 مليون ساكن في المدن، أي بنسبة تحضر تقدر بـ 70.5 % ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 75% في أفق 2030، مما سيؤدي إلى إستهلاك الطاقة بمعدلات مرتفعة خاصة أن المدن تستحوذ على 80% من الأنشطة الإقتصادية للبلاد، وتجدر الدعوة هنا إلى ضرورة إستغلال وتوظيف التخطيط العمراني لتحسين النجاعة الطاقية مع التفكير في جعل مسافات التنقل في المدن أقصر وأكثر تأقلماً مع طبيعة الوسط الحضري علاوة على التفكير في إمكانية تقريب مناطق السكن من مقرات

العمل وتقريب الخدمات الضرورية للعيش وكذلك توفير وسائل نقل بديلة مع بنية تحتية ملائمة (ممرات لركوب الدراجات الهوائية ...).

- نقص آليات التمويل لتنفيذ مخططات التهيئة الترابية والتعمير مما إنجر عنه توسع عمراني غير منظم على حساب الأراضي الفلاحية و بروز أحياء عشوائية تحمّل الدولة كلفة باهضة في مجال البنية التحتية والمرافق العمومية.

- تعدّد المتدخلين في إستعمال المجال الترابي والعمراني على مستوى التصرّ والتنفّذ وضعف التنسيق بينهم علاوة على تغلب النظرة القطاعية على التمشي المندمج لتهيئة المدن الذي يحول دون الحد من مصادر التلوث ولا يساعد على تحسين نوعية عيش المواطنين.

من هذا المنطلق، أصبح من الضروري تغيير منظومة تهيئة المدن وتطوير الخدمات بها التي تمثل منطلق التنمية المستدامة وإطارها الأمثل لتنظيم إستعمال المجال الترابي على المستوى الوطني والجهوي والمحلي من أجل ضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمّعات السكانية وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة عبر تطوير الآليات السابقة وذلك وفق المراحل التالية:

- إعداد المخططات البيئية البلدية،

- إعداد الأجندات 21 المحلية،

- إستراتيجيات تنمية المدن،

- الإنطلاق في بعث شبكة المدن المستدامة.

وأخيرا التحول التدريجي نحو الإقتصاد الدائري (الذي يطرح على إعتباره ثورة إقتصادية جديدة في العالم عن طريق الحفاظ على المواد الأولية و المنتجات في حلقات إنتاجية لأطول فترة ممكنة بفضل الرسكلة وإعادة الإستعمال والحد من تبذير الطاقة والمياه مما يؤدي إلى إلغاء الهدر الموجود في الأنظمة الصناعية وخفض التكاليف علاوة على تقليل الأثر البيئي للإنتاج و الإستهلاك) حيث يمكن لهذا النموذج الإقتصادي أن يساعد مدن المستقبل في مواجهة تحدي التغير المناخي عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وإستهلاك الطاقة، وأن يوفر مجالا خصباً للإبتكار وخلق الثروة الإقتصادية وكذلك محدداً رئيسياً لتحسين مناخ وجودة الحياة داخل المدن.

ولتجسيد الأهداف المرجوة وجب الحرص على تدعيم التوجهات التالية:

- تدعيم اللامركزية في مجال التخطيط العمراني وإعادة توزيع الأدوار بين كافة المتدخلين في المجال الترابي وطنياً وإقليمياً و جهويًا ومحليًا .

- وضع منظومة حوكمة جديدة بالمدن تمنحها الصلاحيات اللازمة للنهوض بمجالها الترابي والإقتصادي وتحسين محيط الأعمال والاستثمار بها في إطار نظرة شاملة .

- تحسين المشهد العمراني والمعماري للمدن التونسية .

- تطوير التكوين والبحث في مجال التهيئة الترابية والتعمير على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ونقل التكنولوجيات النظيفة لأهم الأنشطة الصناعية مع تدعيم استعمال الطاقات المتجددة ورسكلة وتثمين النفايات بما يسمح بخلق مهن خضراء جديدة تساعد على تحسين ظروف عيش المتساكنين والحد من إستنزاف مجهودات الدولة في مجالي حماية البيئة ونظافة المحيط.

و سعيا إلى تنزيل هذه التوجهات الإستراتيجية على أرض الواقع، تم التوصل إلى موافقة الصندوق العالمي للبيئة على المساهمة في تمويل برنامج "القيروان مدينة مستدامة بفضل النجاعة الطاقية" ينجز على إمتداد الفترة 2024-2027 والذي يهدف إلى تركيز مقومات المدينة المستدامة من خلال النهوض بالبناء الإيكولوجي والإقتصاد في التنوير العمومي مع تدعيم القدرات المحلية في المجال، وذلك بالتعاون مع بلدية القيروان والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD، حيث من المنتظر أن تفضي نتائج هذا المشروع إلى التعميم التدريجي لهذه التجربة على كافة المدن التونسية للمساعدة على حسن تنفيذ الهدف عدد 11 من بين أهداف التنمية المستدامة (علما أن الهدف 11 يرمي إلى تأهيل وتخطيط المدن بشكل يجعلها قادرة على تقديم فضاء يستطاب فيه العيش مع ضمان حسن استعمال الموارد والتقليل من التأثيرات البيئية). علما أن الكلفة الجمالية للمشروع تناهز 1.8 مليون دولار منها ما قيمة 500 ألف دولار كمساهمة من الدولة التونسية. وضمنا لحسن تنفيذ هذا المشروع فقد تم إمضاء عقد شراكة بين وزارة البيئة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD بتاريخ 03 جويلية 2024 للمساعدة على تنفيذ مكونات المشروع من أهمها النجاعة الطاقية والتنوير العمومي المقتصد بمدينة القيروان والنهوض بالبناء الإيكولوجي ودعم قدرات المتدخلين المحليين في المجال.

وفي سياق متصل، نسعى نحو تحقيق إنتقال نحو إقتصاد دائري وبيئي مستدام من خلال تقليص النفايات، تعزيز إعادة التدوير، وترشيد الإستهلاك والإنتاج، مما يؤدي إلى تقليص البصمة الكربونية وخفض إنبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للتغيرات المناخية.

3.1.3. تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان:

في إطار مهام المعهد الوطني للرصد الجوي وتجاوبا مع توصيات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فيما يخص الإنذار المبكر، إنخرط المعهد في توفير الأدوات والمعارف الضرورية للمساهمة في التأقلم مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها السلبية وذلك لضمان حياة أفضل وتطلعا للإستدامة البيئية والمرونة.

يسعى المعهد الوطني للرصد الجوي لتطوير منظومة الحد من الكوارث الطبيعية عن طريق:

- تقييم تغير المناخ والعمل على إنتاج توقعات مناخية حسب مختلف سيناريوهات التغيرات المناخية (RCP4.5, RCP8.5) على المدى الطويل (2050-2100) ذات دقة مكانية عالية وذلك بإعتماد عمليات محاكاة النماذج المناخية الخاصة بمشروع المقارنة بين النماذج المقترنة (CMIP5) ويعمل المعهد حاليا على تحيين هذه المعطيات حسب مخرجات المرحلة السادسة من المشروع.
- العمل على تنفيذ البرنامج المندمج لمجابهة الكوارث الطبيعية وخاصة المحور الهادف لتحديث خدمات الأرصاد الجوية والمائية قصد تعزيز القدرات فيما يتعلق بأنظمة الإنذار المبكر والحماية من الكوارث الطبيعية.
- توفير الرسومات والبيانات الضرورية (شدة ومدة وتواتر الأمطار) وتحيين منحنيات الأمطار لمحطات الجمع في إطار الدراسة الإستراتيجية للتحكم في مخاطر الفيضانات التي تشرف عليها وزارة التجهيز والإسكان.
- إحداث لجنة وطنية فنية لنظام الإنذار المبكر تعمل على وضع الآليات المعرفية والتقنية لتركيز نظام إنذار مبكر متعدد المخاطر بالبلاد التونسية.
- إحداث وتوفير خارطة اليقظة الجوية على الموقع الرسمي للمعهد وتحيين معطياتها حسب تطور العوامل الجوية.

وفي نفس الإطار، أكد دستور 25 جويلية 2022 على إضفاء الطابع الدستوري على الحق في المياه والبيئة الصحية، وكذلك الحرص على السعي لتحقيق تنمية خالية من أي مصدر للتلوث، هذا ما حث الوكالة الوطنية لحماية المحيط لمقاومة التلوث وإتخاذ القرارات الوقائية تحسبا للمخاطر، والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان عن طريق مراقبة التلوث البيئي ومتابعة نوعية الهواء والوقوف على الإخلالات وإتخاذ التدابير اللازمة. وقد بلغ عدد عمليات المراقبة البيئية خلال سنة 2024 عدد 4468 مقابل 4052 عملية سنة 2023 أي بتطور يقدر بـ 10.3%. وتم خلال سنة 2024، تسجيل عدد من محاضر المخالفات بلغ 866 محضر مقابل 640 محضر سنة 2023 أي بزيادة بـ 35.3% في عدد المخالفات. فيما ارتفعت نسبة المخالفات من 15.8% بالمائة سنة 2023 إلى 19.4% سنة 2024 وهو ما يعكس برمجة عمليات للمراقبة البيئية موجهة للمؤسسات الأكثر تلويثا.

كما تقوم الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتقييم دراسات المؤثرات على المحيط وهي تمثل آلية من أهم الآليات المعتمدة في العالم للحد من التأثيرات السلبية للمشاريع الإقتصادية على البيئة. وقد تم إقرار دراسة المؤثرات على المحيط للمشاريع الصناعية والزراعية والتجارية. وقد حققت هذه الآلية نقلة نوعية في الحد من الآثار السلبية للمشاريع الإقتصادية على البيئة والمحيط بالوسطين الحضري والريفي. وساهمت في التقليل من

المشاريع الملوثة. كما ساهمت بصفة فعالة في السيطرة على الإنتصاب الفوضوي للأنشطة الاقتصادية بالوسط الحضري مما مكن من الحد من الإزعاجات والتلوث وإحترام حق المواطنين في بيئة سليمة. وقد تم سنة 2024 تقييم ومتابعة عدد 760 من دراسات المؤثرات على المحيط مقابل 649 ملف سنة 2023، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 17.1% (111 دراسة) وتحصّلت عدد 144 دراسة على الموافقة أي ما يعادل 18.9% من جملة الدراسات الواردة.

وفي إطار البرنامج الوطني المتعلق بإزالة المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والتصرّف في المواد الهيدروكربونية والمراقبة، يتم تنفيذ عدّة مشاريع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) بصفتها وكالتي تنفيذ للصندوق متعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال. وخلال سنة 2024، تم توريد 272,314 طن من المواد الهيدروكلور وفليور وكربونية (HCFC) أي بنسبة تخفيض تقدر بـ 62,439 % مقارنة بالمستوى المرجعي للإستهلاك الوطني (725 طن)، ممّا يجعل تونس في حالة إمتثال تجاه بروتوكول مونتريال.

4.1.3. بناء المرونة الحضرية من خلال تنفيذ بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وتخطيط مكاني متميز:

تعمل وزارة التجهيز والإسكان على النهوض بالخدمات والبنية التحتية من خلال إقامة شبكة عمرانية مترابطة تغطي كامل تراب الجمهورية حيث تعتبر الشبكة الطرقية المعبدة في تونس البالغ طولها 20 ألف كلم الأعلى كثافة بشمال إفريقيا، وهو ما مكّن من الترفيع في إنتاجية المدن التي أصبحت توفر حوالي 85% من الناتج الداخلي الخام. وقد شرعت الوزارة منذ 2015 في تنفيذ برنامج متكامل ومتواصل للصيانة العادية والدورية للطرق وتديم الجسور والمسالك، في مختلف الجهات. وشمل هذا البرنامج سنة 2025، إصلاح أكثر من 271300 متر مربع من الحفر ومسح حوالي 14300 كلم من حواشي الطرق وجهر مجاري مياه الأمطار حول المنشآت والجسور وصيانة قرابة 1468 وحدة ومعالجة 95 نقطة سوداء و 67 نقطة زرقاء بالإضافة إلى التشوير الأفقي والعمودي والتغليف السطحي لأكثر من 93 كلم وتغليف ما يناهز 173 كلم بالخرسانة الإسفلتية وشحن حوالي 250 كلم من حواشي الطرق. أما فيما يتعلق بالطرق البلدية يتواصل التنسيق مع البلديات لتحسين شبكة الطرق وتحسين شبكة التنوير العمومي.

تسهر الإدارة العامة للجسور والطرق على حسن تخطيط وتأمين كفاءة مشاريع البنية التحتية بهدف مسايرة التعهدات العالمية للتقليل من حوادث الطرق إلى النصف في غضون سنة 2030.

كما تقوم وزارة التجهيز والإسكان بإعداد دراسات معمقة للواقع الميداني وإستشراف تطورات التعمير المستقبلية بما يبسّر معرفة الأخطار المحتملة ويسمح بالتوقّي منها بإنجاز منشآت ذات كفاءة لحماية المدن من أخطار

الفيضانات. وتهدف هذه المنشآت إلى التحكم في مسارات ودفق المياه المندفعة نحو المدن من المناطق القريبة منها ومن فوائض مياه المناطق البعيدة. كما تهدف إلى التحكم في حركة المياه في مجاريها ومناطق تجمعها الطبيعية الواقعة داخل المناطق التي تمّ تعميرها أو بجوارها. ومن أبرز التدخلات التي تتكون منها الحماية القريبة:

- تحويل أودية ومجاري مياه خارج المناطق العمرانية وإنجاز أحواض لتجميع مياه الأمطار بما يضمن التحكم في كمّياتها ودفعها عند إشتداد غزارة هطولها.
 - تعديل وتهيئة مجاري أودية داخل المناطق العمرانية.
 - تبليط بعض المجاري وبناء جنباتها.
 - تصريف مياه الأمطار داخل المناطق العمرانية والتجمّعات السكنية قصد حمايتها من الفيضانات.
- وقد تطورت مشاريع الحماية المنجزة من مخطط تنمية إلى آخر من حيث أهمية التدخلات عددا وحجما وكذلك من حيث الإعتمادات المرصودة. وتقوم الإدارة حاليا بإنجاز 46 مشروعا بتكلفة جمالية تقدر بـ 542.889 م د. تم خلال سنة 2023 القبول الوقتي لـ 19 مشروعا.
- كما إنضمت 13 مدينة تونسية (تونس، بنزرت، منزل جميل، مرقا، تالة، سبيبة، جدليان، فوسانة، حيدرة، المنيهلة، التضامن، جندوبة، الحامة) إلى الحملة العالمية للأمم المتحدة "جعل المدن قادرة على الصمود، مدن مرنة 2030" وهي مبادرة أممية تهدف إلى جعل المدن ملتزمة بالحد من الكوارث المحلية وبناء قدراتها على الصمود لتكون مدنا شاملة للجميع وأمنة ومستدامة بحلول 2030.
- إضافة إلى ما سبق ذكره، فقد تم إنجاز دراسات حول الخصوصيات المعمارية والعمرانية من قبل وزارة التجهيز والإسكان، وذلك بهدف إعتمادها من قبل جميع الهياكل والمهنيين. كما يتم التنصيص على هذه الخصوصيات المعمارية للمدينة ضمن التراخيص العمرانية الملحقه بأمانة التهيئة العمرانية لإضفاء الطابع الإلزامي عليها.

2.3. الإدارة المستدامة وإستخدام الموارد الطبيعية:

1.2.3. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية:

قصد تأمين التلازم بين مقتضيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من ناحية، ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إستدامة الموارد الطبيعية وترشيد إستغلالها من ناحية أخرى، تم وضع عديد الآليات الوقائية والرقابية والعلاجية وأيضا التحفيزية من طرف وزارة البيئة، من أجل مقاومة كل أشكال التلوث والنهوض بجودة حياة المواطن.

وفي نفس الإطار، تحرص المؤسسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان على ترشيد عمليات التهيئة وإنجاز أحياء إيكولوجية تعتمد أساسا على تثمين الموارد الطبيعية المتواجدة بالمواقع المعنية واستخدام المواد المحلية والأشكال الحضرية المتماشية مع التغيرات المناخية ورسكلة وتثمين النفايات والمياه المستعملة والمحافظة على الأراضي الزراعية والمنتزهات وتطوير الطاقات المتجددة.

وقد حددت الوكالة العقارية للسكنى عدة مشاريع نموذجية يمكن أن تكون أحياء إيكولوجية نذكر منها، الحي الإيكولوجي الكائن بمشروع حدائق تونس وتقسيم آفاق الزهراء.

2.2.3. دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات:

تم إعداد مجموعة أنشطة وطنية تدرج في إطار النهوض بالإقتصاد الدائري، حيث يعتبر نموذج إقتصادي جديد يهتم بتغيير كل أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، بحيث يهدف لحفظ قيمة المنتجات والمواد والموارد في الدورة الاقتصادية لأطول فترة ممكنة عن طريق إعادة الإستعمال أو الرسكلة أو إعادة التصنيع مع تقليص النفايات بشكل كبير، بما يسهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للتغيرات المناخية) أحد أهم المحاور المساعدة على التسريع في مسار تكريس إستدامة التنمية وتبعاً لذلك تم بداية من سنة 2023 وفي إطار تنفيذ برنامج سويتش ميد II (الذي يهدف إلى النهوض بنظم الاستهلاك والإنتاج المستدامة لأجل التسريع في نسق التحول نحو نموذج الإقتصاد الدائري) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنجاز الأنشطة التالية:

- 1- إعداد دراسة تشخيصية لواقع الإقتصاد الدائري بتونس.

- 2- إعداد مشروع نص تشريعي محفز للإقتصاد الدائري، (لمزيد التحفيز المالي والجبايي الباعثين الشبان والإحاطة بالمؤسسات ذات الصلة لتسريع نسق التحول نحو الإقتصاد الدائري بإعتبار المزايا الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والذي حظي بالمصادقة في إطار لجنة قيادة ثم في إطار مائدة مستديرة لتوسيع دائرة التشاور مع جميع الأطراف المتدخلة والفاعلة إقتصاديا.

- 3- الإنطلاق في إنجاز منصة رقمية للنهوض بالإقتصاد الدائري، (فضاء للتفاعل وتقديم المعلومة وتسهيل بعث المؤسسات وربط الصلة مع الممولين ومراكز البحث العلمي وطينا وإقليميا ودوليا مع دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص...)

- 4- إنتاج أدوات إتصال وتواصل حول الإقتصاد الدائري بتونس (من أجل مزيد نشر الوعي والتثقيف لدى المستهلك والمنتج بأهمية هذا النموذج الإقتصادي الهام وجعله محل إهتمام متزايد لدى الرأي العام والمؤسسات التعليمية في جميع مراحلها وحث أصحاب القرار على المضي في هذا الخيار الإستراتيجي بإعتبار أهميته في التقليل من تأثيرات التغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية والإجتماعية) حيث تم

إنتاج وبث 10 ومضات تلفزيونية لمزيد التوعية والتثقيف والتعريف بأهمية تغيير سلوكيات الإنتاج والإستهلاك للنهوض بالإقتصاد الدائري ببلادنا.

3.2.3. تنفيذ إدارة فعالة بيئيا للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية:

تشهد المدن التونسية كمنظيراتها العربية عدة تحديات نتيجة للتغيرات المناخية والتي أصبحت تجلياتها واضحة بصفة متواترة. ولعل أهم هذه التحديات هي:

- شح المياه: حيث من المتوقع، في أفق سنة 2050، أن تقلص كمية الموارد المائية /للساكن في السنة من 366 م³ إلى 122 م³ أي بنسبة 66%، ليلعب بذلك الفارق بين الطلب على الموارد المائية والكمية المتوفرة 1139 مليون م³/ السنة أي أن حوالي 28 % من هذه الطلبات لن يتم تلبيتها. ويرجع هذا الإشكال، إضافة إلى النقص المسجل في كمية التساقطات المسجلة سنويا، إلى تقادم قنوات توزيع المياه والتي تتسبب في ضياع نسبة حوالي 34 % وفقا لإحصائيات الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه.

- إرتفاع درجات الحرارة: وفقا لمنظمة المناخ العالمية، في حالة تواصل نفس نسق انبعاث غازات ثاني أوكسيد الكربون في العالم ستشهد المدن التونسية زيادة في معدل درجات الحرارة بـ 5 درجات مئوية. وستؤدي هذه الزيادة إلى الجفاف والتصحر وإلى هجرات سكانية هامة وسيجعل من عدة مناطق مأهولة بالسكان إما لضعف الموارد المائية أو لاستحالة العيش في مناخ شديد الحرارة.

- إرتفاع مستوى البحر: حسب منظمة المناخ العالمية سيؤدي إرتفاع درجات الحرارة على الأرض إلى إرتفاع مستوى البحر. وستتضرر من هذه الظاهرة حوالي 24 % من المناطق الساحلية بتونس مما سينجر عنه إختفاء عدة مناطق ومدن ومنها أرخبيل قرقنة، وجزيرة جربة، ومدن ساحلية كحمام الأنف، رادس، مساحة هامة من تونس العاصمة، المهدية، جرجيس، الحمامات، المنستير...

- تآكل الشريط الساحلي بحوالي 70 صم/السنة (وهو أسرع نسق بالمغرب العربي) وهو ما من شأنه الإضرار خاصة بقطاع السياحة بنسبة لا تقل عن 55 % وفي القطاع الفلاحي بنسبة 45 % وخسارة 36 ألف موطن شغل بهاذين القطاعين.

- تواتر الفيضانات: وفقا للدراسة المنجزة من طرف البنك الدولي سنة 2021 فمن المتوقع أن تزداد إحتتمالات حدوث فيضانات كارثية بحوالي 10 أضعاف (من 1 مرة في 1500 سنة إلى 1 مرة كل 163 سنة). وقد تصل كلفة إعادة تأهيل البنية الأساسية جراء هذه الفيضانات إلى حوالي 277 مليون دولار في أفق سنة 2050.

وأمام هذه التحديات والإشكاليات تعمل الدولة التونسية على وضع آليات وتشريعات جديدة لتكريس عنصر الإستدامة في سياسات التخطيط الحضري بما يمكن من جعل المدن أكثر مرونة وبهدف الإدارة الفعالة للمناطق الساحلية والإستجابة لمتطلبات الإقتصاد الأخضر والتمثلة خاصة فيما يلي:

- إتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم حوكمة الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية. حيث يتم التنصيص ضمن وثائق التخطيط العمراني والتقسيمات ورخص البناء على ضرورة إتخاذ التدابير الهادفة لترشيد إستعمال الماء وتجميع مياه الأمطار. فقد تم بمقتضى الفصل 28 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 23 ديسمبر 2022 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2023 تخصيص إعتمادات مالية قدرها 2 مليون دينار من موارد الصندوق الوطني لتحسين السكن لتمويل إنجاز مآجل لتخزين مياه الأمطار بالمساكن الفردية، كما تم بمقتضى القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 9 ديسمبر 2024 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2025 تخصيص إعتماد إضافي لإسناد قروض بنكية دون فائدة للمالكين الخواص، لا تتجاوز 20 ألف دينار لتمويل إنجاز مآجل.

كما قامت وزارة التجهيز والإسكان عبر مشاريع البنايات المدنية المناطة بعهدة الإدارة العامة للبنايات المدنية منذ سنة 2010 بـ:

- إدراج مكّون بناء خزّانات لتجميع مياه الأمطار ضمن البرنامج الوظيفي والفني لمختلف المشاريع،
 - إدراج عنصر الإقتصاد في الماء ضمن نظام المناظرات المعمارية،
 - القيام بالدراسات الفنية لخزّانات تجميع مياه الأمطار في مرحلة الدراسات في مختلف المشاريع،
 - إنجاز خزّانات لتجميع مياه الأمطار بسعة جمالية تقدر بحوالي 1000 م³ وبكلفة 250 ألف دينار.
- إيلاء التهيئة الترابية الأهمية اللازمة من خلال إفرادها بباب ضمن مجلة التهيئة الترابية والتعمير، وإحداث صنف من الأمثلة التوجيهية خاصة بالمناطق الحساسة والتجمعات العمرانية الكبرى، وإدراج أحكام تتعلق بضرورة الرجوع إلى خارطة المخاطر التي من شأنها أن توجه التوسع العمراني والتراتب الخصوصية المنطبقة على المناطق المهددة بهذه المخاطر.
- إدراج الجوانب البيئية في التخطيط الحضري بهدف ضمان الإستغلال المحكم للموارد وإقرار الملاءمة بين التوازنات البيئية والتنمية الإقتصادية،
- إخضاع المشاريع العمرانية وتركيز المنشآت إلى دراسات المؤثرات على المحيط لتفادي إنعكاساتها السلبية المحتملة على البيئة،
- سن أحكام تتعلق بالمحافظة على الشريط الساحلي والملك العمومي للمياه وتحجير البناء في المناطق المهددة بالفيضانات،

- ترتيب حوالي 40 موقعا منذ سنة 1980 ضمن إتفاقية رمسار لحماية المناطق الرطبة على غرار شط الجريد وبحيرة إشكل بولاية بنزرت.

4.2.3. تبني توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية والتي تعزز الرقمنة، والطاقة النظيفة والتكنولوجيا:

تعمل شركة البحيرة للإستثمار على تحويل ضفاف بحيرة تونس الشمالية إلى مدينة عصرية وذكية، تجمع بين الإستدامة البيئية والتخطيط الحضري المتطور. وتقوم الشركة حاليا بإستكمال أشغال تهيئة درة البحيرة 2 (التقسيم ج) الذي يجسد مدينة مستقبلية تضم الإبتكار والذكاء والتميز من خلال توفير المساحات الخضراء التي تستجيب لمعايير المحافظة على البيئة وتخصيص مسالك صحية خاصة بالتجول على ضفاف المياه والحد من حركة المرور وتعطي للطبيعة المكانة التي تستحقها عبر الإستخدام المحكم للطاقة المتجددة وتركيب شبكات أنترنت ذكية وأنظمة مراقبة بيئية وتطوير أنظمة معالجة مياه الأمطار والصرف الصحي.

تسعى شركة البحيرة للإستثمار لإرساء أسلوب حياة جديد، أسلوب يصلح الإنسان مع ذاته ومع محيطه، عبر توفير بيئة سليمة وتركيز تجهيزات تمنح الراحة والتمتع بالطبيعة. فقد تم بناء التقسيم على مساحة 57 هكتار وإحداث شبكة من الفضاءات العامة بمقاييس تحترم نسق المشي وسرعة الخطوة وسير الدراجات، فضلا عن التخطيط الذكي لمواقف السيارات بهدف تسهيل حركة النقل والتنقل. كما تم تركيز كاميرات مراقبة بمختلف الطرق بهدف ضمان الأمان والسلامة لرواد المنطقة.



درة البحيرة 2 في الأرقام

- مسار دراجات بطول 5.6 كم
- ساحة مركزية بمساحة 4970 م²
- مأوى أرضي يتسع لـ 186 موقف سيارة
- 4 مقاسم معدة لاحتضان مأوى سيارات ذات عدة طوابق
- كورنيش ذو مستويين

المحور الثاني:

التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة

1. بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم:

1.1. تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الإضطلاع بأدوارها:

عرفت تونس منظومة حوكمة حضرية ضعيفة وغير ناجعة أساسها المركزية المفرطة والتخطيط الفوقي مما حال دون تحقيق الخيارات والسياسات العمومية المعتمدة أو الأهداف المرجوة منها وكرّست الفجوة مع تطلعات المواطن التونسي لاسيما بالجهات الداخلية للبلاد.

وفي هذا الإطار، أضحي من الضروري إعتقاد منوال تنموي جديد ينبني على منظومة حوكمة تخطيط إستراتيجي في مجالاتها الترابية والمؤسساتية والقانونية قوامها لامركزية فعلية للقرارات وتعتمد على التخطيط المحلي والجهوي المنسجم مع التوجهات التنموية الوطنية من ناحية، وعلى التشاركية الدامجة لكافة عناصر المجتمع من منظمات مهنية ومجتمع مدني وخبراء، من ناحية أخرى. كما تقوم منظومة حوكمة التخطيط الاستراتيجي على مبادئ كونية على غرار الشفافية والمسؤولية وعدم التمييز بين الجهات والفئات والمساءلة إستنادا إلى مقارنة أهداف ونتائج ومؤشرات ناجعة وسهلة المتابعة والتقييم في ترابط وثيق مع أهداف التنمية المستدامة.

تمّ العمل على دفع مسار اللامركزية من خلال إستكمال بناء النظام السياسي والمؤسسي للامركزية عبر إنتخاب مجالس محلية ومجالس جهوية ومجالس للأقاليم. فقد تم بمقتضى الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 إحداث خمس أقاليم بالبلاد التونسية. ويهدف هذا الإجراء إلى إحداث توازنات بين الجهات في المجالين الإقتصادي والإجتماعي، والقضاء على الفوارق في التنمية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية بإعتبار أن هذا التقسيم منح لكل إقليم منفذا بحريا وبريا.

كما أن هذه الأقاليم ستقطع مع سياسة المركزية، كما سيشرف عليها المجالس الجهوية والمحلية الذين سيقع إنتخابهم في الدوائر الجهوية والمحلية. حيث تشمل مهامها:

- النظر في التنمية الإقتصادية والإجتماعية،

- دفع التكامل بين مختلف الولايات المكونة للإقليم وتحقيق الإدماج التنموي والتضامن فيما بينها،

- إقتراح المشاريع التنموية ذات البعد الاقليمي خاصة في ميادين النقل والإتصال والربط بمختلف الشبكات،

- وضع السياسات التنموية الإقليمية ووضع المخططات والمشاريع ومتابعة إنجازها،

- إعداد التصورات للرفع من المردودية الإقتصادية وجاذبية الإقليم للإستثمار،

- العمل على تحسين مستوى عيش المواطنين،

- والحد من الفوارق الإقتصادية.

2.1. الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات:

3.1. تطوير أطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية:

عرفت البلاد التونسية خلال السنوات الأخيرة تحولات كبيرة كان لها تأثير مباشر على المجال الترابي والعمراني وعلى أدوات التخطيط وعلى مختلف المتدخلين العموميين والخواص وعلى عامة المنتفعين بمرافق التعمير. ومن أهم هذه التحولات التي لها تأثير مباشر على منظومة التهيئة الترابية والتعمير، نذكر بالخصوص ما يلي:

- تعميم النظام البلدي بإصدار الأوامر عدد 600 و 601 و 602 لسنة 2016 المؤرخة في 26 ماي 2016 التي بلغ بمقتضاها عدد البلديات 350 بلدية تغطي كامل تراب الجمهورية.
- الالتزام الرسمي للدولة التونسية بالمعايير والمبادئ الدولية الواردة في مختلف المعاهدات والخطط التي صادقت عليها خلال السنوات الماضية والتي كرّست مبادئ هامة تهم التنظيم الترابي والعمراني وتأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة للمستوطنات البشرية والمخاطر المتعددة التي تهدد إستدامتها والتي نذكر منها بالخصوص:

- "إطار سندي" للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015 – 2030 الذي تمّ إعتماده سنة 2015 في مدينة سندي اليابانية.
- إتفاقية باريس حول تغيير المناخ الذي تضمنّ التزام الدّول الموقعة بالعمل على الحدّ من التغيّرات المناخية وعلى التأقلم معها، وكان ذلك خلال ندوة الأطراف عدد 21 (COP 21) حول المناخ بمدينة باريس الفرنسية.
- "خطة التنمية المستدامة إلى غاية سنة 2030" بأهدافها السبعة عشر (17) الرامية إلى ضمان النموّ الإقتصادي الشّامل والمتواصل، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة.
- "الخطة الحضرية الجديدة من أجل مدن ومستوطنات بشرية مستدامة للجميع" المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في مدينة كيتو بالإكوادور في أكتوبر 2016.

- المصادقة على بروتوكول مدريد حول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالمرسوم عدد بتاريخ 29 نوفمبر 2022.

وعلى صعيد آخر، تمّ خلال السنوات الأخيرة القيام بعدد من دراسات التقييم لسياسات التهيئة الترابية والعمرانية وآلياتها كان آخرها في إطار دراسة حول وضع سياسة جديدة للمدينة في تونس أعدت سنة 2020، وصياغة السياسة الحضرية الوطنية سنة 2021.

ولمواكبة ما يقتضيه تطوّر مجال التهيئة والتعمير في علاقة بضرورة مواجهة المخاطر البيئية وآثار التغيرات المناخية التي تهدد استدامة المستوطنات البشرية، وفي علاقة بمقتضيات التطور الرقمي، تمّ مراجعة الإطار القانوني المنظم لمجال التهيئة الترابية والتعمير وإقتراح أحكام تتعلق بمحاور الإصلاح التالية:

1- إقتراح إحداث هيكل جديد يسمى "وكالة وطنية للتهيئة الترابية والتعمير" يتولى إعداد ومراجعة الأمثلة التوجيهية المتعلقة بتهيئة التراب الوطني وبتهيئة الأقاليم والجهات بالإضافة إلى الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة والمناطق ذات المميزات الثقافية أو الأثرية والأمثلة التوجيهية لتهيئة الحواضر والمجموعات العمرانية الكبرى، كما تتولى إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية، وذلك بهدف تنظيم مجال التهيئة الترابية والتعمير وتحديد مخاطب وحيد يكون مسؤولا على النجاعة والسرعة في إعداد هذه الوثائق.

2- تبسيط الإجراءات وإختصار الأجل في إعداد ومراجعة وثائق التخطيط الترابية والتعمير آنفة الذكر وذلك بإحداث لجنة فنية يترأسها والي الجهة تتضمن جميع المصالح الإدارية والمتدخلين المعنيين.

3- إدراج أحكام تراعي الحاجيات المختلفة للتجمعات العمرانية وتؤكد على ضرورة حمايتها من المخاطر المتعددة التي تهدد إستدامتها ومواجهتها للمخاطر البيئية والتكنولوجية وآثار التغيرات المناخية وما يقتضيه ذلك من مبادئ للتأقلم والتخفيف والصمود والمرونة في مواجهة مختلف هذه المخاطر مع التشجيع على إستعمال الطاقات المتجددة وذلك لتحقيق تنمية مستدامة تركز الحق في بيئة سليمة.

4- إدراج أحكام خصوصية لإنجاز المشاريع الإستثمارية الكبرى العمومية والخاصة، بما يمكن من تذليل جميع العراقيل الإجرائية ذات الصلة بتنظيم وإستعمال المجال الترابي والعمراني لإنجاز هذه المشاريع منها إعتداد مخططات رئيسية (master plan) تعوّض أمثلة التهيئة التفصيلية (PAD) مع إضافة أحكام جديدة تتعلق بتغيير الصبغة الفلاحية للعقارات المخصصة لإنجاز المشاريع المذكورة وذلك بهدف تبسيط الإجراءات وإختصار الأجل.

5- التنصيص على الترابط بين الأمثلة التوجيهية للتهيئة ومخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية للرفع من مردودية هذه الوثائق وفعاليتها بحكم وظيفتها كأدوات تخطيط وبرمجة وبهدف ضمان تحقيق فاعلية وجدوى هذه الأمثلة خاصة المتعلقة بالتراب الوطني وبالجهات أو الأقاليم.

6- التنصيص على مبادئ تكريس الحق في المدينة للجميع من خلال التوزيع المتوازن لمختلف الأنشطة على المجال الترابي والعمراني وتمكين مختلف الفئات وخاصة منها النساء والشباب والأشخاص

نوي الإعاقة من المشاركة في الوظائف المختلفة بطريقة متوازنة مما يضمن الإدماج الاجتماعي وتوفير فرص الشغل وتفاذي أي تمييز بين هذه الفئات وتحقيق مبدأ العيش المشترك.

7- التقليل في الأجال التي تستغرقها المصادقة على ملفات التقسيمات ورخص البناء بإحكام سير المصالح المكلفة بقبول هذه الملفات ودراستها وتوفير المعلومة لطلابها واعتماد الرقمنة عند إعداد الوثائق المكوّنة لها.

8- إقتراح التشديد في العقوبات المترتبة عن مخالفة الأحكام المتعلقة بالتقسيمات وبرخص البناء وبرخصة تغيير الصبغة مع الزامية إعلام الوالي المختص ترابيا بصفة دورية بالقرارات التي يتم إتخاذها وتنفيذها، للمتابعة وإتخاذ ما ينبغي من إجراءات لضمان أكثر فاعلية ونجاعة للمراقبة.

كما تم في نفس السياق التشجيع على بعث المشاريع العمومية والخاصة بسن تراتيب خصوصية وأحكام إستثنائية من خلال إصدار النصوص التطبيقية للمرسوم 68 لسنة 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية.

4.1. بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات مستويات متعددة:

في ظرف يتسم بصعوبات إقتصادية وإجتماعية، قامت تونس بعدة خطوات في سبيل تعزيز قدرة الحكومات المحلية على تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية. فيما يلي نذكر أبرز التشريعات والسياسات:

- دستور 2022، الذي ينص على إنشاء مجالس محلية، جهوية، وإقليمية تتمتع بالاستقلالية القانونية والإدارية والمالية، مع صلاحيات تشريعية ورقابية في تخصيص الميزانية والتنمية الإقليمية،
- القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025، الذي ينظم وضع المجالس المحلية والجهوية والإقليمية، ويقر إستقلالياتها وإلزامها بعقد دورات شهرية على الأقل، مع حضورها الفعّال في التخطيط والتنمية،
- القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018، المتعلق بمجلة الجماعات المحلية،
- أمر حكومي رقم 315 لسنة 2020 (19 ماي 2020)، يضبط نظام الحراك الوظيفي للأعوان العموميين العاملين بالإدارات العمومية وبالمؤسسات والمنشآت العمومية، وذلك لفائدة الجماعات المحلية، بهدف تعزيز الكفاءات المحلية.

- مرسوم يشجّع على خلق لجان محلية لإدارة الأزمات بإشراك المجتمع المدني والفاعلين المحليين،
- سياسة الحكومة الإلكترونية، لتسهيل التعامل بين الإدارات المركزية والمحلية،

- تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، فقد نفذت بلدية تونس مشروعاً نمطياً ممولاً من GIZ و AIMF بين 2023 و 2024، ويهدف إلى ترسيخ نظام داخلي لمكافحة الفساد، وتحقيق الشفافية، من خلال شهادات مثل ISO 37001 ونظم رقمنة الأصول،

- تعميم النظام البلدي،

- إحداث صندوق دعم اللامركزية قصد تقوية التمويل الذاتي للبلديات وتيسير نقل المساعدات لمجابهة الأعباء وبلوغ التوازن المالي،

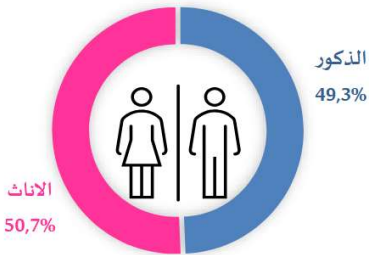
- تعزيز المشاركة المدنية في تدبير الشأن المحلي، لضمان إسهام أوسع في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها،

- إعداد مخطط التنمية 2026-2030، الذي يجسد رؤية تمنح دوراً محورياً وبالغ الأهمية للمجالس المحلية والجهوية والإقليمية والمجلس الوطني للجهات والأقاليم في عملية التخطيط والمشاركة في صياغة الأولويات والمشاريع الاقتصادية، كما يعتمد في إعداداته المنهج التصاعدي إنطلاقاً من المحلي فالجهوي إلى الإقليمي ثم الوطني بما يستجيب للحاجيات الحقيقية للمواطنين ويساهم في تحقيق تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية على جميع المستويات.

5.1. تبني مداخل تشاركية تضع في اعتبارها المرأة والتنوع العمري في تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية:

وفقاً للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، بلغت نسبة الإناث ما يعادل

توزيع السكان حسب الجنس



50,7% من مجموع السكان في حين يمثل الذكور نسبة 49,3%.

ولتحقيق الهدف 10 " الحدّ من أوجه عدم المساواة" والهدف 5 "تحقيق

المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" من خطة التنمية

المستدامة لعام 2030، تم إدراج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن العديد من

المشاريع والدراسات، على غرار:

- الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي حيث بلغت قيمة المؤشر

المتعلق بنسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي 80 %

وذلك خلال سنة 2023.

- مشروع مجلة التهيئة الترابية والتعمير، بإعتباره الإطار القانوني المنظم لمجال التهيئة الترابية والتعمير

ولآلياته الترتيبية والتنفيذية، حيث تم ضمن هذا المشروع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار

لوضعية النساء والشباب والأطفال وذوي الإعاقة في التخطيط العمراني وفي التصور الهندسي

والمعماري للفضاءات بصفة عامة وخاصة منها المفتوحة للعموم وذلك لتيسير الولوج إليها وسهولة القيام بمختلف الخدمات دون أي صعوبات.

6.1. تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع المجالات وعلى جميع مستويات إتخاذ القرار:

إنّ تحقيق التنمية المستدامة والعادلة يقتضي الإرتقاء بمكانة المرأة إلى مرتبة الشريك المتساوي الحظوظ من خلال مشاركتها الفاعلة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات والتصدي للعنف الموجه ضد المرأة وتكريس التكافؤ في مختلف مواقع القيادة والقرار.

وفي هذا الإطار، يعدّ تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع المجالات وعلى جميع مستويات إتخاذ القرار هدفا إستراتيجيا للتنمية الديمقراطية والإجتماعية العادلة في البلاد. فإن تونس تعتبر من الدول العربية الرائدة في سن تشريعات تعزز حقوق المرأة، أهمها مجلة الأحوال الشخصية لسنة 1956.

أما بالنسبة للمناصب الإدارية فقد نص الفصل 51 من الدستور التونسي لسنة 2022 على أن "تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمّل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات، وتسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة".

إن القيادات على دراية بأهمية تمثيل المرأة، وهذا أتاح لها الفرصة لتشغل مواقع صنع قرار ومناصب وزارية سيادية وحتى تترأس الحكومة. فإن أول امرأة في العالم العربي تتولى منصب رئيسة حكومة هي امرأة تونسية. فضلا عن ذلك فإن مشاركة المرأة التونسية في المجالس البلدية قد شهد تطورا ملحوظا، حيث إرتفعت نسبة مشاركتها من 13.3% في عام 1990 إلى 47% في عام 2018.

كما قامت تونس بالمصادقة على الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالنوع الإجتماعي، ويلاحظ دعم سياسي ورغبة على مستوى مختلف الوزارات على غرار وزارة التجهيز والإسكان، فهناك إستعداد كبير لإدراج النوع الإجتماعي في مسارات عمل موظفيها بالإضافة إلى إدراجه في وثائق الأداء وكراسات الشروط وتكوين العديد من الإطارات في مجال النوع الإجتماعي والميزانية المراعية للنوع الإجتماعي.

وفي نطاق مراعاة تكافؤ الفرص بين النساء والرجال تمّ إستصدار الفصل 18 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019، المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، الذي يهدف عدم التمييز بين جميع فئات المجتمع في برامج موازنة الوزارات من خلال الأهداف والمؤشرات.

كما تمّ إدراج مقاربة الجندرة (l'approche genre) ضمن مشروع تنقيح مجلة التهيئة الترابية والتعمير وهو بذلك أول نص قانوني تونسي يأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الرجل والمرأة.

كذلك فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شرعت منذ 2022، في إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الخدمات الجامعية وذلك من خلال تبني جملة من الأنشطة المدرجة بالخطة الوطنية المتعلقة بـ "تنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل". وفي هذا الإطار، تم العمل على تحسين نسبة الطالبات المقيمت المنخرطات بمختلف الأندية والأنشطة والتظاهرات الثقافية والرياضية والعلمية وأنشطة ريادة الأعمال وبعث المؤسسات.

هذا وقد بلغت نسبة الإناث بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي حوالي 66.7% من مجموع الطلبة المسجلين في جميع الاختصاصات وبلغ عدد خريجي التعليم العالي 61924 متخرج من بينهم 24905 في المجالات العلمية والهندسية و13383 إناث.

2. تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية:

1.2. تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة:

تسعى البلاد التونسية نحو تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة، وذلك بإعادة تشكيل خطط تنموية تركز العدالة الترابية والتوزيع العادل للاستثمارات العمومية حسب المناطق وتوجيهها نحو الحاجيات الحقيقية للمواطن.

تهدف هذه السياسة التنموية إلى جعل الجهات أكثر جاذبية وقادرة على إستقطاب الإستثمار الخاص وتحقيق ديناميكية إقتصادية محلية تساهم في خلق الثروة ومواطن الشغل وتجعل منها مجالا مستقبلا للأفراد والمؤسسات من خلال تعزيز قدرات الجهات على صياغة أولوياتها في إطار اللامركزية والعمل على إرساء تهيئة ترابية دامجة من خلال إعادة تهيئة الفضاء وتحديد العلاقة بالمجال الترابي وتغيير سياسات التهيئة الترابية حتى تأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الكبرى المرتقبة والإرتقاء ببعض المدن المتوسطة بالشريط الداخلي إلى أقطاب عمرانية وجعلها تستجيب لمقومات القطب الجهوي و قاطرة لتنمية محيطها الحضري والريفي وجلب الإستثمار وخلق الثروة بالمستوى المطلوب والحد من تنامي تيارات الهجرة نحو المدن الكبرى المتواجدة بالشريط الساحلي.

كما تهدف إلى جعل الجهات ذات قدرة تنافسية عالية من خلال تحسين الجاذبية الإنتاجية بالعمل على تحسين البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية وتنمية رأس المال البشري بأحواض الشغل بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال وتطوير المنظومات الإقتصادية لتنشيط الميزات التفاضلية لكل جهة فضلا عن الرفع من الجاذبية السكنية للجهات عبر تحسين ظروف العيش عن طريق مواصلة إنجاز البرامج التنموية الخصوصية وتصويب

تدخلاتها والرفع من ميزانياتها في حدود ما تسمح به توازنات المالية العمومية كالبرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة ومختلف البرامج البلدية.

1.1.2. الإطار المؤسسي الجديد للتنمية وتكريس مبدأ التخطيط والبناء القاعدي:

يمثل التقسيم الترابي الجديد لتونس القائم على 5 أقاليم خيارا استراتيجيا في إطار رؤية جديدة ترمي الى وضع سياسة تنمية مبنية أساسا على الحاجيات الحقيقية للمواطنين ومقترحاتهم ونابعة من خصوصيات الجهات والأقاليم وطاقاتها الكامنة بما يعزز قدرتها على الاندماج في البرامج التنموية وربط مختلف مناطق هذه الأقاليم ببعضها عبر بنى تحتية ناجعة.

ومواصلة لإرساء الإطار المؤسسي الجديد للتنمية في المجال الترابي تم إصدار القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وفقا لأحكام الدستور حيث تعمل هذه المجالس على تحقيق الاندماج الإقتصادي والاجتماعي الشامل والعاقل وتتداول في مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية في إطار وحدة الدولة إستنادا للمبادئ الدستورية القائمة أساسا على الحق في التنمية العادلة والمنصفة بين جميع الجهات والأفراد.

وفي هذا الإطار إنطلقت وزارة الإقتصاد والتخطيط سنة 2025 في إعداد مخطط التنمية للفترة 2026-2030 وفقا للمبادئ الدستورية التالية:

- حق المواطن في الإختيار الحر وفي التوزيع العادل للثروات الوطنية.
- التعويل على الذات.
- الدور الإجتماعي للدولة.
- ضمان التوازنات بين الجهات والأقاليم.
- تكافؤ الفرص بين الفئات والجهات.
- العدالة الإجتماعية.
- التنمية العادلة والشاملة.

وتسعى الدولة التونسية من خلال المخطط التنموي الجديد إلى كسب جملة من الرهانات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية لا سيما الرهانات المتعلقة بالتنمية المحلية والجهوية والإقليمية من خلال ضبط مقاربات جديدة قوامها الإستجابة للأولويات والحاجيات على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي والتوزيع العادل للثروات بين مختلف الفئات الإجتماعية وبين الجهات وتحسين جاذبية الجهات للإستثمار وأحكام توظيف منظومات الإنتاج

وتوفير المرافق الأساسية والخدمات العمومية بالمناطق الأقل تنمية وأحكام توظيف المجال الترابي وحوكمة التوسع العمراني بالمدن والأرياف وإيلاء العناية اللازمة لتنمية المناطق الحدودية مع التركيز على تطوير المعابر الحدودية وبعث المناطق اللوجستية.

وتقوم المنهجية الجديدة التي سيتم اعتمادها لأول مرة في إعداد المخطط التنموي 2026-2030 على التداول التصاعدي الذي ينطلق من المحلي ثم الجهوي ثم الإقليمي وأخيرا الوطني ويعطي هذا التمشي دورا محوريا ومشاركة فعالة للمجالس المحلية والجهوية والإقليمية والمجلس الوطني للجهات والأقاليم في عملية التخطيط من خلال تحديد الأولويات والبرامج والمشاريع التنموية بما يتماشى مع الحاجيات الحقيقية لمختلف الجهات.

2.1.2. التنمية في الجهات:

• المؤشر التألفي للتنمية الجهوية:

يندرج إعداد المؤشر التألفي للتنمية الجهوية في إطار إرساء قاعدة أو مقياس يمكن من متابعة وتقييم واقع التنمية بالجهات ويساعد على توجيه الأولويات والحاجيات بناء على مبدأ التمييز الإيجابي من أجل إرساء تنمية متوازنة وعادلة. ويمكن استعمال مؤشر التنمية الجهوية في رسم خارطة أولويات جهوية تسمح كافة الولايات والمعتمديات، فعلى مستوى الولايات يسهل المؤشر عملية:

- بناء سياسات التنمية الجهوية
- منح الامتيازات الجهوية في مجلة الإستثمار
- بناء معيار موضوعي لتوزيع إعتمادات التنمية على الجهات وذلك بالإعتماد على مستوى مؤشر التنمية الجهوية معدلا بعوامل تصحيح يقع تحديدها حسب هدف التوزيع وطبيعة الأولويات.

أما على مستوى المعتمديات فيلعب دورا هاما في تعديل السياسات والإستثمارات العمومية على المستوى المحلي وذلك بالأخذ بعين الاعتبار حجم التفاوت داخل كل ولاية.

ويعكس مؤشر التنمية الجهوية معطيات ذات دلالات وأبعاد إقتصادية وإجتماعية مختلفة وإرتكز إحتسابه على قاعدة بيانات تحتوي على قرابة 100 متغيرة متصلة بـ:

- ✓ ظروف العيش
- ✓ البُعد الإجتماعي
- ✓ رأس المال البشري
- ✓ الوضع الإقتصادي وسوق الشغل

وقد شهد مؤشر التنمية الجهوية شبه إستقرار في سنة 2024 مقارنة بمستوى 2021 عند 0.46 ولكن دون الرقم المسجل في 2018 حيث بلغ 0.484 ويعكس هذا الاتجاه تواصل الضغوطات والصعوبات الداخلية والخارجية التي عرفتها تونس خلال السنوات الأخيرة.

مؤشر التنمية الجهوية	2015	2018	2021	2024
المعدل الوطني	0,502	0,484	0,462	0.461
أعلى مؤشر	0,628	0,593	0,578	0.565
أدنى مؤشر	0,402	0,389	0,359	0.365

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

تشير النتائج حسب الجهات إلى أن الجهات الداخلية (باجة، جندوبة، سيدي بوزيد، القصرين والقيروان) تحتل المراتب الأخيرة حسب ترتيب مؤشر التنمية الجهوية. وتعد هذه المناطق هي الأقل ديناميكية اقتصادية مقارنة ببقية الجهات وبالمقارنة مع سنة 2021.

أما الجهات التي شهدت تراجع في مستوى المؤشر وفي الترتيب فهي زغوان مدنين، قابس، بن عروس نابل وسوسة مع تسجيل تحسن أو إستقرار في مستوى المؤشر وتراجع في الترتيب بالنسبة لجهات باجة الكاف والقيروان وتراجع في المؤشر وإستقرار أو تحسن في الترتيب بالنسبة تونس وصفاقس وسيدي بوزيد.

أما باقي الولايات فقد شهدت تحسناً أو إستقرار في مستوى مؤشرها والترتيب أما حسب العوامل فتفيد النتائج بـ:

- تحسن على مستوى مؤشر عامل «البنية التحتية والتجهيزات الأساسية» نتيجة إستكمال مشاريع توسيع شبكة الطرقات التي شملت عدة معتمديات خلال السنوات الأخيرة.
- إرتفاع مستوى مؤشر عامل «رأس المال البشري» يُعزى إلى التحسن في ظروف التمدرس، نتيجة زيادة عدد المعلمين وبالتالي انخفاض كثافة الفصل.
- سجل مستوى مؤشر عامل «الخدمات الترفيهية» تراجعاً نتيجة تواصل الإشكاليات المرتبطة بضعف صيانة البنية التحتية القائمة.
- شهد مستوى العامل المتعلق بـ «البُعد الإجتماعي» تراجعاً ملحوظاً نتيجة صعوبة الوضع الإقتصادي بحكم تواتر الأزمات الخارجية وكذلك بسبب الضغوط التضخمية التي أثرت على القدرة الشرائية، حيث

تم تسجيل زيادة في عدد العائلات المعوزة، بما ساهم في إرتفاع معدلها الوطني من 915 في سنة 2021 إلى أكثر من 979 في سنة 2024.

- تراجع المؤشر المتعلق بعامل «الخدمات الصحة» نتيجة الإنخفاض المستمر في عدد الأطباء (10 أطباء في 2021 مقابل 9 في 2024) وعدد الصيدليات (8.1 في 2021 مقابل 7.3 في 2024).
- إنخفاض مستوى مؤشر عامل «طاقة إستيعاب سوق الشغل» نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي في الجهات، وإرتفاع معدل نسبة البطالة (17.16% سنة 2024 مقابل 15.6% سنة 2021) في بعض المناطق مما زاد في ضعف التوظيف،
- تدهور مستوى مؤشر عامل «ضغط وتمظهرات سوق الشغل» يُعزى إلى إنخفاض متوسط حجم المؤسسات (1.7 في 2024 مقابل 2 في 2021) وعدم التوافق بين متطلبات المؤسسات وعروض الشغل، مما أدى إلى تفاقم الضغط على الطلب (6.9 عرض الشغل لكل 1000 ساكن سنة 2024 مقابل 9.3 سنة 2021).

أما على مستوى تصنيف المعتمديات حسب المجموعات تبرز النتائج صورة شبه متناظرة بين المناطق الساحلية والجهات الداخلية حيث تمثل:

- المجموعة الأولى 93% معتمديات ساحلية و7% ولايات داخلية
- المجموعة الثانية 60% معتمديات ساحلية و40% ولايات داخلية
- المجموعة الثالثة 30% معتمديات ساحلية و70% ولايات داخلية
- المجموعة الرابعة 11% معتمديات ساحلية و89% ولايات داخلية

كما يبرز التفاوتات داخل الولايات ويتجلى ذلك بوضوح في كل من ولايات صفاقس وبنزرت والمهدية.

• الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية:

تم في هذا الإطار إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية والتي تهدف بالأساس إلى تحقيق التناغم بين السياسات العمومية على الصعيد الوطني والجهوي والقطاعي واستغلال الفرص المتاحة والميزات التفاضلية ذات البعد المحلي والجهوي والإقليمي فضلا عن تمتين أسس التنمية المستدامة ومضامينها الاجتماعية. كما تم إعداد دراسة إستشرافية حول "جهوية وترابية السياسات العمومية" تم من خلالها تدقيق الأدوار والمسؤوليات التي يمكن أن تضطلع بها الجهات لا سيما الهياكل اللامركزية واللامحورية من أجل تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في ثلاثة قطاعات محورية وهي النقل والتربية والثقافة. وشملت الدراسة ثلاث مراحل تتعلق

بتشخيص وحصر السياسات العمومية ومختلف الفاعلين وتشخيص والتحليل المعمق للسياسات العمومية المحددة ووضع برنامج عمل من أجل جهوية السياسات العمومية.

• تطوير الهياكل الجهوية للتنمية:

تم في إطار تطوير الهياكل الجهوية للتنمية:

- ضبط التصور الجديد لدور ومجالات تدخل المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بما يتلاءم مع التقسيم الترابي الجديد للأقاليم وذلك من خلال مراجعة مناطق تدخل هذه الهياكل حسب الأقاليم وملائمة المهام الموكلة لها خاصة في اتجاه دعم ومرافقة المجالس المنتخبة بما في ذلك عملية التخطيط للتنمية مجالها الترابي وذلك عبر المساندة في اعداد المخططات الإقليمية والجهوية.
- إحداث ديوان تنمية الجنوب والصحراء والذي سيساهم في معاضدة مجهودات التنمية بالإقليمين الرابع والخامس عبر إنجاز مشاريع تنموية وإحياء لمناطق محدّدة بالجنوب التونسي وخاصة منها المناطق الصحراوية على غرار تطوير الواحات والزراعات البيولوجية والطاقات البديلة والمتجددة والسياحة الصحراوية وتنمية المناطق التجارية بالمناطق الحدودية.

• البرامج الجهوية للتنمية:

تواصلت الجهود لمواصلة دفع التنمية بالجهات ودعم قدراتها على جذب الإستثمار وإسترجاع نسق إنجاز المشاريع والبرامج الجهوية وذلك من خلال برمجة وتنفيذ جملة من المشاريع والبرامج التنموية الخصوصية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المواطنين من خلال إنجاز تدخلات في مجال البنية الأساسية والمرافق العمومية وإحداث التجهيزات الجماعية وتدعيم موارد الرزق وخلق مواطن الشغل غرار:

✓ البرنامج الجهوي للتنمية PRD:

وهو برنامج سنوي يهدف إلى إستحداث التنمية المحلية بالجهات سواء في المناطق الحضرية أو الريفية ومعاضدة المجهود التنموي بالمعتمديات ذات الأولوية والمساهمة في رفع التحديات على مستوى التشغيل وتحسين ظروف العيش. وتجسيما للامركزية العمل التنموي تتولى المجالس الجهوية في نطاق هذا البرنامج برمجة وإنجاز مشاريع تنموية تنماشى وخصوصيات الجهة وتستجيب للحاجيات والأولويات المحلية بالمناطق الريفية والحضرية.

ويتم توزيع إعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية بين الولايات والجهات بإعتماد مؤشر التنمية الجهوية وفقا لمبدأ التمييز الإيجابي حيث تم في هذا الإطار:

- رصد إعمادات بقيمة 290 م.د بعنوان سنة 2024 و 250 م د بعنوان سنة 2025 لفائدة تدخلات في مجالات الطرقات والمسالك والإنارة والماء الصالح للشرب والتجهيزات الجماعية ودعم موارد الرزق. تخصيص إعمادات بقيمة 20 م.د سنة 2024 و 30 م د سنة 2025 للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع خاصة توضع تحت تصرف البنك التونسي للتضامن ضمن آلية اعتماد الإنطلاق بما مكن من إنجاز أكثر من 1200 مشروعا وتوفير ما يفوق 1600 موطن شغل ضمن هذه الآلية إلى موفى سنة 2024.

✓ برنامج التنمية المندمجة:

يتميز برنامج التنمية المندمجة بطابعه الاندماجي ويتدخل على مستوى المعتمدية ويهدف إلى دعم مقومات التنمية بالجهات والمناطق ذات الأولوية بما ينهض بمؤشرات التنمية البشرية ويحسن نوعية حياة الفرد بتطوير البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وإحداث حركية اقتصادية محلية تعتمد على خصوصيات مناطق التدخل.

✓ برنامج التنمية المندمجة (القسمين 1 و 2):

يحتوي البرنامج على 90 مشروعا لفائدة 2.9 مليون ساكن موزعة على 90 معتمدية بكلفة جمالية محينة تقدر بـ 554.8 م.د، ويشمل التدخل عناصر البنية الأساسية والبنية الأساسية المنتجة والتجهيزات الجماعية وتمويل المشاريع الفردية المنتجة.

وتتمثل الإنجازات المادية للبرنامج في إنجاز 4356 مشروعا فرديا ساهم في توفير 10171 موطن شغل منها 993 موطن شغل لفائدة حاملي الشهادات العليا. كما تم الإنتهاء من تكوين 5485 منتفعا في مجالات تهم الفلاحة والصناعات التقليدية والقطاعات المتجددة. وقد بلغ عدد العناصر الجماعية المنجزة 980 عنصرا جماعيا منها 292 عنصرا في البنية الأساسية المنتجة و 527 عنصرا في البنية الأساسية و 161 عنصرا في التجهيزات الجماعية. ومن المنتظر أن تشهد سنة 2025 إستكمال إنجاز باقي مكونات مشاريع برنامج التنمية المندمجة بإعتمادات تقدر بـ 35 م.د.

✓ برنامج التنمية المندمجة (القسم 3):

يشمل 100 معتمدية بكلفة جمالية تقدر بـ 1015 م د لفائدة حوالي 3,7 مليون ساكن. وتتمثل الإنجازات المادية في إحداث 3277 مشروعا فرديا ساهم في توفير 6295 موطن شغل منها 1038 موطن شغل لفائدة حاملي الشهادات العليا، والإنتهاء من تكوين 1208 منتفعا في مجالات تهم الفلاحة والصناعات التقليدية والقطاعات المتجددة فضلا عن إستكمال إنجاز 295 عنصرا جماعيا وبصدد تنفيذ 857 عنصرا جديدا من جملة 1275 عنصرا. ومن المنتظر أن تشهد سنة 2025 مواصلة إنجاز مكونات مشاريع القسم الثالث من برنامج التنمية المندمجة حيث تم تخصيص إعمادات تعهد ودفع قدرها 115 م.د.

• الخارطة الإستثمارية:

في إطار التوجهات الوطنية الرامية إلى دفع الإستثمار والتوزيع العادل للمشاريع الإستثمارية تم سنة 2025 الإنطلاق في إعداد الخارطة الإستثمارية والتي تهدف إلى تحديد وتوجيه الإستثمارات بطريقة مدروسة ومنهجية حيث تقدم تصورا شاملا للفرص الإستثمارية المتوفرة في كل إقليم بناء على ميزاته التفاضلية والتنافسية على غرار موارده الطبيعية والبشرية وبُنيته التحتية وإحتياجات السوق.

وستمكن هذه الخارطة من مزيد التسويق للأقاليم الوطنية من خلال التعريف بميزاتها التفاضلية والبنية التحتية المتوفرة وجميع المعطيات اللازمة حول المناطق المهيئة مسبقا مما يسهل إنتصاب الإستثمارات الكبرى إضافة إلى تسهيل عمل الهياكل المشرفة على الإستثمارات الكبرى لإنتقاء نوعية المشاريع الملائمة لخصوصية المناطق الداخلية من الناحية الجغرافية والموارد الطبيعية المتوفرة وتوجيه المستثمر نحوها.

2.2. ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية:

أعدت تونس "السياسة الحضرية الوطنية بتونس" والتي تنصهر في المسار الديمقراطي بالبلاد أخذا بعين الإعتبار الإصلاحات الوطنية الجارية وخاصة اللامركزية والانتقال إلى الحكم المحلي، وتم إعدادها وفقاً لعملية تشاركية مع الحرص على التنسيق مع أولويات وإستراتيجيات التنمية الوطنية، وعلى دمج القضايا الشاملة مثل الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في السكن اللائق والحق في المدينة والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل والمشاركة مع الشباب ومن أجلهم وحماية البيئة والقدرة على الصمود في مواجهة المخاطر الطبيعية والمناخية والتنمية الإقتصادية المستدامة والإندماج الإجتماعي. كما تنصهر هذه السياسة ضمن برامج ومشاريع وتوجهات وزارة التجهيز والإسكان وخاصة فيما يتعلق بـ:

- مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير من خلال إعداد مشروع مجلة جديدة تهدف إلى تنظيم المجال الترابي والعمراني وترشيد إستعماله والتصرف فيه على جميع المستويات الوطني والإقليمي والجهوي والمحلي،
- مراجعة " المثل التوجيهي لتهيئة التراب الوطني في أفق 2050"، بما أنه يمثل وثيقة إستراتيجية وطنية تحدد الرؤية الشاملة لتنظيم وتنمية المجال الترابي للبلاد. ويهدف إلى العمل على الرفع من جاذبية وصمود المدن التونسية، وإعادة التفكير في تنمية المدن المتوسطة بغاية تحقيق توازن مع التنمية الأحادية لتونس الكبرى، ودعم تونس الكبرى كقطب ذو بعد عالمي، وإعادة التفكير في الإطار الشامل للبنى التحتية على أساس الشبكة المثلى للبلاد، وتقديم خدمات عمومية في إطار اللامركزية، وتزايد دور الجماعات المحلية في إجراءات اللامركزية والتهيئة الترابية، والرفع من القدرة التنافسية للجهات بقصد التكامل الترابي، وتمتين المقدرات والخصوصيات لكل جهة، وتنمية المناطق الحدودية والعمل على جعلها أقطاب ديناميكية

للتصدير، وتحديد تهيئة المناطق اللوجستية الأمثل، وحل مشاكل إشغال الأرض والمشاكل العقارية، والمحافظة على السواحل التونسية وتبني مقاربة وقائية، والمحافظة على رأس المال الطبيعي لا سيما الأراضي الفلاحية، وتحديد الإطار المؤسساتي المناسب وحوكمة متناسقة للتهيئة الترابية، وتبسيط التمشي وزيادة التشاور حول سياسات التهيئة الترابية وضمان تكاملها مع قضايا الإسكان.

كما حرصت تونس من خلال المؤسسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان على:

- الشروع في إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، الذي يهدف إلى تحسين ظروف العيش في الأحياء العشوائية بتوفير مرافق البنية الأساسية والتجهيزات ومد شبكات تصريف المياه وتحسين ظروف السكن. ويتضمن هذا الجيل مكونة لتهيئة مقاسم سكنية بأثمان ميسرة قصد الحد من التوسع العشوائي وتعزيز الجانب الوقائي للمشهد العمراني.
- ترشيد عمليات التهيئة وإنجاز أحياء إيكولوجية. وسنسى لاحقا لتعميم هذه التجربة في عديد المشاريع المستقبلية إعتبارا للدور الموكل لوزارة التجهيز والإسكان بخصوص توفير إطار عيش لائق لكافة المتساكنين بوضع سياسات وإستراتيجيات وطنية تهدف إلى تحسين جودة حياة المواطن وتحقيق الإستدامة.
- برمجة مشاريع إستثمارية عمرانية كبرى، تكون مندمجة وشاملة، نذكر منها مشروع تهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية ومشروع تبرورة لتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس حيث تعترم الوزارة في الوقت الحاضر الإعلان عن الرغبة في المشاركة لإختيار مستثمرين.

3.2. تضمين الثقافة كمكون ذو أولوية في التخطيط العمراني:

يعنى التخطيط العمراني بتنظيم النسيج ليستجيب لكل الأنشطة الموجودة، دون تهميش أي جانب. وتبقى الخصوصية التاريخية لكل مدينة جانبا يجب الحفاظ عليه وتثمينه، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار للخارطة الأثرية للبلاد التونسية وللمعالم والمواقع المرتبة والمحمية. ومن ناحية أخرى فإنه يتعين خلق المسالك السياحية والثقافية اللازمة لتقديم الرصيد التاريخي المادي واللامادي الموجود بالنسيج الحضري وتركيز هذه المسالك في المخطط العمراني مع دعمها بالمرافق والمساحات اللازمة للراحة والأكل والإقامة.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار في المخططات العمرانية للإحداثيات الثقافية من مكتبات ودور ثقافة ومسارح الهواء الطلق. ويبرز الجدول التالي تطور بعض هذه الإحداثيات (المصدر: تقرير حول إعداد المخطط الثلاثي للتنمية 2023-2025) والجدير بالذكر أن الدراسة تقدم المعطيات الإحصائية المنتجة من الإدارات العمومية

للسنوات من 2020 إلى 2022، بينما تبقى الأرقام المقدمة للسنوات من 2023 إلى 2025 توقعات مبنية على الإستراتيجيات المقدمة من قبل مختلف الإدارات المعنية:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
عدد المكتبات العمومية					
444	443	442	440	439	434
عدد قاعات السينما					
41	41	40	40	40	32
عدد قاعات السينما التي تم تأهيلها					
10	10	9	9	8	7
نسبة المعالم والمواقع والممتلكات الثقافية المحمية والمرتبة					
45%	42%	40%	35%	30%	30%
عدد دور الثقافة					
246	246	244	243	238	233
نسبة تغطية دور الثقافة للمعتمديات					
72.90	72.88	72.88	72.85	72.83	72.82

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

كما تزخر تونس بالعديد من المدن والأحياء العتيقة والتاريخية التي تمثل تراثا ثقافيا ومعماريا. هذه الأحياء تمثل مناطق ذات حركية حضرية وإقتصادية وإجتماعية على الرغم من تعدد المباني الأيلة للسقوط والمهجورة بسبب الإشكاليات العقارية. وأمام هذه الوضعية، تدخلت الدولة التونسية وقامت بعمليات إعادة تأهيل وصيانة وذلك بغاية تهذيبها وضمان إدماجها في النسيج العمراني والإجتماعي والإقتصادي في إطار خطة شاملة ومتكاملة تمكن من تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتنشيط الدورة الإقتصادية بالمراكز العمرانية القديمة بالإعتماد على النهوض بالسياحة والصناعات التقليدية والحرف إلى جانب تعزيز جاذبيتها من الناحية الثقافية عن طريق تثمين التراث الثقافي وتجديد وإعادة تأهيل المباني التاريخية.

وفي هذا الإطار، قامت الدولة التونسية من خلال وزارة التجهيز والإسكان ببعث "برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة" وإدراجه بمخطط التنمية الإقتصادي والإجتماعي (2016-2020) وتوفير التمويلات الضرورية بحوالي 50 مليون دينار.

كما تجدر الإشارة أن عملية إختيار المدن التي ستنفع بالبرنامج تم في كنف المساواة والشفافية، وذلك عن طريق فتح باب الترشيحات إلى كافة البلديات التونسية التي تتوفر فيها المؤهلات الأوليّة، ووقع إختيار الـ 10 بلديات الأولى للإنتفاع بالبرنامج وهي: سوسة-نفطة-القيروان-نابل-المنستير-رادس-مدنين-قليبية-رأس الجبل-عوسجة. وقد تم إمضاء إتفاقيات تخص تمويل وتنفيذ عمليات الإحياء بين وزارة التجهيز والإسكان والـ 10 بلديات المنتفعة بالبرنامج بتاريخ 12 جويلية 2022.

وتتعهد وزارة التجهيز والإسكان بمقتضى هذه الإتفاقيات بتحويل إعتمادات مالية لفائدة البلديات، وذلك ضمن مشروع مندمج ومتكامل مع الحرص على متابعته وتنفيذه وإعتماد مبدأ التشاركية وتفعيل دور المواطنين والمجتمع المدني. هذا، وقد إنطلقت البلديات في تنفيذ عمليات إحياء المراكز العمرانية القديمة من خلال الإعلان على طلبات عروض الدراسات.

4.2. تنفيذ إمتدادات عمرانية، وتكثيف، وتجديد عمراني وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية:

يجسّم تخطيط المجال الترابي الخيارات الوطنية والمحلية للتنمية المستدامة، إذ يسمح بإحكام هيكلية التراب الوطني بفضل التوزيع الجيد للتجمعات السكنية والبنية الأساسية والتجهيزات الكبرى والتحكم الأفضل في الموارد الطبيعية المتاحة. وقد تم في هذا المجال تغطية جل البلديات والتي يبلغ عددها (350) بأمثلة تهيئة عمرانية يتم تحيينها بصفة دورية وعند الطلب لتسوية وضعية بعض الأحياء العشوائية أو لإدراج مناطق توسع عمراني ضرورية قصد مواكبة الديناميكية العمرانية والحد من التوسعات العشوائية.

وسعيا للرفع من نجاعة تهيئة الفضاء الترابي والعمراني، يتم:

- إعداد الأطالس الرقمية للولايات وهي أدوات تساعد السلط الجهوية والمحلية على توضيح واقع التنمية الجهوية وبرمجة مشاريع جديدة.

- تم الإنتهاء من وضع قاعدة معطيات طوبوغرافية وطنية رقمية بالإعتماد على الخرائط الطوبوغرافية بسلم 1/25000 قصد توفير مرجع خرائط رقمي موحد للرفع من نجاعة التخطيط والتصرف في الفضاء الترابي.

- يتم حاليا إنجاز دراسة حول "التخطيط الترابي والرصيد العقاري" تهدف إلى وضع إستراتيجية للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ولمقتضيات التنمية الجهوية الناجمة.

5.2. تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة:

يكون تعزيز القدرات المؤسسية والفنية لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، من خلال:

- إنتداب مخططي مدن ومهندسين معماريين وتطوير مهاراتهم وتوفير تكوين وبرامج تدريبية مستمرة للمخططين الحضريين والمهندسين المعماريين بالبلديات والوكالات والوزارات المكلفة بالتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والتخطيط. يمكن لهذا التكوين أن يكون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والوكالة الفرنسية للتنمية... مما يضمن كفاءة عالية في إعداد وتنفيذ المخططات العمرانية وفقاً لمبادئ الإستدامة والعدالة الاجتماعية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

- إدماج التكنولوجيا الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية في آليات التخطيط، ففي إطار تطوير أدوات وجودة الخدمات الإدارية المعلوماتية في مجال التصرف العمراني، قصد المساعدة على أخذ القرار والولوج للمعلومة، شرعت وزارة التجهيز والإسكان في تركيز المنظومة المعلوماتية الجغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية للتصرف ولمتابعة النمو العمراني وتمكين مستخدميها من التصرف اللامركزي في الأمثلة نظراً لإمكانية إستعمالها من العديد من المستخدمين في نفس الوقت. وإلى حد الآن تم إدراج ضمن المنظومة 140 مثال تهيئة عمرانية في نسخ مصورة "PAU SCANNE" و 97 أمثلة في صيغة رقمية "VECTORISE" وسيتم إدراج باقي الأمثلة في صيغة رقمية مرحلياً.

- دعم آليات الشفافية والتشاور في عمليات التهيئة العمرانية.

6.2. دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة

إن تكريس مسار اللامركزية والحكم المحلي وتعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية مثل خيار إستراتيجي يتطرق لتطلعات جل المواطنين في التنمية وتدعيم الخدمات وتحسين جودة الحياة بكل مكان. وفي هذا السياق، وجدت المدن الصغرى والمتوسطة صلب محور هذا التحول حيث أصبحت مركز قرار فاعل في هيكلة التراب وتعبئة الموارد وجذب الإستثمار وخلق مواطن شغل وتعديل الإستقطاب المفرط للمتروبولات والمدن الكبرى.

كما تمّ سنة 2020 الإنتهاء من إعداد دراسة حول " وضع خطة تنمية وتطوير المدن الصغرى والمتوسطة" وهي دراسة تهدف إلى وضع إستراتيجية على المدى القصير والمتوسط والبعيد للإرتقاء بهذه المدن ودعم إشعاعها على الوسط الريفي المجاور وتقليل الضغط على المدن الكبرى وإقتراح الآليات للنهوض بها وتدعيم

الشبكة العمرانية. كذلك نذكر مشروع مدينتنا، المستوحى من مبادرات إستراتيجية المدينة في كل من صفاقس وسوسة، الذي يهدف إلى تحقيق رؤية إستشرافية للتنمية المستدامة للمدن، تم إعدادها وإعتمادها من قبل الجهات المعنية المحلية وتفعيلها من خلال إنجاز بعض المشاريع المدرجة فيها. وبعد نجاح هاته التجارب تم توسيع المبادرة لتشمل عدة مدن تجريبية أخرى على غرار مدينين، باجة، قابس، جندوبة، القيروان، مساكين، سيدي بوزيد، الكاف، تطاوين...

3. حشد الموارد المالية

يعدّ الجهاز المالي دعامة أساسية للتنمية المستدامة في علاقة بأهمية الموارد المالية في تجسيم الخيارات الإستراتيجية الكبرى للبلاد والمتمثلة في دفع الانتقال الرقمي والطاقي والنهوض بالنمو الأخضر وتكريس العدالة الاجتماعية والتوازن بين الجهات.

ولتنفيذ مختلف عناصر الأجندة الحضرية الجديدة تعتمد الحكومة التونسية بالأساس على ميزانية الدولة نظرا لإرتباطها الوثيق بمكونات البرامج التنموية الحكومية (نهوض إجتماعي، محافظة على البيئة، توفير سكن، تطور تكنولوجي...) ونظرا للصعوبات التي تمر بها المالية العمومية حاليا في تونس، يتم اللجوء إلى القروض الخارجية التي عادة ما تكون مصحوبة بهبات من قبل عديد الجهات وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وجهات أخرى في إطار المساندات الفنية للعديد من البرامج والمشاريع على غرار الوكالة الفرنسية للتنمية والتعاون التونسي الألماني والبنك الأوروبي للتنمية، وغيرها.

4. تنمية القدرات

منذ الإستقلال، راهنت تونس على التعليم العصري والحديث لقيادة مشروع وطني يهدف إلى تحديث المجتمع من خلال إصدار قانون يوحد منظومة التربية والتعليم بكامل البلاد، سمح للتونسيين بتعليم أبنائهم مجانا لمقاومة مختلف مظاهر التخلف. ووفق بيانات رسمية، يناهز عدد طلاب المدارس والمعاهد والجامعات نحو 2.7 مليون طالب، وهو رقم يؤشر على مدى أهمية التعليم في بلد يراهن على الإستثمار في الموارد البشرية وتنمية القدرات. وتصنف تونس من بين الدول الرائدة عالميا في مجال التعليم العالي في تخصصات الهندسة والعلوم، حيث تحتل مراتب متقدمة في نسبة خريجي هذه التخصصات مقارنة بعدد السكان.

أما بالنسبة إلى منظومة التكوين التقني فقد تم إرساء منظومة تكوين مندمجة ومنسجمة مع مختلف مكونات المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية في إطار إحكام التكامل بين قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي بما يمكن من دعم تشغيلية المتخرجين والإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة التطلعات الوطنية في مجال تنمية الإستثمار الخاص ودفع روح المبادرة لدى المتكونين. وقد تحصل هذا التكوين على مصداقية عالية

في سوق الشغل وأصبح يحتل مكانة بارزة في الإستجابة لطلبات عدد غير قليل من القطاعات الإنتاجية والصناعية التي لم يعد خافيا على أحد حجم ما تعانيه من تحديات ورهانات جسيمة بحكم المتغيرات والضغوطات الدولية المفروضة من سياسة المنافسة وتحرير السواق والمعاملات على مختلف أنواعها. ولم تقتصر المنظومة على التكوين الأساسي بل إنخرطت بلادنا في منظومة التكوين المستمر لكل الموظفين في القطاعين الخاص والعام إذ يساهم في المحافظة على مردودية المؤسسة والرفع من الكفاءات والإرتقاء بها إلى مختلف مستويات التأهيل المهني. كما يساهم في التنمية الإقتصادية والثقافية وكذلك في النهوض الإجتماعي للأجراء. وتسعى بلادنا لتطوير منظومة التكوين المستمر بالمؤسسات الإقتصادية عبر تنمية وظيفة الإستشارة والإحاطة بالمؤسسات بغاية مساعدتها على تشخيص حاجياتها وإعداد مخططاتها التكوينية وتمويلها وتقييمها. وتعتمد هذه الآلية إضافة إلى الميزانيات المخصصة لدورات التكوين والتدريب على برامج الدعم الفني المصاحبة للمشاريع المنجزة في إطار التعاون الثنائي مع مختلف المنظمات والجمعيات الدولية.

5. تكنولوجيا المعلومات والإبتكار

تطمح تونس لأن تكون دولة رائدة في تقنيات البيانات والواقع الرقمي من خلال إجراء نقلة نوعية في نهجها الإستراتيجي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مع ضرورة تغطية كل التراب الوطني وإحتواء جميع الفئات الإجتماعية في الجهد المبذول لضمان الوصول إلى خدمات الإتصال في كل مكان وبنفس النوعية. تركز هذه الإستراتيجية على مجموعة من المحاور الرئيسية، أبرزها تحديث الأطر القانونية للحكومة الرقمية، وضمان الإدماج الإجتماعي والمالي من خلال تقليص الفجوة الرقمية وتمكين جميع المواطنين من الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة. كما تسعى إلى تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تحسين النفاذ إلى الشبكات، مع التركيز على رقمنة الإدارة العمومية لتبسيط الإجراءات وتوفير خدمات إلكترونية ذات جودة. بالإضافة إلى ذلك، تولي الإستراتيجية أهمية كبرى لتعزيز الأمن السيبراني والسيادة الرقمية، وتشجيع ريادة الأعمال والإبتكار في المجالات التكنولوجية، فضلاً عن بناء القدرات الرقمية وتطوير الكفاءات البشرية لمواكبة متطلبات السوق. من خلال هذه الرؤية المتكاملة، تطمح تونس إلى تعزيز موقعها كمركز إقليمي للإبتكار الرقمي وضمان شمولية وإستدامة التحول الرقمي في مختلف القطاعات.

أطلقت وزارة تكنولوجيا الإتصال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) مؤشر الإدماج الرقمي في إطار شراكتهم. تُظهر نتائج الدراسة التي تم إعدادها حول مؤشر الإدماج الرقمي أن أكثر من ثلث السكان 37% مشمولون بدرجة عالية، حيث يبلغ متوسط مؤشر الإدماج لديهم 84، و22% من السكان مشمولون بمستوى مقبول بمتوسط مؤشر يبلغ 66. أما الأقلية فهي مستبعدة نسبياً، مع درجة متوسطة قدرها 43.

تعمل وزارة تكنولوجيايات الإتصال على تطوير البنية التحتية وتعميم خدمات الأنترنت ذات التدفق العالي في مختلف الجهات، حيث تم إستكمال مشروع تغطية المناطق البيضاء الذي شمل 94 عمادة، وتغطية 164 مدرسة و57 مركزاً للصحة الأساسية، لفائدة 180 ألف ساكن.

يبلغ عدد الأفراد الذين إستخدموا الأنترنت خلال الثلاث الأشهر الأخيرة لسنة 2023 قرابة 80%. كما تعمل على تنفيذ مشروع الشبكة التربوية لربط 3307 مؤسسة تربوية (مدارس ابتدائية وإعدادية ومعاهد) بخطوط الألياف البصرية، إضافة إلى توفير شبكات خدمات الأنترنت بـ12 مركباً جامعياً. وقد عرفت المؤسسات الناشئة التونسية على المستوى الوطني والعالمي عديد النجاحات بما يمنح الأمل للعديد من الشباب لمواصلة العمل في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص وبمعاوضة مجهودات الحكومة والمجتمع المدني من أجل وضع البلاد على الطريق الصحيح. وبفضل الإطار المحفز على إنشاء وتطوير الشركات الناشئة، فقد بلغ عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة 1165، وقد إحتلت تونس المرتبة 90 عالمياً والعاشرة إفريقيا في مؤشر النظام العالمي للمؤسسات الناشئة.

أما فيما يتعلق بعملية تطبيق الحكومة الإلكترونية (e-gov) تظهر النتائج أن تونس متقدمة من حيث تحديث الإدارة كما يتضح من مؤشر التنمية الحكومية الإلكترونية (EGDI)، حيث حققت درجة 0,6935 سنة 2024. ففي إطار سياسة الدولة حول الرقمنة والحكومة الإلكترونية e-Gouvernance، والبيانات المفتوحة open data، تم إبرام عدة إتفاقيات وصفقات، نذكر على سبيل المثال، الصفقة التي تم إمضاؤها في ماي 2025، والمتعلقة بتنفيذ مشروع "منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية" بين ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري ومجمع الشركات الكورية.

كما إحتلت تونس المرتبة 81 عالمياً من جملة 133 دولة في مؤشر الابتكار العالمي (GII) الذي بلغ 25.4 سنة 2024. وإحتلت المرتبة 100 عالمياً من جملة 170 دولة في مؤشر التنمية الرقمية (IDI) بمعدل 77.2 سنة 2024. وحيث حازت على المرتبة 96 عالمياً في مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI) بلغ 41.57 سنة 2024. وحققت المرتبة 82 عالمياً من جملة 194 دولة في مؤشر الأمن السيبراني العالمي (GCI) بمعدل 68.33/100 سنة 2024.

المحور الثالث:

متابعة التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية

إنّ إنخراط الجمهورية التونسية في الإتفاقيات الدولية وتعهّدها للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر الأجندات والخطط المنبثقة عن موئل الأمم المتحدة وإنطلاقها في إعداد السياسات العمومية التي تندرج في نفس المجال، يعكس حجم التحديات التي تعيّن عليها الإنخراط فيها وتنفيذ برامجها بتضافر جهود الجميع من أجل توفير إطار موحّد للتنمية العمرانية المندمجة ولإدارة التوسع الحضري بطريقة فعالة ومتناسقة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وكذلك من أجل بلورة سياسة تستجيب لأهداف التنمية المستدامة وفق مقاربة تشاركية شاملة تجمع مختلف المتدخلين في المجال من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

فقد حرصت الجمهورية التونسية على إعتماد الأجندة الحضرية الجديدة وتنفيذ بنودها قدر المستطاع بالرغم من الصعوبات الإقتصادية والصحية والإجتماعية التي عاشتها بلادنا خلال العشرية الماضية وكذلك بعلاقة بالتغيرات المناخية والأزمات التي يشهدها العالم خلال السنوات الأخيرة. وتولت الجمهورية التونسية العمل على إدماج الأجندة الحضرية العالمية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالإستدامة الإجتماعية والإستدامة الإقتصادية والإستدامة البيئية من خلال الحد من التفاوت الجهوي والتخفيف من الفقر وتعزيز الإدماج الإجتماعي والتأكيد على الحقوق المتساوية بين الجميع والنهوض بالخدمات والبنية التحتية والحفاظ على الخصوصيات الثقافية وتشجيع إستخدام الطاقة النظيفة والموارد المحلية وتأمين الحياة الكريمة. وفي هذا الإطار يعتبر هذا التقرير الطوعي الثاني، خطوة عملية وتحفيزية نحو تنفيذ المحاور المختلفة للأجندة، من خلال إعتماد مجموعة من المؤشرات، التي تمّ رصد بعض منها صلب هذا التقرير. وسيتمّ العمل على إستكمال باقي المؤشرات وتوفير البيانات اللازمة لاحقا وحسب المتوفر. فضلا عن ذلك سيتمّ تطوير منهجية إعداد تقارير متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة عن طريق النظر في إمكانية تشكيل لجنة فنية تضم كافة المتدخلين بهدف الحرص على تعزيز مبدأ التشاركية، وسرعة الوصول إلى البيانات اللازمة، وإعتماد سياسة تقييمية لمدى تنفيذ البرامج والأهداف المتفق عليها ضمن الأجندة الحضرية.

ولتعزيز الوعي بمدى أهمية هذا التقرير، سوف تحرص وزارة التجهيز والإسكان على نشره عبر صفحاتها الرسمية، قصد إبراز أهمية قضايا التنمية العمرانية المستدامة ودورها المحوري في تحسين حياة المواطن وضمان حقوق الأجيال القادمة ومراعاة الفئات ذات الإحتياجات الخصوصية والنوع الاجتماعي.